

Sharh al-Samsūgh

هَذَا
شَرْحُ الشَّمْسِيِّ
لِعِزِّ الْعُلَمَاءِ الْأَعْلَاءِ
وَمَرْجِعِ ذَوِي الْمُنْطِقِ وَالْكَلَامِ
مَنْ شَهِرَ بِالْحَقِيقِ عِنْدَ الْفَاضِلِ وَالْكَامِلِ
مَوْلَانَا سَعْدُ الدِّينِ الْقُنَازَانِيِّ
سَنَةِ سَبْعِينَ بَعْدَ الْحَدِ
تَسْعِينَ لَاخِذًا عَنِ الْقَطْبِ
الرَّائِي وَتَعْظِيمِهِ
بِطَلْقَةِ الْأَمْرِ
بِمَا يَنْزِلُ

سَعْدُ الدِّينِ
عَلَى الشَّمْسِيَّةِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي بقرنا بنور الهداية والنوفيق ❀ ويسرنا سلوك مناج
الصور والتصديق ❀ والصلوة على نبيه محمد الهدى الى سواء الطريق
وعلى آله واصحابه الفائزين بفيض انوار التحقيق ❀ وبعد فقد سئلتني
فرقة من خلاتي ورفقة من خلص اخواني ❀ ان اشرح لهم الرسالة الشمسية
واحقق فيه القواعد المنطقية وافصل بجلالاتها الابدية ❀ وابين مبهمات
الخفية فاجبتهم الى ملتسمهم مع قلة البصائر ❀ وشرحتها على وفق مقترح
مع قصور الباع في الصناعات ❀ والله سبحانه والى النوفيق والهداية ❀ وعليه
التوكل في البداية والنهاية ❀ وهو حسبي ونعم الوكيل ❀ (قال الحمد)
اقول لما انعم الله عليه بافاضة نفسه الناطقة التحلية بالعلوم والعارف
التي تأليف هذه الرسالة اثر من آثارها وفيض من انوارها ❀ وكان شكر
النعم واجبا صدى الرسالة بمجد الله سبحانه اذ املحى شئ من ذلك والآفاق
للهد والافدار عليه ايضا ❀ كما يقضى شكري ❀ وهم جزاء في بحقه قوة الحامد
والابسداء ايجاد شئ غير مسبوق بمادة ولا زمان وكذا الانشاء وهو
يقابل التكوين لكونه مسبوقا بالمادة ❀ والاعداث لكونه مسبوقا بالزمان



ونظام الوجود هي سلسلة المكنات التي ولها جوهر عقلي ابداعي هو العقل
الاول ومنها الوجود في غاية الشرف والكمال ويهبط منها اخذ في النقصان
الى ان يبلغ غايته اعني الجوهر العقلي الاحد في الذي هو النفس الناطقة
التحلية بصور الكائنات بالفعل كالعقل الاول فكما بانكم تعودون
واطلق الابداع على ايجاد نظام الوجود نظرا الى ان المجموع المشتمل على المادة
الزمان والجزرات يمتنع ان يكون مسبوقا بمادة وزمان وازداد بالاضراع
مطلق اليجاد يشتمل الامور السادية وغيرها والوجود صفة هي مبدأ افادة
ما ينبغي لا عوض فلو وهب الكتاب لمن لا يليق به وهب شيئا ليستغيض ولو
مدحا وشاء لم يكن جوازا ويجاد الموجودات مر لا يؤولا يعود نفعه الى التوابع
تعالى وتقدس فيكون من محض الوجود وانواع الجواهر العقلية هي العقول
العشرة المختلفة بالانواع المنحصرة في الاشخاص ويجاد مثل هذه الموجودات
الكاملة بالفعل البرية عن القوة والنقصان من كمال القدرة والاجرام
الفلكية هي الاجسام التي فوق العنصر من الافلاك والكواكب ومحركاتها
جواهر مجردة في ذاتها متعلقة بالافلاك مبادئ تحركاتها ويقال لها
النفوس الناطقة الفلكية ولما كان هي سببا لحركة الافلاك التي هي سبب
حدوث هذه الحوادث في عالم الكون والفساد ليتم امر الانسان في مقامه
ويستعد بذلك لترتيب معاده ويجد كل مركب كالمه اللاتوقية كانتا فاضتها
من محض الرحمة اعني ارادة الخير والنفع للغير وتخصيص العقول والنفوس
الساوية بالذكر للشرف والتعظيم شتم لما كانت استفادة المطالب واستفاد
المأرب مبنية على مناسبة ما بين المفيض والمستفيض وملازمة ما بين
المفيد والمستفيد وكان المفيض في غاية القدس والمستفيض في غاية

انتقل وجب الوصل في ذلك بمتوسط ذي جهتين ليستفيض بحجة بحجة عز الواء
 ويفيض بحجة تعلقه على الطاب فلا جرم ارد فواحد الله بالصلوق على النبي
 عليه السلام اغنى الدعاء له والثناء عليه وكذا له واصحابه بالنسبة اليه
 والنفوس القدسية هي التي لها ملكة استحصال جميع ما يمكن للنوع دفعة
 او قريبا من ذلك على وجه يقيني وهذا نهاية الحسد وذلك بسبب انصافها
 بالجوهر العقلية وترفعها عن الكدورات البشرية مثل الميل الى اللذات والشهوات
 المحسية والندس با لا با طيل والزائل الدنية * والمعجزات امور غريبة
 خارقة للعادة داعية الى الخيرة والتسعادة مقدونة بدعوة النبوة
 والآيات اعلم من ذلك * والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب
 قال ورتبته اه اقول ابواب المنطق على ما استقر عليه رائي الجمهور
 تسعة الاول الكليات الخمس الثاني التعريفات الثالث القضايا
 الرابع القياس ولو احقه الخامس البرهان وما يشتمل على بحث اجزاء
 العلوم السادس الجدل السابع الخطابة الثامن المغالطة التاسع
 الشعر وجعل بعضهم بحث الالفاظ بابا آخر فصارت عشرة *
 والمتأخرون اخلتوا بالصناعات الخمس مع عظم قدرها وطولوا في العكس
 واللازم والاقترانات مع قلة جدواها وصددوا الابواب ببيان
 ماهية المنطق ووجه الحاجة اليه وموضوعه لما سيجي فالمصرت
 كتابه على مقدمة لبيان الامور الثلاثة وثلاث مقالات اوها للبحث الانفا
 والكليات والتعريفات * وثانيها للبحث القضايا واحكامها وثالثها
 للبحث القياس ولو احقه وخاتمة للاشارة الى الصناعات الخمس وما يليق
 بها ووجه ضبطه ان المذكور فيه ان كان خارجا عن ابواب

المنطق ومقاصده في المقدمة والآفاق كان البحث عن المفردات في المقالة الأولى
 والآفاق كان عن المركبات الغير المقصودة بالذات في المقالة الثانية والآفاق
 فان كان البحث عن المركبات المقصودة باعتبار الصورة في المقالة الثالثة والآفاق الخاصة
 وما قيل ان البحث عن المركبات المقصودة ان كان باعتبار الصورة في المقالة
 الثالثة وان كان باعتبار المادة في الخاصة مشعرا بان الخاصة مقصورة على مواد
 الاقيسة وليس كذلك بل يشتمل على اجزاء العلوم ايضا على ان جعل سور القسمة
 ما يجب ان يعلم في المنطق وكون المقدمة من هذا القبيل محل نظر ثم ترتيب
 المتصلي كما ينبغي لانه جعل بحث الالفاظ في مقابلة المفردات مع شمول المفرد
 والركب وجعل المقصور بالذات وغيره من المركب مقالتين ومن المفرد مقالة
 واحدة قال اما المقدمة اقول مقدمة الكتاب ما يذكر فيه قبل الشروع
 في المقاصد لاربابها وهي هنا اسور ثلاثة الاولى بيان الحاجة الى المنطق
 اعني معرفة غايته ومنفعته الثاني بيان ماهيته اعني تفسيره بما يعم جميع مقاصد
 على وجه يميز عما عداه الثالث بيان موضوعه اعني تعيين ما به يتميز هذا العلم في
 نفسه عن العلوم الاخر حتى يحصل له اسم واحد على الانفراد فان تمايز العلوم في ذاتها
 ليس الا بحسب تمايز الموضوعات حتى لو لم يكن لهذا موضوع مغاير لموضوع ذلك
 بالذات او باعتبار لم يكونا علمين ولم يصح تعريفهما بوجهين مختلفين لان العلم
 عبارة عن جميع ما يبحث فيه عن الاعراض الذاتية للموضوع باعتبار واحد ووجه
 ارتباط المقاصد بالامور الثلاثة ان كل علم في كثرة تضبطها جهة واحدة باعتبارها
 تعدلها واحدا وجهة الوحدة التي له في نفسه وبالنظر الى ذاته هو اشتراك
 جميع كثرة في كونها باحثة عن الاعراض الذاتية للموضوع وقد تبينها
 جهات اخر من الوحدة كالفانية او كونه آلة لشيء آخر او محذور ذلك وتعرفة

باعتبار الجهة الاولى يكون حدا وبغيرها رسما وتمحق كل طالب كثرة تضبطها
 جهة واحدة ان يعرفها بتلك الجهة حتى يامر فوات شئ ما يبينه وصرف الهمه الى ما لا ^{يسته}
 وأن يعرف غايتها ومنفعتها ليزداد جندا ونشاطا ولا يكون نظره عبثا وطلا
 ذكر صاحب اساغوجي في كتابه انه يذكر في العلم غاية لئلا يكون النظر عبثا
 ومنفعته لينشط الناظر على الاقدام فيه فجعل المقدمة فيه بحثين احدهما
 بيان جهة الوحدة الذاتية والآخر للعرضية وقده لكونه اوضح واسبق الى
 الذهن وذكر فيه بيان الحاجة لكونه مما ينساق الى بيان الماهية وكذلك اقره في البيا
 ونبه على ان المقصود الاصل هو بيان الماهية بتقديمه في الذكر حيث قال
 في ماهية النطق وبيان الحاجة اليه هذا هو التحقيق في وجه تصدير الكتاب بتعريف
 العلم وغاياته وموضوعه ^و اما ما ذهب اليه الشارحون من ان المراد بالمقدمة
 ما يتوقف عليه الشروع في العلم ووجه التوقف ما على تصور العلم ^{بسمه} فليكون الطالب
 على بصيرة في طلبه لاحاطته بجميع المسائل اجمالا حتى ان كل مسألة ترد عليه علم انها من
 ذلك العلم واما على بيان الحاجة فلئلا يكون طلبه عبثا واما على بيان الموضوع
 فليتميز العلم المطلوب عنده ويكون على بصيرة في طلبه ففيه نظر لان المفهوم من
 توقف الشروع على الشئ انه لا يمكن الشروع بدونه وظ ان شئ ما ذكر لا يدل على التوقف
 بهذا المعنى الا يرى ان كثيرا من الطالبين يحصل كثيرا من العلوم الآلية كالسحر
 وغيره مع الذهول عن رسومها وغاياتها ولان كون الطالب على بصيرة ما ليس
 له معنى يحصل يقتضي الاقتصار على ما قصده وعلى هذا لا يصح تفسير المقدمة
 بما يتوقف عليه الشروع بالبصيرة ولان تميز العلم عند الطالب لا يتوقف على بيان
 الموضوع بل قد يحصل بجهات اخر نعم تميز العلوم في نفسها انما يكون بتميز الموضوعات
 والفرق ^{وان لم يميزها} ^{قالا العلم اما مقصود} اقول صدق البحث بتقسيم العلم الى المقصود وغيره

لا بيان الحاجة الى المنطق على وجه يشعر بانقسامه الى الموصل الى التصور والموصل
 القديق مبنى عليه والا فيكفي في مجديان الحاجة تقسيم العلم الى الضروري و
 النظري وفسر الحكماء العلم بحصول صورة الشيء في العقل وصورة للشيء ما يتو
 منه عند حذف الشخصيات والعقل بجوهر مجرد عن المادة في ذاته مقارن لها في فعله
 وهي النفس الناطقة التي تشير اليها كل احد بقوله انا وهذا تفسير للعلم الانساني
 المنقسم الى الضروري والاكتسابي وما قيل ان العلم صفة العالم والحصول
 صفة الصورة فلا يكون هو هو ليس بشيء لان المعرفة هو حصول الصورة في
 العقل لا مجرد الحصول والعالم كما يوصف بالعلم يتصف ايضا بحصول الصورة
 في عقله الا انه لتركبه لا يمكن اشتقاق اسم الفاعل منه بخلاف العلم فالعلم اما تصور
 فقط اما ادراك مجرد لا يعتبر معه حكم او غيره كتصور الانسان مثلا واما تصور
 معه حكم كما ادراك الانسان مع الحكم عليه بانه كائن وليس بكاتب والحكم اسناد امر
 الى آخر اى ضمه اليه اما ليجابا وهو ايقاع النسبة الحتمية او الاتصالية او الانفصالية
 واما سلبا وهو انتزاعها فخرج بقيد الايجاب والسلب ما ليس بحكم كالنسبة القسرية
 وبقي المجموع التصوري والحكم تصديق وهو اصطلاح الامام فتا في قسمي العلم
 هو التصور المقيد بالحكم لا التصديق الذي هو المجموع المركب من التصور والحكم
 وح يسقط اعتراضان احدهما ان الحكم ليس يعلم لانه فعل من افعال القضاة
 الايقاع او الانتزاع والعلم كيفية فلا يصح جعل التصديق المركب من العلم وما
 ليس بعلم قسما من العلم على ان الحق ان الحكم ليس بفعل بل هو اذعان وقبول لوقوع
 النسبة او لوقوعها وادراك لذلك بدلالة اتصافه بالبداهة والاكتساب
 وهو المسمى بالتصديق عند الحكماء ومعناه بالفارسية «كرویدن» صريح بذلك
 الشيخ ابو علي وثانيهما ان مورد القسمة ان كان العلم الواحد لم يصح جعله

على اى الامام قسمانه لكونه عبارة عن ثلث ادراكات وقيل ان كان الحكم فعلا
 وعن اربعة ادراكات ان كان الحكم ادراكا وان كان اعم من الفعل الواحد لزم
 ان يكون المركب من القضية التامة وتصور آخر كما اذا حصل في العقل ان زيدا
 كان بصورة الفرس خارجا عن القصة فانه ليس بتصور وهذا لا يتصدق
 لتركبه من التصور والتصديق اللهم الا ان يلتزموا كونه تصديقا فلما حصل
 من هذا المص على ما صرح به في غير هذا الكتاب ان التصو فقط هو الادراك
 من حيث هو ادراك من غير اعتبار شئ اخر معه من حكم او غيره وهو يرد في التصو
 والعلم ولا امتناع في تقسيم العلم الى الادراك من حيث هو والادراك مع الحكم
 على سبيل منع الخلو وعلى هذا يكون التفسير في قوله وهو حصول صورة الشئ
 في العقل عايدا الى التصو فقط ويصح كون هذا التصو كذلك هو مقابل
 للتصديق مقبلا فيه لكن لما كان تقسيم الشئ الى نفسه والى غيره والتزديد بين العام
 والخاص بما يستقيمه الجمهور عدل بعض المحققين عن هذا التوجيه ولا المراد بالتصور
 فقط تصور الاحكام معه وصبر هو عايدا الى مطلق التصور لا الى التصو فقط لان
 التعريف صادق على التصور مع الحكم ولا يكون مانعا ثم قال وانما عدل المص
 عما هو المشهور اعني تقسيم العلم الى التصور والتصديق الى تقسيمه الى التصو
 الساذج والتصديق لورود الاعراض على التقسيم المشهور من وجهين الاول
 ان التصديق ان كان عبارة عن تصحيح الحكم كان قسما من التصور فلا يصح جعله
 قسيما له وان كان عبارة عن الحكم وقد جعل قسيما للتصو المراد في العلم لم يصح
 جعله من اقسام العلم وهذا لا يرد على المص لا جعل التصديق قسيما للتصور الساذج
 وقسيما من التصو المطلق الثاني انه ان اريد بالتصور مطلقا حضور الذهني
 فهو بعينه العلم فيلزم انقسام الشئ الى نفسه والى غيره وان اريد المقيد

بعد الحكم استعنا بعبارة في التصديق ضرورة استعنا بعبارة الحكم وعدمه في شيء
 متحقق وجوابه ان التصور يطلق على مطلق التصور المراد في العلم وهو المقترن
 التصديق وعلى التصور الساذج المفيد بعد الحكم وهو الذي ينقسم العلم
 اليه والى التصديق ولا فساد فيه والحاصل ان التصور الذهني مطلقا وهو
 معنى العلم والتصور اما ان يعتبر بشرط الحكم وهو التصديق او بشرط عدمه
 وهو التصور الساذج المقابل للتصديق ولا بشرط شيء وهو مطلق التصور
 المقترن في التصديق شرطا او شطرا ولما قلنا ان يقول في هذا الكلام نظر من وجوه
 الأول انه انما يلزم كون تعريف التصور فقط بمحصل صورة الشيء في العقل غير
 مانع اذا لم يكن التصور مع الحكم من افراد التصور فقط بالمعنى الذي قصده المصنف
 وهو المحر من اعتبار الحكم وعدمه على ما مر وهو معترف بان معنى هذا التقسيم
 ان العلم لا يخلو عن الادراك من حيث هو ادراك او عنه مع الحكم الثاني ان القول بان
 المقسم العلم الى التصور الساذج والى التصديق ما ينافي فيه كما بينا على انه
 يلزم ما ذكر من التقدير ان يكون التصور المفيد بالحكم مثل مجرد تصور المحكوم عليه
 اوجه القضية خارجا عن القسمة ضرورة انه ليس بتصديق ولا بتصور لاحكم معه
 وان يكون المجموع الذي اعتبرناه مركبا من تصور المحكوم عليه والحكم مع قطع
 النظر عن تصور المحكوم به قصد يقا ضرورة انه تصور مع حكم الثالث انما لان
 ان التصديق لو كان هو التصور مع الحكم كان قسما من التصور وانما يلزم لو كان هو
 التصور المفيد بالحكم كما فيه البعض اما اذا كان عبارة عن المجموع فلا الاركان
 الواحد المفيد بكونه مع الواحد قسم من الواحد بخلاف مجموع الواحد من الرابع انما
 لاننا ان التصور القسم المشهور مراد في العلم حتى لا يصح جعل التصديق بمعنى الحكم
 من اقسام العلم بل هو اخص منه لكونه عبارة عن ادراك ما يدور في النفس التامة

اولاً وقوعها والتصديق عبارة عن ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة وكو
 سلم الترادف فلا فساد ايضاً عند المص لا ييجوز في التقسيم على سبيل منع الخلوان يكون
 احداً الا من قسماً من مراد في الآخر الخامس ان قوله المراد بالظهور اما مطلق المص
 الذهني والمقيد بعدم الحكم ليس بمجاويز ان يراد به المصهور الذهني لغير وقوع
 النسبة اولاً وقوعها وح لا يرد ما ذكره السادس ان جوابه عن الاعتراض الثاني ان
 كان من جهة المص فهو بعينه جواب عن جهة الجمهور فاننا اذا ثبتنا إطلاق التصو على
 المعنيين فعندهم ايضاً المقابل للتصديق هو السادس والمعتبر فيه هو المطلق وان
 كان من جهة الجمهور فذلك الاعتبار يخرج الجواب عن الاعتراض الاول ايضاً بان يكون
 التصور التام هو نفس العلم غير التصور التام هو تقسيم التصديق وح لا يصح جعل ورد
 الاعتراض سبباً للعدول عن التقسيم المشهور السابع ان قوله المصهور الذهني اذا
 اعتبر بشرط الحكم فهو التصديق ظاهر في ان التصديق هو الادراك المقيد بالحكم كالفه
 البعض لا المجموع المركب ونفس الحكم على ما صرح به في آخر الكلام الثامن ان في الحاصل
 الذي ذكره تقسيماً لشيء الى نفسه والى غيره لانا التصور مطلقاً هو بعينه التصور بشرط
 شيء التاسع انه جعل فيه قسم الشيء قسماً له ضرورة ان كلامه من التصور بشرط شيء وبشرط
 لاشي قسم من التصور لا بشرط شيء وقد جعله قسماً له فان اجاب بالزام الامر من
 وادعاء صحتها او بان التقسيم باعتبار المفهوم وهو لا ينافي بتداخل افراد الاقسام
 فهو بعينه جوابهم عما سبق العاشر ان المص وغيره لما قسموا العلم الى التصور والتصديق
 وبينوا انه قد يحتاج فيهما الى الموصل زعموا ان الموصل الى التصور وليجاء بالتقديم في ذلك
 لتوقف التصديق على تصور المحكوم عليه وبه والنسبة الحكيمية فعلم ان التصور المقيد
 بالتصديق هو بعينه المقابل له واللام يكن لهذا الكلام معنى فالقول بتغايرهما
 ما لا يصح اصلاً وهنا قلنا (قال وليس الكلام) اقول النظرى ما يحتاج الى كس

وفكر والبدهي ما لا يحتاج اليه سواء احتاج الى شئ آخر من حدس وتجربة او غير ذلك
 او لا يحتاج ويراد في الضروري وقد يراد به ما لا يحتاج بعد توجه العقل الى شئ اصيل فيكون
 اخضر من الضروري وتفسير النظري والضروري بما ذكر صحيح عند من يجعل التصديق
 نفس الحكم اعني ادراك وقوع النسبة اولا وقوعها وكذا عند الامام ومن تبعه
 من القائلين بكونه عبارة عن المجموع حتى اذا كانا الحكم بديها واحدا الطرفين كسبيا
 كانا التصديق نظريا وح صحيح اكتساب التصديق من القول الشارح فلما كان هذا
 مخالفا للعرف والتحقيق فتر المأخرون التصديق الضروري بما كان تصور طرفيه
 وان كان بالكتسب كما فيا في جند الذهن بالنسبة بينهما والنظري بخلافه فور عليهم
 بالضروريات الغير الاولى التي تتوقف على حدس وتجربة او غير ذلك جمعا ومنعا فقد
 الحان التصديق الضروري ما لا يتوقف حكمه بعد تصور الطرفين على فكر والنظري بخلافه
 فتقول ليس كل واحد من افراد التصور ^{الضروري} من يكون بالكتسب او بوجه ما ولا كل واحد من افراد
 التصديق بديها اي ضروريا ولا نظريا اي كسبيا اما الاول فلانه لو كان كل واحد من
 التصورات والتصديقات بديها لما كان شئ من الاشياء مجهولا لنا يعني ان لم نحصل
 شئ من التصورات والتصديقات الى نظر وفكر كما ذكره المصنف شرح الكشف وح لا يثر
 عليه الاغراض اذ البدهة لانا في المجهولية ولا تعجب الحصول لجواز ان يتوقف البدهي
 على توجه العقل والاحساس والحدس واتخذ ذلك واما الثاني فلانه لو كان كل واحد
 من افراد التصورات والتصديق نظريا لزم في تحصيل كل تصور والتصديق الدواعي
 توقف شئ على ما يتوقف على ذلك الشئ او التسلسل وهو ترتيبا مود لا نهاية لها وذلك
 لان تحصيل كل علم يكون بعلم آخر سابق والتقدير انه نظري فيكون تحصيله بعلم آخر
 نظري وهم جرا فان عاد سلسلة الاكتساب الى شئ من الامور السابقة لزم الدو
 وهو با ضرورة استحالة تقدم الشئ على نفسه وحصوله قبل حصوله وان ذهبت

لا الى نهاية لزم التسلسل وهو بطلان يوجب ان لا نقدر على تحصيل شئ من العلوم
 في الازمنة المتناهية ضرورة انا اكتساب كل علم يقضي استحضار ما منه لاكتساب
 ويمتنع توجه العقل في زمان متناه الى امور مترتبة غير متناهية ضرورة ان
 كل توجه يقضي زمانا فالخط انا تكتسب في زمانا تصورات ونهيات فلا يكون
 هذا الدليل مبنيا على حدوث النفس كما توهمه الش وقد يقال لو كان الكل كسبيا
 لما حصل لنا علم هو اول العلوم والثاني بطلان النفس في مبدأ الفطرة خالية
 عن العلوم ثم تحصلها والآولى ان يقال ليس لكل بدورها ضرورة الاحتياج
 في البعض الى النظر كصور العقل والنفس وكالتصديق بمحدث العالم ولا نظريا
 ضرورة الاستغناء عن النظر في البعض كصور الحارة والبرودة وكالتصديق
 بان النفي والاثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان وذلك لان دليلهم مع انه الخفي من المدلول
 يشتمل على دعوى الضرورة في البعض على تقدير نظرية الكل ويتوقف على ان التصديق
 لا يكتسب من التصور والالجاز ان يكون كل التصديقات كسبية ونيتية ان تصور
 بدبي ويكون اول العلوم تصورا والتصديقات باسرها كسبية «قال بل البعض
 اقول لما كانت التصورات ثابتة ولم يكن كل المصور بدبيا ولا نظريا ولم يكن بين
 البدبي والنظري واسطة ثبت ان بعض التصورات بدبي وبعضها نظري
 وهكذا في جانب التصديق ففتح ان البعض من كل منهما بدبي والبعض الآخر نظري
 واما ما قيل اما ان يكون جميع التصورات والتصديقات بدبيا او يكون جميعها
 نظريا او يكون بعضها بدبيا وبعضها نظريا والاقسام مخصرة فيها ولما بطل
 القسم الاولان فبين الثالث وهو ان يكون البعض من كل منهما بدبيا والبعض
 الآخر نظريا ففيه تسامح لان الثالث ان كان عبان عما ذكره لم يتخصر الاقسام في
 الثلاثة لامكان صور اخرى مثل ان يكون جميع التصورات وبعضها نظريا مع بدها

جميع التصديقات وبالعكس وأما ريد الثالث أن يكون البعض منها لا من كل منها
 بديها والبعض نظراً ليم المط والظان قصدت من أحدها إما أن يكون جميع المقصود
 بديهية أو يكون جميعها نظرية أو يكون بعضها بديهياً والبعض نظرياً وهكذا في التصديق
 فوقع الخلل في العبارة ثم النظر في محصل بالفكر من البديهي أو من نظري آخر نريد
 إلى البديهي والفكر ترتيباً لمور معلوم للنادى إلى مجهول هو الترتيب جعل شيئين فضلاً
 بحيث يطلق عليها اسم الواحد يكون لبعضها نسبة إلى البعض بالتقدم والتأخر سواء
 كان التقدم مناسباً للطبع كما في الشكل الأول وغير مناسب كما في باقي الأشكال
 أي يكون بحيث يصح أن يقال هذا مقدم على ذلك وذلك متأخر عنه ولتعزيز عن مثل
 تركيب الادوية فإنه ليس بترتيب وتغلط من زعم أن المراد بالتقدم والتأخر فيما بين الأشياء
 أن يكون مناسباً إنما نشأ من معناه اللغوي أعني وضع كل شيء في مرتبه وأراد بالأمر
 ما فوق الواحد وبالمعلومة المحاصلة صورها عند العقل فيعلم المظنونات
 وبالننادى إلى مجهول وصول العقل إلى معنى تصوري أو تصديقي واشتراط في الأمور
 المتعددة أن لا ترتيب في الواحد والتعريف بالمفرد إنما يكون بمشتق وفيه معنى التركيب
 أو هو مع القرينة مركب وفيه نظر واشتراط في المبادي الحصول لا منشاء النادى
 بما ليس بحاصل وفي المطلوب عدم الحصول لا منشاء الحصول الحاصل وقد اشهر
 فيما بينهم أن هذا التعريف مشتمل على العسل الأربع وبنوه بأن الترتيب يدل بالظن
 على الصورة وهي الاجتماعية وبالأثر أو على الفاعل أعني المرب وهي القوة الفاعلية والأثر
 المعلومة مادة والنادى إلى المجهول غاية وفيه نظر لأن الترتيب مفهوم المطابق ما سبق وهو غير
 الهيئة الاجتماعية ولأن الأمور المعلومة ليست داخلية في الفكر أعني الترتيب المنصوص فكيف
 تكون مادة له ومادة الشيء جزء فيكون الشيء معه بالقوة ولأن صورة الشيء جزء مما يراه
 فكيف يصح حملها عليه وتعريفها والتحقيق في هذا المقام أن ما توقف عليه

الشئ ان كان داخلا في ذلك الشئ فاما ان يجب الشئ معه بالقوة وهي العلة
 المادية كالخشب للتسريح او بالفعل وهي الصورة كالهئية السريية وان كان
 خارجا عنه فان كان ما منه الشئ فهو الفاعلية كالنجار وان كان لا اجل الشئ فهو
 الغاية كالجلوس على التسريح هذا هو المشهور وقد يقال للمادة لما يحل فيه شئ كالمنوع
 للعرض والصورة لهيئته وقيل يكون في قابل وجداني بالذات او بالتركيب كالعرض للمنوع
 نص عليه الشيخ في الشفاء اذ عرفت هذا فقول ان جعلنا الفكر عبارة عن مجموع العلو
 المرتبة كما صرح به الامام في المحض يكون الامور المعلومه مادة والترتيب المخصوص صورة
 على التفسير المشهور وان جعلناه عبارة عن الترتيب المتعلق بالامور المعلومه على ان
 الترتيب مصدر من المبتى للفعول اعني المرتبة فالامور المعلومه مادة باعتبارها
 واحده بالتركيب قابل لهيئة المخصوصه والترتيب دال بالالتزام على الترتيب الذي هو
 الصورة باعتبارها هيئة حاصلة في الامور المعلومه ثم ذلك الترتيب ليس بصواب
 دائما لوقوع المناقضة في مقتضيات الافكار فلو كانت باسرها صوابا لان حقيقة التقييد
 بصدقها معا ضرورة صدق اللازم عند صدق المزموم فان قيل لم لا يجوز ان يكون
 المناقضة من جهة الخطأ في المادة قلنا المواد الاول ضرورية فلم يقع في الترتيب خطأ
 اصلا لكانت المواد الثواني ايضا صوابا وهكذا الى المطالب فلم يقع خطأ ولا مناقضة
 واذا لم يكن الفكر صوابا دائما مستحاجة الى قانون يفيد معرفة طرق اكتساب النظريات
 من الضروريات والاحاطة بالصحيح والفساد من الفكر الواقع في طرق الاكتساب
 والمراد بالطرق الجزئية بحسب المواد على ما اصطلاح عليه من استعمال المعرفة
 في الجزئيات واكتساب النظري من الضروري اعني ان يكون بواسطة بان يكتسب النظري
 من نظري وهو من آخر والاخر الى ان ينتهي الى الضروري ولا بواسطة بان يكتسب النظري
 من الضروري نفسه وانما قال قانون مع ان اللطوف قواين متعدد اشار الى ان التعريف

له من حيث انه جنس من القوانين وعلم من العلوم وله صبورة وجدانية وذلك القانون
 هو المنطق وسمي بذلك لان المنطق يطلق على ادراك الكليات وعلى مصدره الذي
 هو القوة العاقلة وعلى نظره الذي هو التلطف والتكلم وهذا القانون يعطى اصابة
 في الاول وكلا للثاني واقداراً على الثالث فان قيل عدم اصابة الفكر دائماً لا يوجب
 الاحتياج الى مثل هذا القانون اعني الذي يفيد معرفة طرق الاكتساب وتمييز الصحيح
 من الفاسد لجواز ان يكون طرق الاكتساب وشرائطها وتمييز صحيحها من فاسدها
 معلومة بالضرورة قلنا لما علم بالضرورة انه ليس هذا معلوماً بالضرورة فلو
 هذه المقدمة واكتفى بما يشير اليها من قوله يفيد معرفة طرق الاكتساب والاحاطة
 بالصحيح والفاسد منها (قال وزيموه اقول) ما مكران تعريفاً للمنطق بالنظر
 الى نفسه ومن حيث انه علم من العلوم وهذا تعريف له بالقياس الى غيره من العلوم وفي
 تنبيه على انه علم في نفسه وآلة لغيره والآلة هي الوساطة بين الفاعل والمنفعل في حصول
 اثره اليه كالمنشأ للنجاد في وصول اثره الى الخشب وقد يقيد المنفعل بالقرين للنجاد
 التعريف لعله المتوسطة فانها واسطة بين المعلول وعلمه البعيد واعتبر بان
 اثر البعيد لا يصل الى المنفعل فضلاً عن ان يكون فيه واسطة واجيب بالمنع اذا لم يمتد
 للفاعل الا المؤثر ولا للمنفعل الا المتأثر فان كان قريباً فلا واسطة ولا فواسطة
 والقانون اسم للسطر ونقل الى حكم كل ينطبق على ساكن جزئياً عند تعريف احكامها منه فقولنا
 اننا لسالة الكلية تنعكس كنفسيها فانه ينطبق على الاشياء من الانسان فليس وغيره بان يقال
 هذه سالة كلية وكل سالة كلية تنعكس كنفسيها ليعلم انها تنعكس اي الاشياء من الغير
 باننا ولنطبق آلة للقوة العاقلة في وصول اثرها الى المطالبات النظرية وهو الاكتساب
 وقانونية لان قواعد احكام كلية واعتز بها بالقانونية عن الآلات الجزئية
 لارباب المنافع ويقوله عن الخطأ في الفكر عما يعصم عن الخطأ في غير الفكر كعلوم العربية

العاصمة عن الخطأ في اللفظ وقوله مراعاتها إشارة إلى أن المنطق نفسه ليس بعام
 أكثر مما يقع للخطأ بواسطة عقد الرعاية وهذا التعريف رسم لكونه تعريفاً
 بالخارج لأن غاية الشيء وكونه آلة للشيء خارج عن ذاته (قال وليس كله) أقول
 هذا يمكن أن يكون جواباً عن سؤال تقديره أن القانون المحتاج إليه في اكتساب النظريات
 لا يصح أن يكون نظرياً دفعاً للدور والتسلسل فإذا كان بديهاً فأي حاجة إلى تدوينه
 وتعلمه وإن يكون جواباً عن معارضة تقريرها أنه يقال لو افترضنا اكتساب النظريات
 إلى المنطق لزم المحال لأن المنطق ليس بديهاً ولا يستغنى عن تعلمه والثاني بط
 ضرورة افتقار القوانين المذكورة إلى التعلم فتعين أن يكون نظرياً والتقدير إذا اكتسب
 النظري محتاج إلى المنطق فيحتاج المنطق إلى قانون آخر وينقل الكلام إليه حتى يلزم الدور
 والتسلسل وبهذا يدفع ما يقال من أن المذكور في معرض المعارضة لا يصلح للقائد
 لأنه على تقدير تمامه انما يدل على الاستغناء عن تعلم المنطق والدليل انما يدل
 على الاحتياج إلى نفس المنطق لا إلى تعلمه ومن شرط المعارضة أن يكون ما نفى
 ونافيه لما أثبت الدليل وتقرير الجواب أن المنطق ليس بجميع أجزاء بديهاً حتى يلزم
 الاستغناء عن تعلمه ولا نظرياً حتى يلزم الدور والتسلسل بل بعض أجزاء بديهاً كالشكل الأول
 مثلاً وبعضها نظري كافي لأشكال والبعض النظري يستفاد من البعض النظري بطريق
 ضروري من غير احتياج إلى قانون آخر لا يقال البعض الضروري مع الطريق الضروري
 إذا كان كافياً في اكتساب البعض النظري كان كافياً في اكتساب سائر النظريات لعدم الفرق
 يلزم الاستغناء عن المنطق الذي هو جميع طرق اكتساب لأننا نقول أن أريد
 بكونه كافياً في سائر النظريات أنها اكتسبت بمجرد أنه وليس بل لازم لجواز أن يكون
 بعضها وارداً على غير الطريق الضروري وإن أريد بذلك أن ما كان وارداً على
 البعض الضروري يكتب به وما كان وارداً على النظري في البعض الضروري يكتب

البعض النظري ثم كسب به المطلوب النظري فهذا عين الاحتياج الى المنطق ويجب
 ان يعلم ان ليس المراد بالاحتياج الى المنطق ان اكتساب كل نظري يحتاج اليه
 بل المراد ان اكتساب الجميع بالنسبة الى من يحصل العلوم بالفكر يحتاج اليه نعم
 اكتساب كل نظري يحتاج الى شيء منه (قال البحث الثاني) اقول لما كان تمايز
 العلوم في نفسها بحسب تمايز الموضوعات وكان الموضوع جهة الوحدة الذاتية
 الضابطة للعلم على كثرة ناسبان يصدر العلم ببيان الموضوع ليعرف الطالب
 العلم الذي هو عبارة عن الاجزاء المتكررة بجهة وحدته الذاتية حتى اذا قيل موضوع
 المنطق تصوراتاً والتصدقات من حيث يوصل الى المطلوب فكان قيل هو علم يبحث فيه
 عن العوارض الذاتية للتصورات والتصدقات من الحيثية المذكورة ولما كان
 التصديق بان موضوع المنطق اي شيء هو موقفاً على تصور الموضوع عرفه وهذا
 اولى من قولهم لما كان العلم الخاص موقفاً على العلم بالعام عرفه وذلك لانه يوهم
 ان ما ذكره في موضوع المنطق تعريف له وافادة لتصوره فليس كذلك بل هو حكم
 مطلوب بالبرهان ومفهوم موضوع المنطق ليس الا ما يبحث في المنطق عن اعراضه
 الذاتية ولهذا اختلفوا في ان موضوع المنطق هو التصورات والتصدقات والمعقولات
 الثانية مع اتفاقهم في مفهومه على ان العلم بالخاص انما يتوقف على العلم بالعام اذا كانت
 العام ذاتية له فالمراد ان تعريف موضوع المنطق علم الفائدة وقال موضوع كل
 علم ما يبحث في ذلك العلم عن اعراضه الذاتية حتى يعلم ان المنطق ما يبحث في المنطق عن اعراضه الذاتية
 والمراد بالعرض هنا المحمول الخارج وبالعرضا لذي اني ما يلحق الشيء لذاته كادراك الامور الغريبة
 بكونها اولاً مرسياً وبه كالتعجب اللاسحق للانسان بواسطة ادراك الامور الغريبة
 اولاً مرعماً داخل فيه كالحركة اللاسحق للانسان بواسطة كونه حيواناً وسميت ذاتية لاستنادها
 الى الذات بمعنى ان منشأها انفسها او يتجزأها او يباينها او غير ذلك

يسمى اعراضاً غريبة وهي ايضا ثلاثة لانه اما ان يكون بواسطة امر خارج اعلم
 كالحركة للناتق بواسطة الحيوان او اخضر كالنطق للحيوان بواسطة الانسان
 او مابين كالحركة للماء بواسطة النار فان قيل كيف يكون الوساطة
 مابينها وقد فسروه بما يقرن بقولنا لانه حين يقال لانه كنا واننا لم نكن كذلك
 اذ لا يقال للماء حاد لانه نار بل لاننا ملامصق ومجاور للنار فالوساطة هنا
 امر اعلم قلنا هذا التفسير للوساطة في التصديق اعني ما يفيد العلم بشئ للشيء
 سواء كان ثبوت له لذاته كشأوى الزوايا الثلث للثلاثين ^{ثلاث} او الامر آخر والوساطة
 هنا واسطة في الثبوت وهي ما يفيد لحوق الشيء بالشيء في الواقع سواء كان العلم
 بلحوقه اياه بديهيا او كسبيا فالقضية الاولى اعني التي هي بلا واسطة في التصديق
 تكون بدئية ولا تكون من المطالب العلمية والقضية التي محولها اول اعني التي هي بدئية
 في الثبوت كثيرا ما تكون نظرية مفتقرة الى وسائط في التصديق كقولنا كل مثلث فان
 زواياه متساوية لثلاثين وتكون من المطالب العلمية واعلم ان الاحتمال هو
 كاليتعلق على الاعراض الذاتية الاولى اللاحقة بلا واسطة كذلك يطلق على
 مطلق الاعراض الذاتية فعلى الاول يكون قوله اي لذاته تفسير لما هو هو وقوله
 او لغيره عطفا على لما هو هو وعلى الثاني يكون عطفا على لذاته فيكون التجميع
 لما هو هو والمراد بالبحث عن الاعراض الذاتية حلها على موضوع العلم او على
 انواعه او على اعراضه الذاتية او على انواعها كما سيحكي في الخاتمة ان شاء الله
 تعالى ومن رام تحقيق مباحث الموضوع فعليه بكتاب البرهان من منطق الشفاء
 قال وموضوع المطلق اقول موضوع المنطق للمعلومات التصورية ^{والتصدي}
 من حيث انها توهم الى مطلوب تصوري وتصديق او من حيث انها نفعا
 لا لا يصلح وهو معنى لا يصلح البعيد والابعد وتبين ذلك في المتن

والمراد ان محمولات مسائله اعراض ذاتية للمعلومات التصورية والتصديقية
وهي تقاصيل مجملها الايضال والنفع فيه والا فليس المنطق مسئلة عمومها
الايضال او النفع فيه فان قلت انا اريد بالمعلومات الضورية والتصديقية
مفهومها فالامور المذكورة ليست اعراضا ذاتية لانهما انما يلحقان بالمراد
وهو ظ وان اريد ما صدقناهي عليه يلزم ان يكون جميع الحدود واجب المستقلة
في العلوم موضوع المنطق وانه لا يثبت عزاء حولها قلت المراد ما صدقناهي
عليه لكن من حيث انها توصل الى تصور ما لا الى تصور او تصديق مخصوص
وللحدود واجب المستقلة في العلوم لا دخل في خصوصياتها فالايضال الى مطلق
التصور والتصديق بل انما يوصل اليه من حيث انها حد وحجة اطلاقا
واجمالا وهي بهذه الهيئة موضوع المنطق ويبحث عزاء حولها وتفصيل
هذه المباحث مما لا يحتمله المقام قال وسى اقول الموصل القريب الى التصو
يسمى قولنا شارحا لكونه مركبا يشرح الماهية وبينها والى التصديق حجة
لان من تمسك بجج على الخطمى غلب وعند قصد توافق الوضع الطبع
يجب تقديم الاول على الثاني في الوضع لتقدم التصور على التصديق بالطبع لان معنى
المقدم بالطبع كون الشيء بحيث يحتاج اليه الآخر ولا يكون هو علة للآخر
كالواحد بالنسبة الى الاثنين اما ان التصور ليس علة للتصديق فقط واما انه
بحيث يحتاج اليه التصديق فلان كل تصديق لا بد فيه من تلك تصورات
تصور المحكوم عليه وتصور المحكوم به الى النسبة الحكيمة التي هي ثبوت الشيء
شيء او عنده او منافاته اياه لانا نعلم بالضرورة ان منيع الحكم احوال لا
وقوع النسبة بين الشئيين اولا وقوعها من جهل احد هذه الامور الثلاثة
ففي اطلووا الحكم في الموضوعين تنبيه على اشتراكه بين المعنيين وتحقيق الفرق

بينما انا اذا سلكتا في ثبوت الحدوث للعالم ولا شك انا تصور العالم
والحدوث بينهما ضرورة انا لا نشك فيما لانفهم ثم اذا قلنا البرهان
حصل لنا علم آخر وهو ادراك ان الحادث ثابت له وهو الحكم الذي
يجعله الحكماء نفس التصديق فقوله لا بد فيه ظاهري فان التصديق
هو المجموع وان التصورات داخلة فيه ويحتمل ان يراد لا بد
في حصوله كما يقال لا بد في تحقيق النسبة من الطرفين وح لا يلزم
ذلك ولا يرد ما قيل انه لو راد بالحكم في الموضوعين الابقاع والاشترع على معنى
انه لا بد في التصديق من تصور الحكم الذي هو الابقاع والاشترع لان الافعال
الاختيارية للنفس انما تصد عن النفس بعد الشعور بها يلزم ان يكون تصور
الحكم ايضا دخلا في التصديق ويزيد اخر آؤه على الاربعة التي هي الحكم وتصور
المحكوم عليه وبه والنسبة الكمية وقوله بذاته او بامضاء عليه اشارة الى انه لا يجب التصديق
تصور المحكوم عليه كونه الحقيقة لا بالحكم على الجسم المعين بانه شاغل في الجوز مع الجهل بانه
انسان او فرس او غيرها وكذا في المحكوم به لان الحكم على زيد بانه انسان مع اننا نعرف ان
الانسان الا انه شيء له ضحك والى هذا اشار بقوله والمحكوم به كذلك وما يجنب التنبية
ان التصديق وان لم يتوقف على التصو كونه الحقيقة لكن ليس التصو بآي وجه كان
يكفي في كل تصديق بل كل تصديق يتوقف على نوع تصور يقيضه ويجنبه مثلا التصديق
بان هذا الشيء ضاحك يتوقف على تصور انه انسان وبانه ماض على انه حيوان
وبانه شاغل للخير على انه جسم وبانه قاسم بذاته على انه جوهر وعلى هذا القياس
قال واما المقالات اء اقول لما احتاجوا في افادة المعاني الى علامات
تفني بالمعدومات والمعقولات وتخفف مؤنتها وضعوا الالفاظ الحاصلة من
تقطيع الالفاظ وللقصص الى بقائها واعلام الفاضلين بها ليعم الفائدة

ويتم العائدة وضعتوا اشكال الكتابة دالة على اللفاظ فصا والشئ وجود في الاعمى
 وجود في الازهان ووجود في العبارة ووجود في الكتابة فالاولان حقيقتان و
 الاخران مجازيان وللكتابة دلالة على العبارة يختلف فيها الدال والمدلول جميعا
 بحسب اختلاف الاوضاع وللعبارة دلالة وضعية على الصور الذهنية بخلافها
 بحسب الاوضاع الدال دون المدلول وللصور الذهنية دلالة ذاتية على ما في الاعمى
 لا يختلف فيها الدال والمدلول وما كثر الاحتياج الى التفهيم بالعبارة واستمر ذلك
 حتى كاد المفكر يناجي نفسه بالفاظ تخيلة جعلوا يبحث اللفاظ مرثيا نها تدل على المعاني
 لان حيث انها جواهر او اعراض موجودة او معدومة الى غير ذلك من المعاني بابا
 من المنطق ولذا قدم على ابواب المعاني واشتغل ببحث الدلالة وهي كون الشئ بحيث
 يفهم منه شئ آخر والاول الدال والثاني المدلول فان كان الدال لفظا فالاول
 لفظية والآخير لفظية وكل منهما وضعية ان توقف الفهم على الوضع والاصطلاح
 والآخير وضعية والوضع تعيين الشئ ليدل على شئ آخر من غير قرينة والمفكر
 بالنظر منها الدلالة اللفظية الوضعية وعرفوها بفهم المعنى من اللفظ بالنسبة
 الى من هو عالم بوضعه اى فيما يتوقف على العلم بالوضع وبه يخرج الدلالة الطبيعية
 كدلالة اخ على وجع الصدر والعقلية كدلالة اللفظ على وجود اللفظ واعتبر
 عليه بوجهين الاول ان الدلالة صفة اللفظ والفهم ليس كذلك فلا يكون هو
 وجوابه ان اللفظ يتصف بفهم المعنى منه الا انه لتركيبه لا يستق منه اسم الفاعل
 كما مر في حصول صورة الشئ في العقل ولا يتخلل الاشكال بمجرد جعل الفهم
 بمعنى الانفهام على ما توهم بعضهم لان الانفهام صفة المعنى دون اللفظ الثاني
 ان العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى ضرورة انه نسبة بين اللفظ والمعنى
 والعلم بالنسبة انما يكون بعد العلم بالمتنسبين فلو توقف فهم المعنى على العلم

الدور وجوابه ان الموقوف على العلم بالوضع هو فهم المعنى من اللفظ في الحال والعلم
 بالوضع انما يتوقف على فهم المعنى سابقا وفي الجملة لا على فهم من اللفظ وفي الحال
 اذا تقرّر هذا فنقول دلالة اللفظ على المعنى بتوسط وضع ذلك اللفظ لذلك
 المعنى كدلالة الانسا على الحيوان الناطق تسمى مطابقة لتوافق اللفظ والمعنى كونه
 موضوعا بارائه ودلالة اللفظ على المعنى بتوسط وضع اللفظ لشيء دخل فيه ذلك
 المعنى كدلالة الانسا على الحيوان بواسطة وضعه لما دخل فيه الحيوان وهو الحيوان
 الناطق يسمى دلالة التضمن لكون المعنى المدلول في ضمن الموضوع له ودلالة اللفظ
 على المعنى بتوسط وضعه لشيء خرج عنه ذلك المعنى المدلول كدلالة الانسا على قاييل
 العلم الذي هو خارج عن الحيوان الناطق يسمى دلالة الالتزام لكون المعنى المدلول لازما
 للمعنى الموضوع وانما لم يقل المطابقة هي الدلالة على تمام الموضوع له والتضمن على
 جزئه والالتزام على لازمه واشترط ان تكون الدلالة بتوسط الوضع كاذكره للاقتضائي
 تعريف كل من الدلالات بالاخرين فيما اذا فرضنا اللفظ مشتركا بين الشيء ولازمه والمجموع
 والمجموع المركب منهما اما المطابقة فانتقاضها بالتضمن في اطلاق الشمس على المجموع واعتبا
 دلالة على الجرم بالتضمن فانه يصدق عليها الدلالة على تمام ما وضع له لكن لا بواسطة
 انه تمام الموضوع له لتحقيق الدلالة عند فرض عدم وضعه للجرم وبالاتزام في اطلاق
 على الجرم وباعتبار دلالة على الشعاع بالاتزام مع انها دلالة على تمام الموضوع له
 لكن لا بتوسط انه تمام الموضوع له واما التضمن فانتقاضه بالمطابقة في اطلاق
 الشمس على الجرم مطابقة فانه يصدق عليها الدلالة على جزء المعنى الموضوع له لكن
 لا بتوسط وضعه للكل لتحقيقه عند عدم هذا الوضع وبالاتزام في اطلاقه على الجرم واعتبا
 دلالة على الشعاع بالاتزام مع انها دلالة على جزء المعنى لكن لا بتوسط الوضع لما
 هو اعني الشفا بل هو بتوسط وضعه لما هو لا زمر له واما الالتزام فانتقاضه

بالمطابقة على إطلاق لفظ الشمس على الشعاع مطابقة مع انها دلالة على لازم المعنى
 الموضوع له لكن لا بتوسط وضعه للزوم لتحقيقها بدونها والتضمن في إطلاقه على
 الكل اعني المجموع المركب من الجرم والشعاع وباعتبار دلالة على الشعاع بالتضمن
 مع انها دلالة على لازم للمعنى الموضوع له لكنها ليست بتوسط وضعه لما هو
 اعني الشعاع لازم له لتحقيقها بدون هذا الوضع بل بتوسط وضعه لما هو خارج
 فيه وهذا تقرير بدعي لا يوجد في كلام القوم (قال ويشترط اه) اقول لما كان
 دلالة الالتزام دلالة اللفظ على الخارج وليس كل خارج يفهم من اللفظ اشتراط اللفظ
 المدلول الالتزام ان يكون الخارج بحيث يلزم من تصور المعنى الموضوع له تصوره بمعنى
 انه كلما حصل في العقل المعنى الموضوع له حصل ذلك المعنى الخارج فيه لان فهم المعنى
 من اللفظ اما بسبب انه يلزم من فهم المعنى الموضوع له فهمه واما اللوازم البعيدة التي
 تفهم من الالفاظ فليس فهمها بمجرد الالفاظ بل بمعونة القرآن فلا يكون مدلول
 الالفاظ لانا نفهم بالدلالة كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند اطلاقه بالنسبة الى
 العالم بالوضع بشرط توجهه اليه وتجرده عن الموانع والشواغل ولا يشترط في الالتزام
 الزوم الخارج كما يكون المعنى الالتزام بحيث متى حصل المسمى في الخارج حصل هو الخارج
 والآن يوجد الالتزام بدونها والتالي بط لأن البصر خارج عن المعنى وهو عدم البصر عما يشاء
 الا يكون بصيرا اعني عدم المضاف الى البصر ضرورة ان المضاف اليه خارج عن المضاف
 والمعنى يدل عليه بالالتزام اذ لا يمكن تعقله بدون مع امتناع اجتماعهما في الوجود
 للخارجي قال والمطابقة اه اقول هذا بيان للنسبة بالزوم بين الدلالة وهي ستة
 حاصلة من مقايضة كل من الثلث مع الاخيرين فالمطابقة لا تستلزم التضمن اي
 ليس كما دل اللفظ بالمطابقة دل بالتضمن لجواز ان يكون مسمى اللفظ بسيطا
 لا جزئيه واما استلزام المطابقة الالتزام فغير معلوم يقينا لانه موقوف

على ان يكون لكل ماهية اى مفهوم لازم بين بمعنى انه يلزم من تصور تلك الماهية
تصوره وهذا غير معلوم قطعاً ^{لأن} ان يكون من الماهيات ما ليس باللازم كذلك
وحيداً للفظ عليها مطابقة ولا التزام ودعم الامام ان المطابقة تستلزم الالزام
لان لكل ماهية لازماً يلزم من تصورها تصور ^{لأن}ه واقفه ان تلك الماهية ليست
غيرها وانها متميزة عن غيرها وجوابه انه لا يمكن ان تصور كل ماهية يستلزم تصور
ليست غيرها وانما هي متميزة عن غيرها فانما تصور كثير من الماهيات المركبة
ولا يخطئ بها لغيرها فضلاً عن انها ليست غيرها ومتميزة عن غيرها وما
ذكرنا في عدم استلزام المطابقة الالتزام قطعاً وبقينا ظهراً عدم استلزام
التضمن الالتزام قطعاً وبقينا لجواز ان يوجد ماهية مركبة ليس لها لازم
بين فيدل للفظ على جزئها تضمناً ولا التزام واما ما ذكره المصنف في الجامع من ان
التضمن يستلزم الالتزام لان تصور الماهية المركبة يستلزم تصوراتها
مركبة جزماً فيحقق الالتزام بالضرورة فهم بل تصور الماهية لا يستلزم تصور
انها ماهية فضلاً عن البساطة والتركيب والآكات المطابقة ايضاً مستلزمة
للالتزام فان قلت التضمن هو فهم الجزء من حيثانه جزء ووصف الجزئية معنى خارج
لازم ويستلزم تصور الكلية ضرورة تضاد الكلية والجزئية فالتضمن يدور
الالتزام مع قلت ليس معنى فوهم التضمن فهم الجزء من حيثانه جزء ان التضمن عبارة
عن فهم الجزء مع وصف الجزئية بل معناه انه فهم الجزء بواسطة كونه جزءاً وبسبب ذلك
اى سبب فهمه من اللفظ كونه جزءاً عن مفهوم اللفظ سواء لوحظ في تلك الحالة وصف
الجزئية او لا والالتزام لا يستلزم التضمن لجواز ان يوجد للبيسطة لازم بين وهذا
تماهله لو صوحه ^{لأن} قال واما ما اه اقول التضمن والالتزام يستلزمان
المطابقة ولا يوجدان الا معهما فانما تابعا لها بمعنى ان التضمن فهم الجزء

فيضمن الكل وبواسطة فهمه والالتزام فهم اللازم مع المعلوم وبواسطة فهمه وكل
 تابع فهو من حيث انه تابع اي حال كونه تابعا وبشرط كونه تابعا لا يوجد بد والمطابقة
 وانما قيد بالحيثية لان التابع قد يوجد بد وذا المتبوع لكن لا يكون في تلك الحالة
 تابعا كالحجارة التابعة للنار فانها توجد مع الشمس لكن لا تكون ح تابعة للنار
 وبما ذكرنا من معنى الحيثية نبين انه ليس قيد الموضوع الكبرى اعني التابع حتى يلزم عدم
 تكرار الوسط بل هو قيد المحمول وهو جهة القضية فان قيل ظ ان فهم اللازم من لفظ
 المعلوم متأخر عن فهم المعلوم واما فهم الجزء فسبق على فهم الكل فكيف يكون التزم
 تابعا للمطابقة والجواب عنه من وجوه الاول ان اللفظ اذا اطلق على الكل فهم
 منه الكل من غير ملاحظة الاجزاء على الانفراد واطارها باليال ثوبلغت الاخذ
 الى الاجزاء منفصلة متميزة وانما يتحقق التضمن بهذا الالتفات الثاني لها وفيه
 نظر الثاني ان التضمن والالتزام عبارة عن فهم الجزء واللازم في ضمن الكل
 والمعلوم وتوسطها حتى لو قصد باللفظ مجرد الجزء واللازم كانت مطابقة على ما
 سيجي وهذا فالتبعية ظ الثالث ان المراد بتبعيتهما انها لا تنص على الجزء واللازم
 بواسطة الوضع للكل والمعلوم المستلزم للمطابقة ما سذكره لا يقال للمطابقة
 متبوع والمتبوع من حيث انه متبوع لا يوجد بد وذا التابع فلزم استلزام المطابقة ايها
 لا نأقول انما يلزم ذلك ان لو صدق انها متبوع دائما وهو محم اذ قد يوجد مطابقة
 ولا يتبعها التضمن كما في البسائط ولا الالتزام على ما مر فان قلت اذا اطلق اللفظ
 على غير المعنى او لازمه مجازا مع قرينة مانعة عن ارادة المعنى الموضوع له فقد تحقق التضمن
 والالتزام بدون المطابقة فالجواب عنه من وجوه الاول اننا لانهم ان دلالة المجاز على
 معناه تضمني او التزام بل مطابقة اذا المراد من الوضع في تعريف الدلالة اعم من الجزئي
 الشخصي كما في المفردات والكل النوعي كما في المركبات والالتبقيت دلالة المركبات

عن الأقسام والمجاز موضوع بأداء معناه المجازي بالنوع على ما تقرر في موضعه ودلالة
 عليه بالمطابقة لأنها دلالة على ما وضع له بالنوع والتضمن إنما هو فهم الجزء في ضمن
 الكل والالتزام فهم اللازم مع الملزوم وتبعيته لا يقال في يلزم لخصها بالدلالات
 في المطابقة ضرورة أن اللفظ بأداء الجزء واللازم موضوع بالنوع لا نأقول
 الموضوع له بالنوع ههنا هو المجاز ومعنى ذلك أنه ثبت منهم أن لفظ الكل والملزوم
 يستعمل ويراد به الجزء واللازم بشرط قرينة ما نفع عن إرادة الكل والملزوم وأما
 عند انتقاء القرينة فالوضع م والتضمن والا لزام متحققان كما إذا فهم الجزء والكل
 ضمنا وتباعدا إرادة الكل والملزوم فلو سلم الوضع النوعي في هذه الحالة فلا نسلم
 أن الفهم بسببه بل الفهم لازم سواء ثبت منهم هذا الحكم الكلي ولم يثبت الثاني أن
 لا نفى بالدلالة الفهم بالفعل بل كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى إذا اطلق بالنسبة
 إلى العالم بالوضع والمجاز بالنسبة إلى المعنى الحقيقي كذلك ضرورة أنه موضوع له
 والوضع يستلزم الدلالة بهذا المعنى الثالث أن المراد باستلزامها المطابقة أن
 كل لفظ له دلالة تضمنية أو التزامية فله دلالة مطابقة في الجملة وإن لم تكن في تلك
 الحالة قال والدالاه أقول اللفظ الدال بالمطابقة أن قصد بجزء منه الدلالة
 على جزء معناه أي ما عني به وقصد فركب فلا بد من أن يكون له جزء ملفوظ ومقدّر وجزء
 دلالة على معنى وذلك للمعنى جزء للمعنى الذي قصد به وتلك الدلالة مقصودة والآنفرد
 بأن لا يكون للفظ جزء كهمزة الاستفهام أو يكون له جزء غير دال على معنى كريد أو يكون له جزء
 دال على جزء المعنى لكن لا على جزء المعنى المقصود كعبد الله علما أو يكون له جزء دال
 على جزء المعنى الحق لكن لا يكون دلالة عليه مقصودة كالحيوان الناطق علما الشخص إنساني
 فإنه يقصد بذلك المجموع ذلك الشخص من غير أن يقصد بكل من الحيوان والناطق
 مفهوما أصليا والمراد بالقصد المذكور القصد الجازم على قانون الوضع حتى لو قصد

بالزائد من زيد او الحيوان من الحيوان الناطق العلي معنى لم يعتد به ولم يجعل مركبا
 قال وكل لفظ اقول ما مركان تقسيما للفظ بالنسبة الى المعنى واما تقسيبه بالنسبة الى
 لفظ آخر فهو انه اما مرادفا ومباين لانهما اذا اتحدتا في المفهوم فترادفان ولا فباينتا
 سواء كان معناها متحدتين بالذات كالانثا والناطق والسيف والصارم او لا كالانثا
 والفرس قال والمركب اقول المركب تام ان صح السكوت عليه اى لا يحتاج فى الافادة
 الى لفظ آخر ينظره السامع مثل احتياج المحكوم عليه الى المحكوم به وبالعكس سواء افا
 فائدة جديدة كقولنا زيد قائم ولا كقولنا السماء فوقنا وغير تمام ان لم يصح السكوت
 عليه والتمام خبران احتمل الصدق والكذب والآفانثا والكراد احتملها بحسب المفهوم قطع
 الخبر عن الخارج بمعنى ان السامع اذا نظر الى مجرد انه اثبات شئ شئى اوفيه عنه لم يمنع كونه مطابقا
 للواقع كما لم يمنع كونه غير مطابق فيه فدخل فيه ما يكون صدقا محضا كقولنا السماء فوقنا
 او كذبا محضا كقولنا اجتماع النقيضين ممكن فى الخارج والصدق عبارة عن مطابقة الحكم للواقع
 والكذب عن عدها ومعرفة هذا المعنى لا يتوقف على معرفة الخبر حتى يكون تعريفه بالاحتمال الصدق
 والكذب دورا والآفانثا ان دل على طلب الفعل اى الذى اشتق منه اللفظ كتم او كف
 النفس عنه كالاتم دلالة اولية اى وضعية فهو مع الاستعلاء امر فدخل فيه النهى ومع
 الخضوع سؤال ودعاء ومع التساوى والتماثل والتماثل فى العرفانما يطلق على ما
 يكون مع تواضع ما لاعم التساوى وتقييد الدلالة بالوضعية احترام عن مثل ليت زيد
 قائم فانه يدل على طلب قيامه لكن لا بحسب الوضع بل من حيث ان التمنى تضمنه وليس احتراما
 عز الاجازة الدالة على الطلب مثل اطلب منك القيام لان التقسيم انما هو على تقدير
 عدم احتمال الصدق والكذب فالخبر خارج عنه وان لم يدل على طلب الفعل فهو
 التنبية ويندرج فيه التمنى وهو اظهر درجة الشئ مكانا كان او محالا والترجي هو
 اظهار ادانة الشئ الكراهية والقسم والنداء والاستفهام والتعجب ونحو ذلك

وهذا اصطلاح لا مناقشة فيه لكن الكلام بعد محل نظر وأما المركب الغير التام فاما
تقييدى ان كان الثاني قيد الاول كالحوان الناطق وحصره على المركب من الوصف
والصفة وأما غير تقييدى كالمركب من اسم واداة نحو في الدار او كلة واداة نحو قد قام
من قد قام زيد قال القفصل الثاني اقول الصورة الحاصلة في العقل من حيث انها تقصد
باللفظ سميت معنى ومن حيث انها تحصل من اللفظ في العقل سميت مفهوماً فان كان اللفظ
الذاتي بآراء مفردة والافركب والمفهوم سواء كان حصوله عند العقل بالذات وبواسطة
الآلات اما كلي او جزئي لانه ان كان نفس تصور ما نفا من وقوع الشركة بين كثيرين
فيه فهو جزئي والا فهو كلي والمراد بالاشتراك على كثيرين فيه انه يمكن للعقل ان يفرض
صادا على كثيرين ومطابقا لها سواء كان مطابقا في نفس الامر ولا وسواء فرضه العقل
او لم يفرض فيدل في الكليات الفرضية مثل الاشئ والامكان والا يمكن التصو بمختلف
رئيس فان معناه ذات هذا المشار اليه وهو ما يستحيل العقل ان يفرضه صادا على كثيرين
فقد انفس تصور بوضع وتنبه على ان المعبر في الجزئية منع الشركة بالنظر الى نفس التصو
من غير نظر الى شئ من الخارج حتى لو كان من الكليات ما يمنع الشركة بدليل من الخارج لم يفتح
ذلك في كليته وقد وقع في بعض النسخ نفس تصور معناه وهو سهو وانما وقع في الاشياء
من جهة ان جعل القسم الى الجزئي والكلي هو اللفظ واللفظ الدال على الجزئي والكلي كريدوا منسا
سمي كليا وجزئيا بالعرض والتبعية تسمية الدال باسم المدلول وهما سوالات الاول ان كل
جزئي اذا تصور طائفة فالصورة الجزئية الحاصلة فذهن زيد مثلا ساطعة للصورة
التي فاذا هذا الاخيرين فيجب ان يكون كليا الثاني انما يمنع نفس تصور من الشركة لا يمنع تقييد المفهوم
الجزئي لا منشاء صدقة عليه لانه مفهوم الجزئي كل ولا شئ من الكلي يمنع نفس تصور من الشركة
الثالث ان التصور عبارة عن حصول صورة الشئ في العقل فاضافة الى المفهوم يقتضي ان
يحصل للصورة صورة في العقل حتى يطرق عليه الكلية والجزئية وليس كذلك وللبواب

عن الأول ان معنى شركة الكثيرين ان يكون الكثيرون افراده ويعتبر هو مطابقا لها صافيا
 عليها والصورتان الحاصلتان في ذهن زيد وعمرو وأن اخذنا مع قطع النظر
 عن الاضافة الى المحلين فهما متحدان بالذات والمفهوم ولا اشنية بينهما حتى يتحقق
 المطابقة وأن اخذنا مع اعتبار الاضافة الى المحلين فلا تخلف المطابق والتصادف
 بينهما وعن الثاني انه لم يزد ما ذكر الا ان يكون الجزئي عبارة عن مفهوم ما يمنع الشركة وبهية
 عليه انه لا يمنع شركة افراد ذلك المفهوم فيه ولا تخلف استحالة ذلك وتحقيقه ان مفهوم ما يمنع
 الشركة معنى كلي وهو مفهوم لفظ الجزئي لا مفهوم زيد وعمرو مثلا وما صد عليه ذلك المفهوم
 معنى يمنع شركة الكثيرين فيه وهو مفهوم زيد وعمرو مثلا لا مفهوم لفظ الجزئي فيكون
 ما يمنع الشركة مفهوما له افراد كثيرة وهوين الاستقامة وعن الثالث ان التصديق قد يطلق
 على حصول الشيء في العقل كما في تصور معنى الجوب والامك مثله قال والكل اقول
 ذكر القديس ان الكل بالنسبة الى شيء آخر اما ان يكون تمام حقيقة او خلا فيه او خارجا
 عنه والآول هو المقول في جواب ما هو وهو اما ان يكون مقولا بحسب الخصوصية المحضة
 كالحدا بالنسبة الى المحدود او بحسب الشركة المحضة كالجنس بالنسبة الى الانواع او بحسب
 الشركة والخصوصية معا كالنوع بالنسبة الى الافراد ولما كان على هذا التقسيم اشكالان
 عدل المصنف الى التقسيم بوجه آخر اسقط عنه الحدا بالنسبة الى المحدود لانه مركب والكل
 في الكل المفرد وهو ان الكل اما ان يكون تمام ماهية ما تحته من الجزئيات ودخلا
 فيها او خارجا عنها والآول هو النوع كالانسان فانه تمام ماهية زيد وعمرو وغيرها
 من افراد الانسان لان الماهية ما يجاب عن السؤال بما هو وما هو سؤال عن حقيقة الشيء
 التي هو بها هو والد لا يفضل في افراد الانسان على الانسانية هو العوارض المتضمنة للماهية
 في السؤال بما هو والنوع ان تعدد افراده كان مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة
 والخصوصية كالانسان فانه يقال في جواب ما زيد خاصة وكذا في جواب ما زيد وعمرو

وان لم يتعد دكان مقولا في جواب ما هو بحسب الخصومية كالشمس المقول في جواب
ما النير الاعظم دون الشبركة ان ليس لها فرد آخر فترى في النوع المظبق على القسمين
ان كل مقول على واحد او على كثيرين متفقين بالحقيقة في جواب ما هو فالكل جنس
والمقول على واحد اشارة الى النوع المنحصر في الشخص وقوله او على كثيرين اشارة
الى النوع المفرد الا شخاص وقوله متفقين بالحقيقة احتراز عن الجنس فانه يقال
على كثيرين مختلفين بالمقائيق وفيه نظر لان كل قيد انما يخرج ما ينافيه لا ما يوافيه
ولان المناقاة بين المقولية على المختلفة الحقيقة فان الجنس كما يقال على الكثرة
للتخلف الحقيقة يقال على الكثرة المتفقة الحقيقة لكن اذا كان معها كثرة اخرى
مختلفة الحقيقة كقولنا زيد وعمر و هذا الفرس وذلك فلا بد من قيد فقط ليخرج
الجنس وقوله في جواب ما هو احتراز عن الفصل والخاصة والعرض العام ومما
التنبية له ان قيد من حيث انه كذلك مراد في تعريف الكليات الجنس لانها امور اضافية
يختلف بالاعتبار فان الملون جنس للاسود وفصل للكيف ونوع للكيف وخاصة
للجسم وعرض عام للحیوان فالنوع هو المقول على ما ذكره من حيث كذلك واما من حيثية
اخرى فيجوز ان يكون جنسا او غيره فان قيل ان اراد بالكثيرين الموجودين في الخارج
يخرج عن التعريف لانواع المعدومة كالعتقاء مثلا وان اراد الاعراض اقره واحد
ضا ئعا لان المنحصر في الشخص مقول على كثيرين متوهمين اجيب بان ما هو سؤال
عن الذات والحقيقة وقد صرحوا بانه انما يكون بعد الثبوت حتى لو لم يعرف
وجود المسؤل عنه كان سؤالا عن مفهوم الاسم لا عن مفهوم الاسم لا عن ماهيته
قال وان كان اقولا عما كان الكل داخلا في ماهية ما تحته من الجزئيات
يسمى لذلك فهو ما جنس او فصل لانه ان كان تمام الجزء المشترك بين الماهية
وبين نوع آخر مباين لها فهو المقول في جواب ما هو بحسب الشبركة للخصنة

لا يقال في جواب السؤال بما هو عن ماهية ذلك النوع ضرورة انه تمام الحقيقة المشتركة
 بينهما ولا يقال في جواب السؤال بما هو عن احدهما لانه ليس تمام حقيقة والرد تمام
 الجزء المشترك الجزء المشترك الذي لا يكون وراءه امر داخل في الماهية وذلك
 النوع كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس والجسم النائي بالنسبة الى
 الانسان والشجر بخلاف الجسم النائي بالنسبة الى الانسان والفرس فانه ليس تمام
 المشترك بينهما لان تمام المشترك بينهما هو الجسم النائي الحساس المتحرك بالارادة ويسمى ذلك الجزء المقول
 في جواب ما هو بحسب اشركة المحضة جنسا ورسوخ بانه كل مقول على كثيرين مختلفين
 بالحقيقة في جواب ما هو من حيث هو كذلك فكل جنس فقوله مختلفين بالحقيقة
 يخرج النوع والخاصة والفصل القريب وتخصيصه باخراج النوع فقط تحكم
 وقوله في جواب ما هو يخرج الفصل البعيد والعرض لعام لا الخاصة لانها
 ليست بدخلة وانما كان هذا التعريف رسما لان الكلي وان كان جنسا لكن
 المقول على كثيرين امر عارض له غير مقوم وانما ذكر ليقلق به لفظ على كذا
 في جواب كذا وذلك لان الجنس في نفسه هو الكلي انذاك في مختلفات الحقيقة
 بالاشراك سواء يقال عليها ام لا واما مقولية عليها وكونه صالحا لذلك
 فيما يمرض لها بعد تقومها وهكذا في سائر الكليات كذا في شرح الاشارات
 وبهذا يمكن ان يمنع ما يقال ان ذكر الكلي مستدرك في التعريفات وانها
 حدود لان الكليات امور اعتبارية حصلت مفهوماتها فوضعت اسماؤها
 بازائها فلا يكون لها حقائق غير تلك المفومات يعني المقول على كذا في جواب
 كذا وقوله وهو قريب تنبيه على انقسام الجنس الى القريب والبعيد بمرتبة او
 اكثر لان الحد الثام يشتمل على الجنس القريب للاحالة والناقص قد يشتمل على
 البعيد فكما كان مراتب البعيد اقل كان الحد اخص لاشتماله على ذاتيات اكثر

والضابط فيه ان عددا لاجوية يزيد دائما بواحد على مرتبة البعد لان الجنس
القريب جواب وكل مرتبة من البعيد جواب ومعنى البعد بمرتبة ان يكون بين
الماهية وذلك الجنس جنس واحد وهو القريب وبمرتبتين ان يكون بينهما
جنسان احدهما قريب والآخر بعيد وبثلاث مراتب ان يكون بينهما ثلاثة اجناس
وقريب وبمعدان وعلى هذا القياس فان قيل كون الجنس جزءا للماهية
ومقولا عليها غير معقول لان الجزء يتقدم على الكل في الوجودين والمحمول
متحد الوجود بالموضوع في الخارج قلنا ليس المراد بكون الجزء محمولا انه مزيج
انه جزء يكون محمولا بل المراد ان معروض الجزئية هو معروض المحسوسة مثلا
للحيوان المأخوذ بشرط ان يدخل فيه الناطق نوع وبشرط ان لا يدخل فيه الناطق
جزء والمأخوذ بحيث يمكن ان يعرض له الجزئية والنوعية جنس ومحمول وتحقيق
ذلك ما اورده الشيخ في الشفا وختمه المحقق الطوسي في شرح الاشارات
وهو ان من الكلمات ما قد يتصور معناه فقط بشرط ان يكون ذلك المعنى
وحده ويكون كل ما يقارنه زائدا عليه ولا يكون معناه الاقل مقولا على ذلك
المجموع حالة المقارنة ومنها ما قد يتصور معناه لا بشرط ان يكون وحده بل مع
تجويز ان يقارنه غيره وان لا يقارنه ويكون معناه الاول مقولا على ذلك
المجموع حالة المقارنة وهذا الاخير قد يكون غير متحصل بنفسه بل بهما اعتمادا
لان يقال على شيئا مختلفة الحقيقة وانما يتحصل بما ينضاف اليه وقد يكون
متحصلا غير مبهم ولا محتمل لان يقال على شيئا مختلفة الحقيقة والكل باعتبار
الاول مادة والثاني جنس والثالث نوع مثاله الحيوان واحد اذا اخذ بشرط
ان لا يكون معه شيء وان اقترن به الناطق مثلا صادا للمجموع مركبا من الحيوان
والناطق ولا يقال له انه حيوان كان مادة وان اخذ لا بشرط ان يكون مع شيء

بل من حيث انه مجتمل ان يكون انسانا او فرسا وان تخصص بالناطق يحصل انسانا وتيقا
 ان حيوانا كان جنسا ولو اخذ بشرط ان يكون معه الناطق متخصضا ومتحصلا
 به كان نوعا فالحيوان الاول جزء الانسان ويتقدمه تقدم الجزء على الكل
 فالوجودين والثاني ليس بجزء لان الجزء لا يجمل على الكل بالمواطاة بل يقال
 له الجزء بلحاظ لان اللفظ الدال عليه جزء من حده فهو يشبه الجزء لذلك
 والحيوان الثالث هو الانسان نفسه لانه مأخوذ مع الناطق وهذا الجحظ غير
 اهله المتأخرون فليحفظ عليه (قال وان لم يكن اه) اقول وان لم يكن ذلك
 في الماهية يعني ذاتها تمام المشترك بينها وبين نوع يباينها فهو فضل لان انقضاء
 كونه تمام المشترك اما بانقضاء الاشتراك اى كونه ذاتيا لها ولغيرها فيكون
 ذاتيا لها مختصا بالماهية يعني ان لا يكون ذاتيا لماهية اخرى بان لا يوجد
 فيها اصلا او يوجد عارضا او جزءا غير محمول فيكون فضلا قريبا يميز الماهية
 عما ليس هو ذاتيا له واما بانقضاء التمامية فيكون بعضها من تمام المشترك اى
 ذاتيا له ولا يكون مباينا له وهو ظاهر ولا اخصر منه مطلقا او من وجه
 لامتناع تحقق الكل بدو الجزء بل لا بد من انتهاء الى ما يساوى تمام مشترك
 ما بين الماهية وبين نوع يباينها اى الى ما يكون ذاتيا لتمام المشترك دون نوع
 آخر مباين له لانه اذا كان اعم بمعنى كونه ذاتيا لتمام المشترك ولنوع مباين له
 كان ذاتيا لهماهية المفروضة وذلك النوع ولا يكون تمام المشترك بينهما لان
 التقديرا ليس تمام المشترك بين تلك الماهية وبين نوع مباين لها بل يكون بعضها
 منه اى يكون ذاتيا له ويعود الكلام السابق حتى ينتهى الى ما يساويه والا لزم
 التسلسل اى تركيب الماهية من اجزاء غير متناهية فيمتنع تعقلها مع انا الكلام
 في الماهية المعقولة وقد اندفع بهذا التقرير كثير من الاعتراضات الواردة

في شرح المطالع الا ان لقائل يقول لا نمر لزوم التسلسل بل ينقطع بتماشي المشترك
 بين الماهية ونوع مباين لها ويكون ذاتي الماهية اعم من تمام المشترك الاول
 لكونه ذاتيا له وللنوع الثاني واعم من تمام المشترك الثاني لكونه ذاتيا له وللنوع
 الاول الذي بازاء الماهية وتحقيق مباينة تمام المشترك الثاني للنوع الاول
 باشتياله على ذاتي لا يوجد في النوع الاول مثلا يكون النامي اعم من تمام المشترك
 بين الفرس عن الحيوان لكونه ذاتيا له وللشجر المباين له واعم من تمام المشترك بين
 الانسان والشجر لكونه ذاتيا له وللفرس المباين له من جهة ان يشترك الانسان والشجر
 في ذاتي لا يوجد في الفرس ولكن منتصب لقائمة مثلا فيكون تمام المشترك بين
 الانسان والشجر والجسم النامي للنتب القائمة والنامي اعم منه لشموله الشجر والفرس
 واعم من الحيوان لشموله فلا تسلسل ولا انتهاء الى المساوات فعلى هذا جنس جنس
 الماهية لا يجب ان يكون جنسا لها الجواز ان يكون تمام المشترك بينها وبين نوع ما
 كالجسم النامي لا انسان لا يقال الذاتي في كل مرتبة ان كان ذاتيا للنوع مباين
 لجميع ما حصل من التمامات تسلسل والا لكان فصلا لا فائدة التميز في الجملة
 اذ ليس بخير لجميع الماهيات ضرورة تعدد البسائط لا نأقول هذا جهان
 برأيه تقريره ان الذاتي ان كان تمام المشترك كان جنسا والا لكان فصلا
 لانه ليس بخير لجميع الماهيات لوجود بسائط كثيرة ولا حاجة الى باقي المقدمات
 ولو سلم فلا يقيد الانتهاء الى المساوات ولا يتدفع المنع ثم الذاتي على تقدير ان ينتمى
 الى ما يكون مساويا لتمام مشترك ما بين الماهية ونوع آخر بمعنى ان لا يكون ذاتيا
 لما يباين تمام المشترك كان فصلا قريبا للجنس اعني تمام المشترك بين الماهية
 وذلك النوع لانه ذاتي يميز الجنس عن جميع ما يشاركه في الجنس وفي الوجود
 مما ليس هو ذاتيا له وقوله فكيف ما كان الذاتي الذي ليس تمام المشترك


اى سواء كان مختصا بالماهية او بعضا من تمام المشترك مساويا له فهو
 اما يميز الماهية عن كل ما يشاركها اعنى اذا كان مختصا او عن بعضه
 اعنى اذا كان بعضا من تمام المشترك مساويا له في جنس اعنى اذا كانت
 للماهية جنس وفي الوجود اعنى اذا لم يكن لها جنس وذلك لان الدليل
 وهو قوله ان لم يكن تمام المشترك لم يدل الآعلى انه يميز الماهية في الجملة
 من غير دلالة على انه يميزه عن جميع المشاركات حتى يكون قريبا او عن
 المشاركات في الجنس حتى يلزم ان يكون كل ذي فصل ذا جنس واما ما كان
 فذلك لذاتي فصل للماهية لاننا لا نعني بالفصل ذاتيا لا يكون تمام
 المشترك ويميز الماهية في الجملة فلا يرد الجنس عليه لانه تمام المشترك
 ولا مثل الجوهر الناطق بالنسبة الى الانسان مثلا لان الكلام في الاجزاء
 المفردة والاولى منع افادة الجنس التميز (قال ورسومه) اقول رسوم الفصل
 بانه كل يحمل على الشئ في جواب اى شئ هو في جوهره من حيث هو كذلك
 والطالب باى شئ يطلب ما لا يكون تمام المشترك بين الماهية وشئ آخر
 يميز الماهية عما يشاركها فيما اضيف اليه لفظاى مثلا اى حيوان هو سؤال
 عما يميزه عن المشاركات في الحيوان واما موجود هو سؤال عما يميزه عن المشاركات
 في الوجود خرج بقوله في جواب اى شئ هو الجنس والتنوع والعرض العام
 وبقوله في جوهره اى في ذاته وحقيقته الخاصة لانها انما تفيد التميز العرضي
 واما قال على الشئ ليشمل الحقيقة الحقيقية كالفضل القريب والمختلف الحقيقة
 كالفضل البعيد واما قال يحمل دون يقال كما في سائر الكلمات لانهم
 ذكروا ان الفضل علة لخصه النوع من الجنس فكان مظنة ان يتوهم
 ان الفضل لا يحمل عليه لاستناع حمل العلة على المعلول فصرح بلفظ الحمل

ازالة لهذا الوهم ولما كان الفصل ذاتيا يميز الماهية عما يشاركها في الجنس او في
الوجود فلوزكيبها هية كالجنس العالي والمفرد او الفصل من امرين متساوين كان
كل منها فصلا لانه ذاتي يميز الماهية عما يشاركها في الوجود يحل عليها في جواب
اى موجود هو والقدماء حتى الشيخ في الشفا وجعلوا الفصل مميذا عن المشاركة
في الجنس حتى ان كل ما يكون له فصل يكون له جنس اذ المشاركة في الوجود
لا تقتصر الى التميز في الفصل والآن لم التسلسل لان الفصل ايضا موجود فالتميز
عنه يحتاج الى فصل آخر لكن لما لم يتم البرهان على انحصار الذات في الجنس
والفصل بهذا المعنى عدل عنه الشيخ في الاشارات وتبعه المتأخرون وجعلوا
الفصل مميذا عن المشاركة في الجنس او في الوجود ولما كان تميزه عن المشاركة
في الوجود مبنيا على احتمال تركيب الماهية من امرين متساوين ولم يعرف بهذا
المعنى تحقق هذه المصنف في تقسيم الفصل الى القريب والبعيد وجعل القريب
ما كان مميذا عن المشاركة في الجنس القريب كالناطق والبعيد ما كان مميذا
عن المشاركة في الجنس البعيد كالحساس والآ فالقريب يميز عن جميع المشاركة
في الجنس والوجود والبعيد ما يميز عن بعضها وكون تميز الفصل
عن المشاركة في الوجود مبنيا على الاحتمال المذكور انما هو على تفسير
الامام بكلام الاشارات اما على تفسير الحكيم المحقق فليس مبنيا عليه لانه قال
مراده انا الفصل يميز الشيء عما يشاركه في الجنس فقط او عما يشاركه في الوجود
سواء كان مشاركا له في جنس او لا وتحقيقه ان فصل الشيء ان اخضر
بجنسه كالحساس للحيوان بالنسبة الى الجسم الناحي كان مميذا عما عداه مما
يشاركه في الوجود وان لم يكن مختصا بالجنس كالناطق للانسان عند
من يجعله مقولا على غير الحيوانات كالملائكة مثلا فهو يميز الانسان عن جميع

ما يشاركه في الجنس اعني الحيوانية لان جميع ما يشاركه في الوجود لا يميزه
 عن الملائكة وقد يستدل على امتناع تركيب الماهية من امرين متساويين
 بوجحين الأول انه لا بد في اجزاء الماهية الحقيقية من احتياج البعض
 الى البعض واحتياج كل الى الآخر دور واحتياج احدهما فقط ترجيح بلا مرجح
 لانها ذاتيان متساويان وجوابه منع لزوم الدور لجواز احتياج كل الى الآخر
 بوجه آخر كالمهيولى والصورة ومنع لزوم الترجيح بلا مرجح لجواز ان يكون
 في مفهوم واحد منهما ما يقتضي الاحتياج من غير عكس لانهما وان تساويا في الصفة
 متغايران بحسب المفهوم والثاني ان الجنس العالي كالجوهر مثلا لم يتركب من
 امرين متساويين فاحدهما ان كان عرضا كان العرض مقوما للجوهر ومحمولا
 عليه بالمواطأة اذا الكلام في الجزء المحمول وان كان جوهرافا كان الجوهر
 نفس حقيقة كان الجزء عين الكل ولزم تقدم الشئ على نفسه وان كان داخله
 كان الشئ جزءا لنفسه لان جزء الجزء جزء وان كان خارجا عنه وهو محمول عليه كعارضه الجوهر
 الخارج عارض فيكون جزء الجوهر الشئ الذي حقيقة الجوهر عارضه وحقيقة الجوهر مركبة من امرين
 المتساويين اللذين احدهما ذلك الشئ وذلك انشئ يمتنع ان يكون عارضا
 لنفسه فتعين ان يكون العارض هو الامر الآخر من المتساويين فلا يكون
 العارض تمامه عارضه له وهو محمولا الجوهر مركب من ا و ب و ا
 شئ عرض له الجوهر الذي حقيقة ا و ب ويمتنع ان يكون عارضه نفسه
 فتعين ان يكون العارض له هو الجزء الآخر اعني ب فلا يكون عارضه هو
 وجوابه منع استحالة ذلك في العارض بمعنى المحمول الخارج فان كل ماهية
 مركبة من الجنس والفصل فهو بالنسبة الى احدهما عارض لتمامه كالانسان
 للحيوان والناطق وهو اكثر من ان يحصى **اقول واما الثالث اقول**

الثالث من اقسام الكلي وهو ما يكون خارجا عن ماهية ماحتة من الجزئيات
 ان امتنع انفكاكه عن الماهية المأخوذة من حيث هي هي او مع عوارض من
 العوارض فهو اللازم والافقوا العرضا المفارق واللازم ان كانا متاع
 انفكاكه عن الماهية من حيث هي هي مع قطع النظر عن العوارض فهو
 لازم الماهية كالنضك بالقوة للانسان وان كان على الماهية مع
 عارض مخصوص ويمكن انفكاكه عن الماهية من حيث هي هي فهو لازم
 الوجود كالسواد للخبثي وانما قيدناه بامكان الانفكاك لا عن الماهية
 من حيث هي هي يصح جعله قسما للزوم الماهية والا فلازم الماهية
 لازم الوجود ضرورة اخذنا الماهية في تفسير اللازم اعم من المجردة
 والمخلوطة ليصح جعل لازم الوجود قسما منه واللازم بطل اما بين وهو
 اللازم الذي يكون تصوره مع تصور الملزوم كافيا في جزم الذهن
 باللزوم بينهما بمعنى انه لا يتوقف على وسط رهاني سواء توقف على حدس
 او تجربة او نحو ذلك ولم يتوقف واما غير بين وهو اللازم الذي يفقد
 جزم الذهن باللزوم بينهما الى وسط وهو ما يقول بقولنا لانه حين
 يقال لانه كذا اغني ما يجعل محمولا للموضوع الذي هو انا اسم الداخلة عليها
 لا بالاستدلال على ثبوت شيء لشيء او نفيه عنه كما يقال العالم حادث
 لانه منفتقر وبما ذكرنا في تفسير كون تصورها كافيا سقط اعراض الشارح
 بان ما يتوقف على وسط لا يجب ان يكون بينا لجواز ان يتوقف على حدس او تجربة
 او غير ذلك فلا يخصص اللازم في المبين وغيره وقوله كتساوى الزوايا
 الثلث القائمتين للثلث اللازم في القائمتين متعلق بتساوي وفي
 لثلث مثلها في قولنا كالانقسام بمساويين للاربعة كلزوم الانقسام

لها **و** الثالث ملزوم وكون زوايا الثالث مساوية لقائمتين لازم غير بين له
وسند كليلانه مقدمتين الاولى اذا وقع خط مستقيم على آخر فالزاويتان
الحادثتان ان كانتا متساويتين سميتا قائمتين والخط الواقع عمودا
هكذا **ثلاثة** والا فالاصغر تسمى حمادة والاعظم
منفرجة **ثاني** وهما متساويتان بقائمتين لاننا قسم
خط د ب عمودا هكذا **د** فحدث قائمتان وتكون
زاوية **ا ب د** اعظم من قائمة بمقدار زاوية **ا ب ح** وزاوية
ا ب د اصغر من قائمة بذلك المقدار بعينه فيكون زاويتا **ا ب د**
و **ا ب ح** متساويتين لقائمتين بالضرورة **الثانية** اذا وقع خط
مستقيم على خطين مستقيمين متوازيين اعني للذين كانا بحيث لو اخرجنا
لا الى نهاية لم يتلاقيا في جهة ولم يتفاوت بعد ما بينهما كخط **د ح** على خطي
ا ب د هكذا **ثاني** لان مجموع الزوايا
الاربعة فيما بين المتوازيين معادلة لاربعة قوائم لما مر واللتان في هذه
الاربعة في كل من جهتي خط **د ح** كقائمتين واللتان في جهة اصغر
من القائمتين فيلزم تلاقي متوازيين في تلك الجهة لما ذكرنا قديس في المصادرة
من ان كل خطين مستقيمين وقع عليهما خط مستقيم وكانت الزاويتان داخلتان
في احد الجهتين اصغر من قائمتين فانهما يلتقيان في تلك الجهة ان اخرجنا
لكن تلاقي المتوازيين في مجموع زاويتي **ب د د** و **د ح ز** ك مجموع زاويتي
ا ب د و **ب د ح** لان كلا من المجموعين كقائمتين لما مر فاذا اسقطنا الجزء
المشترك اعني زاوية **ب د ح** المشترك بين المجموعين بقي زاويتا
ا ب د و **د ح ز** المتبادلتان متساويتين ضرورة انه لو كان مجموع

١ ب مساويا لمجموع ٢ ا كان ب مساويا لـ ج وهو المثلث وايضا
 زاوية ه ز ب الخارجة عما بين المتوازيين هو كزاوية د ه
 الداخلة لانها اعني ه ز ب الخارجة متساوية لمقابلها اعني زاوية ا ز د
 المتساوية لزاوية د ه لان الزاويتين المتقابلتين الحادتين على تقاطع
 الخطين متساويتان ضرورة اذا المتوسط المشترك بينهما مع كل منهما كعائني
 متساويان باسقاط المتوسطات المشتركة اذا قدر هذا فلنفرض
 د  المثلث هكذا ٢ ا ب ولنخرج ضلع ب ه الى د
 ولنفرض من نقطة ٢ خط ٢ ه موازيا لخط ١ ا فزاوية ٢ ا ه
 متساوية لزاوية ١ وزاوية د ه د متساوية لزاوية ب لكونها خارجة
 وداخلة فاذن جميع زاوية ٢ ا الخارجة متساوية لزاويتي ا ب ا بالخطين
 وزاوية ٢ ا د مع زاوية ٢ ا ب مساوية لعائنتين كما مر فيكون مجموع
 الزوايا المثلث الداخلة في المثلث مساوية لعائنتين لان ما يكون مع ج مساويا
 لـ ب كان مع مساوي ج ايضا مساويا لـ ب وهذا ما اوردنا بيانه
 قال وقد يقال اقول البين كما يقال على ما يكون تصوره مع تصور الملزوم
 كافيا في الجزم باللزوم يقال على اللازم الذي يلزم من تصور الملزوم
 تصوره ويحصل الجزم باللزوم لا محالة كضعف الواحد للاثنتين فانه
 يلزم من تصور ضعف الواحد والجزم بكونه لازما للاثنتين والبين بهذا
 المعنى اخصى لانه لما كان تصور الملزوم وحده كافيا في تصور اللازم
 والجزم باللزوم بمعنى انه لا يفتقر الى اكتساب شيء لا بمعنى انه لا يفتقر
 الى شيء غير تصور الملزوم لان الجزم باللزوم بدون تصور اللازم في كل
 تصوره مع تصور اللازم كافيا بالضرورة ولا يفتقر لجواز ان يكون

الجزم بالزوم موقوفا على اكتساب تصور اللازم واستحضاره بعد تصود
 المذموم فغير البين بالمعنى الثاني يكون اعم والعرض المفارق
 اعنى الذى يفارق بالفعل اما سريع الزوال واما بطيئه والا
 فالمفارق بمعنى ممكن الانفكاك على ما هو للمعتبر في تسمية العرض
 المفارق قد يكون دائما غير زائل اصلا وبهذا يندفع اعتراض الشارح
 لان التقسيم الى سريع الزوال وبطيئه غير حاصرجواز ان يكون ممكن
 الانفكاك لكن لا ينفك اصلا بل يدوم قال وكل واحد اقول الخناج
 من الماهية سواء كان لازما او مفارقا اما خاصة او منجم لان ان اخضر
 بافراد حقيقة واحدة فهو الخاصة والا فالعرض العام فالخاصة كلية مقولة
 على ما تحت حقيقة واحدة فقط قولا عرضيا من حيث هي كذلك فقوله حقيقة
 واحدة ليعم النوع الاخير وغيره فان بعضهم على ان الخاصة لا يكون الا
 للنوع الاخير والمحققون على انها يكون للجنس حتى العالى وقوله فقط
 احتراز عن الجنس والعرض العام وقوله قولا عرضيا احتراز عن النوع والفصل
 والعرض العام كل مقول على افراد حقيقة واحدة وغيرها قولا عرضيا من حيث
 هو كذلك فقوله وغيرها احتراز عن النوع والفصل والخاصة وقوله قولا
 عرضيا احتراز عن الجنس فان قلت تقريفا لعرض العام صادق على خواص
 الاجناس كالماشى للحيوان فانه يقال على افراد الانسان والفرس قلت للصفة
 التى تجعل الماشى بالنسبة الى الانسان اليها خاصة والحيوان والماشى انما
 يحمل عليه فقط لا على غيره واذا نسب الى الانسان اطلق عليه وعلى غيره
 كان عرضا عاما والخاصة لان قيد من حيث هو كذلك مراد في التعريفات
 فالماشى من حيث المقولية على الحيوان فخاصة وعلى الانسان عرضا عام

لكل من الخمسة بالنسبة الى حصصه كالحيوان بالنسبة الى مفهومات الحيوان
 والناطق الى مفهوم هذا الناطق وذا لا وعلى هذا القياس نوع حقيقى
 تعلم ما تقدم ان الكليات خمس لانه ان كان نفس ماهية ما حقه
 من الجزئيات فهو النوع والآ فان كان داخلها فان كان تمام المشتركة
 بين الماهية ونوع آخر فهو الجنس والآ فهو الفصل وآ ان كان خارجا
 عنها فانا خصصنا افراد حقيقة واحدة فهو الخاصة والآ فهو العرض
 العام فالخارج من القسمة هو النوع الحقيقى والخاصة الحقيقية وقد
 عرفتهما والخاصة قد يقال على عرض يختص بشئ بالقياس الى غيره كالاشياء
 للانسان بالنسبة الى الثبات وتسمى خاصة اضافية والنوع الاضافى
 سيجئ. وذكر الشارح ان قوله فالكليات اذن خمس ليس صحيحا لانه قسم الخارج
 الى اللازم والمفارق وكلاهما الى الخاصة والعرض العام فيكون الكليات
 سبعا لا خبثا وهذا الاعتراض فى غاية التسقوط لان كلا من الخاصة والعرض
 العام سواء لالزاما او مفارقا فله مفهوم واحد وقسم العرضان يقسم الخارج
 الى قسمين احدهما الى اللازم والمفارق والثانى الى الخاصة والعرض العام
 الا ان اول ايدل قوله وهو اما خاصة او عرض عام قوله وكل منهما لفائدة
 وهى التنبيه على ان كلا من الخاصة والعرض العام يكون لازما او مفارقا
 بخلاف ما لو قيل الخارج اما لازم او مفارق وايضا اما خاصة او عرض
 عام فالانحصار فى الجنس باعتبار هذا التقسيم صحيح بل لو قسم الخارج الى
 قسمين ثم اعتبر قسمه كل منهما بانه مقول على حيثية واحدة او اكثر كان الخارج ^{هذا}
 الاعتبار مخيرا فى قسمين (قال والكل قد يكون يمنع الوجود فى الخارج) اقول
 هذا اشارة الى ان المقتر فى الكلية امكان فوجدته على كثيرين لاصدق عليها

حب الوجود اذا كلى بحسب الوجود اما ان يكون متمنع الوجود كشيء البارى
 او يمكن الوجود وهو اما ان لا يوجد في الخارج كالغفقاء او يوجد حينئذ
 اما ان يكون الموجود منه واحدا وكثيرا والاول اما ان يكون مع امتناع فرد
 آخر كفهوم البارى تعالى فانه كلى يوجد منه ذات الله تعالى ويمتنع غير
 واما مع امكان كفهوم الشمس اعنى الكوكب النهارى فانه مفهوم يوجد منه
 هذا النور الاعظم فقط مع امكان تعدده والثانى اما ان يكون افراد
 الكثيرة متناهية العدد كالكوكب السيارة فانه كلى ينحصر افراده في
 التسبعة او غير متناهية العدد بمعنى انه لا ينتهى الى حد لا يوجد بعده فرد
 آخر لا بمعنى ان الافراد الغير المتناهية يكون موجودة دفعة واحدة وذلك
 كفهوم النفس الناطقة فانه كلى لا ينتهى افراده الى حد لا يوجد بعده فرد آخر
 عدم مذهب الفلاسفة فقولهم كالكوكب السبعة السيارة والنفوس الثلاثة
 تمثل للافراد لا الكلى المتناهية الافراد فقلنا هي فاقول ان اريد بالممكن في هذا التقسيم الممكن
 بالامكان الخاص لم يصح جعل الواجب قسما منه وان اريد بالممكن الامكان العام
 لم يصح جعل المتمنع قسما له لانه كما يشمل الوجوب يشمل الامتناع ايضا
 قلنا اريد به يمكن الوجود بالامكان العام والامكان العام من جانب الوجود
 معناه سلب ضرورة العدم فهو يعبر الوجود دون الامتناع كما ان الامكان
 العام من جانب العدم وهو سلب ضرورة الوجود يعبر الامتناع دون
 الوجوب واما الذى يعبر الجميع فهو مطلق الامكان العام بمعنى سلب الضرر
 عن احد الطرفين الوجود والعدم (قال البحث الثانى) اقول اذا قلنا ان
 مثلا كلى فهناك امور ثلاثة الاول الحيوان الماخوذ كليا من حيث هو هواء
 مع قطع النظر عن سائر العوارض الثانى المفهوم الكلى الذى هو ما لا يمتنع

نفرض ظهوره من الشركة الثالث المركب من الحيوان والكل فتفأير هذه
المفاهيم غنى عن البيان والاول يسمى كليا طبيعيا لانه طبيعة من الطبايع
وحقيقة من الحقائق والثاني منطقيا لانه المبحوث عنه في المنطق والثالث
عقليا لكونه مركبا يعتبره العقل وقوله وكونه كليا يسمى كليا منطقيا مراده
اذا الكلي بمعنى مفهوم الكائن كليا هو المنطقي الا انه لو قال الكلي لتوهم ان
المراد به ما صدق عليه الكلي فعدل الى ذلك لضيق العبارة والاف المنطقي ليس
كونه كليا وهذا ظاهرا وانما قال الحيوان مثلا لان هذا التقسيم لا يخص للحيوان
ولا مفهوم الكلي بل الانسان والعزس وغيرهما كذلك وايضا اذا قلنا
زيد جزئي فذات زيد من حيث هو يمنع الشركة جزئي طبيعي ومفهوم الجزئي
اعني ما يمنع الشركة جزئي منطقي والجمع المركب منها جزئي عقلي واذا قلنا الحيوان جنس فالحيوان للضرورة
للمناسبة من حيث هو هو جنس طبيعي ومفهوم الجنس اعني الكل المقول في جواب ما هو
على مختلفة للحقائق جنس منطقي والجمع المركب عقلي واذا قلنا الانسان نوع
والناطق فصل والضاحك خاصية والماشي عرض عام فان قيل الذي
يتخيل من ظاهر كلام القوم هو ان الكلي الطبيعي هو الماهية من حيث هي هي
وكذا الجنس الطبيعي والنوع الطبيعي وغير ذلك لانهم صرحوا باننا اذا قلنا
المهية كلية فهي من حيث هي هي كلي طبيعي وان قلنا هي جنس فهي من حيث
هي هي جنس وعلى هذا القياس وح يلزم اتحاد مفهوم الطبيعيات حتى
يكون معنى الكلي الطبيعي جنسا طبيعيا بل يكون الجميع عبارة عن معنى
واحد وهو الماهية من حيث هي هي قلنا هذا التخيل يضل بالتأمل
في كلامهم لانهم قالوا اذا قلنا المهية كلية فهي من حيث هي هي كلي
طبيعي فلم يجعلوا الكلي الطبيعي عبارة عن الماهية من حيث هي هي

بل في حين الحكم عليها ومفيده بذلك فعناء ان الكلي الطبيعي هو الماهية
 المعروضة للكلي الموصوفة بها لا من حيث هي هي اي من غير ان يوجد شيء
 آخر مضاف اليها ولا داخله فيها فصاحب الكلي الطبيعي هي الماهية المحكوم عليها
 بالكلي المعروضة لها الموصوفة بها مع قطع النظر عن سائر العوارض والجنس
 الطبيعي هي الماهية المعروضة للجنس مع قطع النظر عن سائر العوارض والجنس
 الطبيعي هي الماهية المعروضة للجنس كذلك وعلى هذا قياس البواقي فاذا قلنا
 الحيوان كلي فهناك امور اربعة مفهوم الحيوان من حيث هو وهو ومفهوم
 الكلي ومفهوم الحيوان المقيّد بالكلي والمجموع المركب منها فالثاني منطقي
 والثالث طبيعي والرابع عقلي والمنطقي معتبر في الطبيعي بالعروض وفي العقلي
 بالجنسية وفرق ما بينهما فرق ما بين المقيّد والمجموع واما الاول فلما لم يكن احد
 الكليات ولم يكن يمرض لهم منوطا به اسقطوا عن درجة الاعتبار قالوا هناك
 امور ثلثة وهذا المعنى مصرح في كلام المتقدمين والمتأخرين قال الشيخ في الشفا
 الجنس الطبيعي هو الحيوان بما هو الحيوان الذي يصح ان يجعل للعقول منه النسبة
 التي للجنسية * وقال في البيان ان الانسان من حيث ذاته المعروضة لهذا العارض
 تسمى كلياً طبيعياً ومن ترك هذا القيد اعتمد على ما ذكرنا * فان قلت قد ظهر بما ذكرت
 ان المفهوم الذي لا يمنع نفس تصوره مفهوم من الشككة تعريف للكلي المنطقي وكذا التعريف
 المذكورة في الكليات للجنس انما هي للمنطقيات منها فظاهراً ان هذه التعريفات تباينها
 صدارة على الطبيعيات والعقليات وهو ظاهري فيلزم الاتفاض قلت انما يلزم الاتفاق
 لو صدق الحد على شيء لا يصدق عليه الحدود والطبيعي والعقلي كما يصدق عليه المنطقي
 صدق العارض على المعروض ضرورة ان الحيوان مفهوم لا يمنع الشككة وكل
 يقال على مختلفة الحقائق فجاب بما هو وكذا المجموع المركب من الحيوان والكلي

او الجنسية فانكليات الثالث متفارة بحسب المفهوم حتى لا يصح ان يقال
 للحيوان نفس مفهومة الكل المتطقي او الجنس المتطقي لا بحسب الذات لانه يصدق
 عليه مفهوم الكل المتطقي والجنس المتطقي وهذا كما اذا عرفنا الابيض بذات اللون
 المفرق تلبص فيه صدق على الجسم الابيض لا يوجب الانتقاض وأعلم ان المفهوم
 الذي لا يمنع الشراكة كل متطقي من حيث هو هذا المفهوم وأما من حيث انه
 يعرض له الشراكة هي الكلية العارضة للانسان والكلية العارضة للفرس
 الى غير ذلك فهو كل طبيعي ومن حيث انه يعرض له الجنسية للكلية الجنس المطبقة
 فهو جنس طبيعي ومن حيث انه يعرض من المفهوم نوع طبيعي وكذا كل واحد من الكليات
 الجنس المطبقة من جنس طبيعي من حيث جنسيته لأنواعه من العالي والسافل
 او غير ذلك ونوع طبيعي من حيث كونه نوعا من الكل وعلى هذا القياس حتى ان الجزء
 من حيث اشتراكه هي الجزئيات كل طبيعي ومن حيث كونه نوعا من المفهوم نوع
 طبيعي فالطبيقيات مع قطع النظر عن انوار من يعطي ماتحتها اسمها
 وحدودها حتى يصدق على كل زيد وعمر وبيكرانه انسان وحيوان ناطق
 والكل المتطقي يعطى اسمه وحده افراد مفهوم كهذا الكل وذاك اعنى
 الكل انما يعرض للانسان والكل العارض للفرس الى غير ذلك لا افراد موضوعه
 كزيد وعمر والجنس المتطقي يعطى اسمه وحده افراد مفهوم كهذا الجنس
 وذلك ونفس موضوعه كالحيوان لا انواع الموضوع او افراد كالانسان
 والفرس وزيد وعمر والنوع المتطقي يعطى اسمه وحده افراد مفهومه كهذا
 النوع وذلك ونفس موضوعه كالانسان والفرس لا افراد موضوعه
 كزيد وعمر وعلى هذا فنفس (قال والكل) اقول قد جرت
 عادة القوم باثبات الوجود الكل الطبيعي وان كان خارجا

عن الصنعة لكونه فائدة تحصل بآدنى نظر بخلاف الأخيرين فإن البحث عن
 انهما موجودان او معدومان غامض فالكلبي الطبيعي كالحیوان مثلا موجود
 لانه جزء من هذا الحيوان الموجود في الخارج لانه الشخص عبارة عن الماهية
 مع قيد الشخص وجزء الموجود موجود بالضرورة وفيه نظر لانه لا يتم ان
 المطلق جزء خارجي من الشخص بل ذهني والجزء الذهني لا يجب وجوده في الخارج
 وايضا ان كان المطلق جزءا خارجيا من الاشخاص وهو معنى واحد لزم ان تصاف
 بصفات متضادة ووجوده في زمان واحد في امكان متعدي لان
 حصول الكل في المكان بوجوب حصول الجزاء الخارجية فيه والحيوان الكلبي الطبيعي
 موجود في الخارج بمعنى ان في الخارج شيئا يصدق عليه الماهية التي اذا اعتبر
 وض الكلية لها كانت كلياً طبيعياً كزيد وعمر وهذا ظاهر والى
 شاذ الشيخ في الشفاء بقوله ان الطبيعة التي يعرض الاشتراك لملفها
 والعقل موجود في الخارج واما ان يكون الماهية مع انصافها بالكلية
 واعتبار عرضها لها موجودة فلا دليل عليه بل بدية العقل حاكم بان
 الكلبي بناء في الوجود الخارجي واما الكلبي المنطقي والعقلي ففي وجودهما في الخارج
 خلاف فمن قال بوجود الإضافات قال بوجود المنطقي ولزم القول بوجود العقلي
 لكون مركبا من مجرد المنطقي والطبيعي الموجودين في الخارج ومن منعه منع وجود
 المنطقي ولزمه عدم عقلي ضرورة عدم احدى جزئيه وهو المنطقي والنظر في
 ذلك خارج عن المنطق لانه انما يبحث عن احوال المعلومات المنصوبة
 والتصديقية من حيث انها قوسصل الى مجهول وهذا لا يثبت على وجودها
 في الخارج (قال الكليان) اقول الكليان اذا نسب احدهما الى الآخر
 بالتصادق فيهما اما تساوا وعموم وخصوص مطلق او عموم و

خصوص من وجه اوتباين كلي لانه ان صدق كل منهما على ما صدق عليه الآخر كالانسان
 والناطق فهما متساويان والا فان صدق احدهما على كل ما صدق عليه الآخر من غير
 عكس كالحیوان والانسان فهما عام وخاص مطلقا والصادق على كل افراد
 الآخر عام والآخر خاص **والا فان صدق كل منهما على بعض ما صدق عليه الآخر**
كالحیوان والابيض فهما عام وخاص من وجه اعني ان كلا منهما من جهة الشموع
للآخر ولغيره عام ومن جهة كون الآخر شاملا له ولغيره خاص ولا بد بينهما
من تضاد وافتراق بان يصدق اعم على شئ ويصدق كل بدو الآخر
والا فهما متباينان تبانيا كليا وذلك بان لا يصدق شئ منهما على شئ مما
صدق عليه الآخر كالانسان والفرس وانما اعتبر النسب الاربع بينا ككليتین
لان النسب الاربع لا يجري في غيرهما لان الجزئين متباينان والكل بالنظر الى جزئيه اعم
والجزئى بخبره مبين كذا قيل في الشرح وفيه نظر لان زيدا اذا كان ضاحكا
كان فهذا الانسان وهذا الضاحك جزئيان من الانسان والضاحك
غير متباينين بل يتساويان وايضا الانسان الكل ليس مباينا للجزئى من
الضاحك بل اعم نعم لا يجري العموم من وجه في غير الكليتين فلهذا اعتبر
الكليان وعلى هذه التقسيم سؤال وهو ان نفى الشئين الذين هما
اعم من المفهومات كالشئ والممكن العام ليس بينهما احدى هذه النسب
لانها لا يصدقان على شئ اصلا والصدق على الشئ معتبر في مفهوم كل من
النسب الاربع على الوجه المذكور لا يقال للمعتبر في مفهوم النسب الصدق
بحسب امكان الفرض والتقدير والنفيضان لكونهما كليين يمكن للعقل
ان يفرض كلا منهما صادقا من النفيضين على كل ما فرض صدق الآخر عليه
متساويين لا نأقول لو لم يكن المعتبر في مفهوم النسب الصدق في

في نفس الامر لم ينضبط لانه يمكن للعقل ان يفرض صدق واحد المتباينين على غير
 الآخر وصدق واحد المتساويين على عين الآخر وصدق الخاص على غير افراد
 العام وان كان ذلك المفروض محالاً بل الجواب ان النقيضين لكونهما كليتين
 لا بد لهما من صورة حاصلة في العقل وهي لا شئ بالذات وشئ من حيث انه صورة
 حاصلة في العقل ويصدق عليه الامر ان حتى ان الا لا يمكن المقصور صادق
 على شئ في الذهن ولا شئ اقض لغيره حتى الاحجاب والسلب والصدق
 ههنا لا يكون كما في القضايا حتى لا يعتبر في الموضوع نفس المفهوم (قال
 ونقيض المتساويين) اقول قد اشهر فيما بينهم ان نقيض الشئ رفعه وهذا
 في المفردات ليس بظاهر لان النقيضين في المفردات يجب ان يكونا بحيث لو حمل
 احدهما على موضوع حمل المواطاة لم يصدق حمل الآخر عليه ولو لم يصدق حمل
 عليه وجب صدق حمل الآخر عليه وهذا معنى امتناع اجتماع النقيضين و
 ارتفاعها وارتفاع الشئ ليس بهذه المثابة لان الفرس مثلاً موضوع
 لا يصدق عليه الانسان ومع هذا لا يصدق عليه انه رفع الانسان اذا رفع
 لا يصدق على الجوهر اصله ان نقيض الشئ المفرد ما ليس ذلك الشئ اعني
 هذا المفهوم لا ما صدق هو عليه فنقيض الانسان مفهوم ما ليس بانسان
 لا الفرس او غيره ما يصدق عليه انه شئ ليس بانسان ففي النقيضين ثابته
 من التركيب فقول نقيض المتساويين متساويان بمعنى ان كل ما صدق عليه
 نقيض واحد المتساويين صدق عليه نقيض الآخر والا لكان بعض ما صدق عليه
 احد النقيضين لم يصدق عليه النقيض الآخر بل عينه فيصدق احد المتساويين
 بدون الآخر وههنا منع وهو ان لا يتم انه لو لم يصدق قولنا كل ما صدق
 عليه احد النقيضين صدق عليه نقيض الآخر لصدق بعض ما صدق

عليه احد النقيضين صدق عليه عين الآخر بل اللازم السالبة فقط
 اى ليس كل ما صدق عليه احد النقيضين صدق عليه نقيض الآخر وهي لا
 تستلزم الموجبة المذكورة لجواز ان يكون كل من المتساويين شاملا
 لجميع الموجودات المحققة والمقدرة ولا يصدق نقيضه على شئ اصلا
 فيصدق السالبة دون الموجبة وجواب ما مر من ان الصدق بالمعتبر
 ههنا اعم مما في القضايا فالسالبة تستلزم الموجبة لان النقيضين
 مفهوم ان الاحالة فيصدقان على الصورة الحاصلة في العقل
 ويتطلب لطلب (قال ونقيض الاعتراف) اقول نقيض الاعم مطلقا اخص
 من نقيض الاخص بمعنى ان كل ما صدق عليه نقيض الاعم صدق عليه نقيض الاخص
 وليس كل ما صدق عليه نقيض الاخص صدق عليه نقيض الاعم اما الاول فلانه
 لو لم يكن كل ما هو نقيض الاعم نقيض الاخص لكان بعض ما هو نقيض الاعم عين
 الاخص فيلزم صدق الاخص بدون الاعم وهو محال لا يخفى ووود مثل المنع
 السابق اى لان انة لو لم يكن كل نقيض الاعم لكان بعض نقيض الاعم عين الآخر
 بل اللازم السالبة الجزئية اى ليس كل نقيض الاعم نقيض الاخص وهي لا تستلزم
 المرجية لجواز ان يكون الاعم امرا شاملا لجميع الاشياء فلا يصدق نقيضه
 على شئ اصلا والجواب مثلا ما مر واما الثاني فلانه لو كان كل نقيض الاخص
 نقيض الاعم صدق الاخص على كل افراد الاعم بحكم عكس النقيض وبحكم ان نقيض المتساويين
 متساويان لانه لما كان كل نقيض الاعم نقيض الاخص فلو كان كل نقيض الاخص نقيض
 الاعم لزم تساوى النقيضين فيلزم تساوى الاعم والاخص وصدق الاخص
 على كل افراد الاعم والص على القاعدة سؤال وهوانه لو كان نقيض الاعم
 اخص لصدق كل ما ليس بممكن عام فهو ليس بممكن خاص وهو

ان كل ما ليس بممكن خاص فهو ما واجبا وممتنع وكل ما هو واجبا و
 ممتنع فهو ممكن عام فكل ما ليس بممكن عام فهو ممكن عام هذا محال
 فان قلت على القاعدةتين الاخيرتين ان الضاحك مسا ولا انسان والمماشى
 اعم منه ومع هذا لا يصدق كل ما ليس بضاحك او ليس بماشى فهو ليس
 با انسان لان المتبر في القضية ان يكون وصفا للموضوع بالفعل وظاهر
 ان بعض ما ليس بضاحك او ماش بالفعل وهو انسان قلت المساوى لا
 هو الضاحك في الجملة فقيضه ما ليس بضاحك اصلا والاعم من الانسان
 هو الماشى في الجملة فقيضه ما ليس بماشى قطعا ولا اعم ان بعض ما يصدق عليه
 بالفعل انه ليس بضاحك اصلا فهو انسان والحاصل انه لا بد في اخذ نقيض
 المفرد من رعاية شرائط التناقض مما يمكن (قال والاعم) اقول لو قلنا
 الاعم من شئ من وجه بين نقيضيهما عموم كان هذا حكما كلياً على ما نص عليه الشيخ
 في الشفاء من ان المطلقات المستعملة في العلوم كليات واكثرها ضرورية
 فاذا قلنا ليس بين نقيضيهما عموم كان سلبا للحكم الكلي فلا يضره بثبوت العموم
 في بعض الصور والمراد بالعموم هنا مطلق العموم وهو اعم من العموم مطلقا
 ومن وجه واليه اشار بقوله اصلا يعني ليست القاعدة في نقيضى الامر ^{الذين} _{منها}
 عموم وجه ان يكون بينهما عمولا مطلقا ولا من وجهين عين الاعم مطلقا ونقيض لاخص كل الحيوان
 والا انسان عموما من وجه لتصادقهما في القدس وصدق الحيوان بدوت
 الانسان في الانسان وبالعكس في الحيوان بين نقيضيهما اعني نقيض العام وعين
 الخاص كاللاحيوان والانسانا كلياً ضرورة امتناع صدق الخاص بدوت
 العام والباين الكلي بين المفهومين يناقض العموم مطلقا كان او من وجه لانه عبا
 عن صدق كل منهما بدون الاخر في جميع الصور بحيث لا يكون بينهما تصادف

وهذا هو المطلوب من التبيين على الشئ وغيره حتى لا يقع التباس بين
النسبة بين نقيضين وبين نسبة التباين بين نقيضين التباين بين
الانفراد بالتباين بين ضرورة نقيضين التباين بين ضرورة التباين

وفي نسخة
ب

اصلا ثم لما كان بين الاعم والاختص من وجه تباين جزئي كما بين المتباينين
بالتباين الكلي اراد ان يجمع الحكمين قصد الى الاختصار فقال ونقيضا للتباين
مطلقا اعم من ان يكون في جميع الصور كالمباينة الكلية او في بعضها كالعموم
وللمفهوم من وجه متباينان جزئيا وهو صدق كل واحد من المفهومين بدون
الآخر في الجملة فيعم التباين الكلي والعموم من وجه وبهذا يدفع الاعتراض
عن المص بأنه لم يبين النسبة بين نقيض الاعم والاختص من وجه مع انه يصعد ذلك
وانما قلنا ان بين نقيض المتباينين كليا كان او لا تباينا جزئيا لان النقيضين
ان لم يصدا على شئ اصلا كاللا وجود واللا عدم النقيضين للوجود والعدم
المتباينين تباينا كليا كان بينهما تباين كلي ضرورة استناع اجتماعهما على الصدق
وكذا اللا حيوان والانسان النقيضين للحيوان والانسان اللذين بينهما عموم
وبخصوص من وجه على ما سبق انفا وان صدقا اعني النقيضين معا على شئ
كالانسان واللا فرس لصادقين على الحمار وكلا لا حيوان واللا ابيض لصادقين
على الحمار الاسود كان بينهما تباين جزئي بمعنى صدق احدهما بدون الآخر في بعض
الصور فقط بقرينة جعله في مقابلة التباين الكلي وهذا كما يطلق السلب
الجزئي في مقابلة الكلي ويراد به النفي عن البعض مع الاثبات للبعض فكانه كما
وان صدقا معا كان بينهما عموم من وجه لانه قد تحققا تصادقا والتفارق
ايضا لانه ضرورة صدق احد المتباينين اى كل واحد منهما بالاضافة الى العموم
مع نقيض المتباين الآخر ^{فقط} بدون عينه وذلك لصدق في التباين الكلي كونه
في جميع الصور لصدق كل فرس لا حمار وصدق كل حمار لا فرس وفي العموم من
وجه في بعضها لصدق بعض الحيوان لا ابيض من غير ان يصدق عليه لا ابيض
وبعض لا ابيض لا حيوان من غير ان يصدق عليه لا ابيض فائدة قوله فقط

ان هذا الفارق بين النقيضين انما يتحقق اذا صدق التباين مع نقيض الآخر
ولم يصدق مع عينه حتى لو جاز صدق الشيء ونقيضه على شيء لم يتحقق التناقض
بين نقيض المتباينين فاشكال بلفظ فقط الى انه ضروري الاستناع واذا ثبت
بين نقيض المتباينين في الصورة الا الى التباين الكلي وفي الثانية العموم من وجه
فالتباين الجزئي بالمعنى الشامل للتباين الكلي والعموم من وجه لازم جزئيا وانما
لم يقتصر في اثبات التباين الجزئي على صدق كل واحد من المتباينين مع نقيض
الآخر مع انه كاف لانه اراد التنبيه على ان بين نقيض المتباينين تباينا جزئيا
على وجه يتحقق نوعا يعنى ان في بعض الصور تباينا كليا وفي بعضها عموم
وجه ولما قصر على ما ذكر لجاز ان يكون التباين الجزئي في جميع الصور
على وجه واحد من التباين الكلي والعموم من وجه فلهذا ذكرنا في المقدمة
فظهر ان قيد وذكر باقي المقدمات ليسا بمستدركين وعلى القاعدة سأل
وهو ان المعدوم في الخارج ^{من الممكن} العام فيكون بينه وبين اللا يمكن
العام مبانة كلية مع ان بين نقيضيهما اعني اللا معدوم في الخارج
والممكن العام عموما وخصوصا مطلقا لان كل لا معدوم في الخارج فهو اما
واجبا وممكن خاص وكل منهما ممكن عام ودفعه بعضهم بتفسير التباين
الجزئي بصدق احدا المفهومين بدون الآخر في الجملة ليشمل العموم والخصوص
مطلقا ايضا (قال الرابع الجزئي) اقول الجزئي كما يطلق على ما يمنع نضر
تصوره من الشركة ويسمى جزئيا حقيقيا فقد يقال بالاشتراك على كل اخر
حتى لا عم عموما مطلقا كان او من وجه على ما هو كلام صاحب الكشف المعر
كالانسان بالنسبة الى الحيوان والحيوان بالنسبة الى الالميعض والمحققون
على ان المراد العموم والخصوص المطلق ويسمى جزئيا ايضا لان جزئيته

بالقياس الى الكلي الذي فوقه قال السارح العام يرادف الكلي الاضافي
 المضائف للجزئي الاضافي المرادف للخاص واحد المتضايقتين لا يجوز
 اخذه في تعريف الاخر لان جزءه المحد يجب ان يعقل قبل المحدود
 والمتضايقتان يكون تغلقهما معا وايضا لفظ كل زائد لان التعريف
 بالافراد غير جائز فالاولى ان يقال الجزئي الاضافي هو الاخص من
 شئ قلنا ليس ما ذكرنا تعريفا للجزئي الاضافي بل تعيينا للمضاهي وعلى انه شئ
 يطلق بالنسبة الى من عرف معنى الخاص والعام ولا بأس بايراد
 لفظ الاعم فيه ولا لفظ كل على انه اذا كان الجزئي مرادفا للخاص لم يصح
 تعريفه بالاخص من شئ الا ان يكون تفسير الاسم بالنسبة الى من يفرق
 معنى الاخص والاعم لان امتناع تعقل الشئ قبل نفسه اظهر من امتناع
 تعقل احد المتضايقتين قبل الاخر فالاولى في تعريفه ان يقال هو المفهوم
 الذي يشترك الشئ بينه وبين غيره ولا يكون هو مشترك بين ذلك الشئ
 وغيره من حيث هو كذلك وهذا معنى قولهم هو المندرج تحت الشئ لان
 لفظ الاندراج مشعر بان الشئ يكون شاملا له ولغيره حتى ان الناطق بالنسبة
 الى الانسان لا يكون جزئيا اضافيا وقيد الحيثية لا بد فيه ليخرج مثل
 الانسان اذا لم يعتبر اضافته الى الحيوان فكهم يحذفونه من تعريف
 الاضافيات لوضوحه (قال وهو الاعم) اقول كل جزئي حقيقي فهو جزئي
 اضافي من غير عكس ما الاول فلان كل جزئي حقيقي وهو معنى الشخص من درج
 تحت ماهية المعراة عن الشخصيات اعني المفهوم الكلي الذي يفضل الشخص عليه
 بالشخص والهدية كهذا الصاحك المندرج تحت مفهوم مطلق الصاحك وذلك
 لان الشخص هو الماهية الكلية مع قيد الشخص فيكون جزئيا اضافيا بالقياس

اليها لا اشتراكها بينه وبين غيره وعدم اشتراكها بينها وبين غيرها
 لا يقال هذا منقوض بالتشخص فانه لو كان له ماهية كلية لاحتاج في
 تميزه الشخص آخر ويسلسل لا نأقول هو اعتباري ينقطع التسلسل فيه
 بانقطاع الاعتبار وكون مفهوم الكلي المشخص محمولا على هذا الشخص
 وغيره ضروري قال الشارح هذا منقوض بالواجب يعني ذاته الذي
 هو جزئي حقيقي فانه شخص لا يندرج تحت ماهية كلية لانه ان كان نفس
 تلك الماهية كان الشيء الواحد كلياً او جزئياً معاً وان كان هي مع الشخص
 كان الواجب مقروصاً للشخص وقد تقرر في الحكمة انه عينه واقول ان اريد
 بكون شخص الواجب عينه انه عينه بحسب الذهن حتى يكون ذات الواجب
 عبارة عن الشخص الذي هو احد جزئيات مفهوم الشخص فهذا مما لا يقبل
 به احد فضلاً عن الحكيم وان اريد بحسب الخارج فتقتد برتبته لا يضربها
 لان المدعى على ان هذا الواجب مندرج تحت مفهوم الواجب بمعنى ان
 مفهوم الواجب يحل عليه وعلى غيره في الذهن وهذا ضروري نعم لو عترض
 بان الجزئي الحقيقي يجوز ان لا يعتبر اضافية فلا يكون جزئياً اضافياً
 واما الثاني ان ليس كل جزئي اضافي حقيقياً فلمواز ان يكون الجزئي الاضافي
 كلياً كالانسان بالنسبة الى الحيوان بخلاف الجزئي الحقيقي وهي الجزئي
 الاضافي والكلي عموم من وجه لتصادقهما في الكليات المتوسطة
 وصدق الجزئي الاضافي بدون الكل في الجزئي الحقيقي وبالعكس اعم
 من الكليات التي لا يندرج تحت شيء اصلاً بمعنى انه لا يكون شاملاً
 له ولغيره واعتراضه بانه اما ب اولاب مثلاً وايا ما كان
 يندرج تحت احدها ومنشأ هذا الاعتراض عدم

محقق معنى الاندراج * قال — والنوع

اقول النوع كما يقال على ما سبق ويقال له النوع الحقيقي لانه لم يعتبر فيه اضافة
 زائدة على مفهوم الكل كذلك يقال على كل ماهية يقال عليها وعلى غيرها
 الجنس في جواب ما هو قول اوليا وهذا تعيين للمعنى الذى يطلق عليه لفظ
 النوع الاضا في لاحد له فلا بأس بايراد لفظ الكل وترك ذكر الكل نعم تبياد
 يمكن ان يؤخذ منه تعريف النوع الاضا في وهو الكل الذى يقال عليه وعلى
 غيره الجنس في جواب ما هو قول اوليا فخرج الجنس العالى لانه لا يقال عليه وعلى
 غيره الجنس وخرج الفصل والخاصة والعرض العام بالنسبة الى الجنس الماهية
 فانه لا يقال عليها في جواب ما هو واما هذه الثلاثة بالنسبة ^{الى اجزاء} الداخلة فيها
 فانواع اضافية وقوله اوليا احتراز عن الصنف وهو النوع المقيد بقيد ^{محم}
 كل كالتركى فانه يقال عليه وعلى الفرس الجنس الذى هو الحيوان في جواب ما هو
 لكن لا اوليا بل بواسطة مقولته على الانسان المقول على التركى فان العالى انا
 يحمل على الشئ بواسطة حل الشافى عليه وقبه بحث لانه يستلزم ان لا يكون
 النوع الاخير بالقياس الى الجنس العالى والمتوسط نوعا اضافيا وهم يجعلونه
 اضافيا بالقياس الى جميع ما فوقه من الاجناس الا يقال التعريف صادق على النوع
 الاخير والمتوسطات من غير ان يعتبر اضا فتها الى ما فوقها لانا نقول قد مر غير ان
 قيل الحقيقة مرادة في تعريفات الاضافات قال ومرايته ا اقول الانواع
 الحقيقية لا يترتب لانه لو كان نوع حقيقى فوق نوع حقيقى آخر لم يلزم ان يكون النوع الحقيقي
 جنسا وهو محال واما الانواع الاضافية فقد تترتب ومرايتها اربع لانه اما ان
 يكون واقعا في سلسلة شاملة على نوع آخر اولا والاوّل ان كان اعم الانواع
 المغيرة له الواقعة في سلسلة فهو العالى كالجسم والآ فان كان احصاها

فهو السافل كالإنسان ويسمى نوع الأنواع والآدمي المتوسط كالحيوان والجسم النامي والثاني
هو النوع المفرد المبين كالعقل على تقدير أن يكون الجوهر جنسا له حتى يقال عليه وعلى
غيره في جواب ما هو ويكون العقول العشرة أفرادا له لأنواعا حتى لا يتحقق نحوه نوع آخر
له ومراتب الأجناس أيضا هذه الأربع لأنه إما أن يكون أعم الأجناس المغايرة للواقعة
في سلسلته وهو العالي كالجوهر وأخصها وهو السافل كالحيوان وأعم من بعض
واخص من بعض كالجسم النامي وهو المتوسط أو مبين للكل وهو المفرد كالعقل
على تقدير أن لا يكون الجوهر جنسا له بل عرضا عاما للأنواع حتى لا يتحقق جنس أعم منه ويكون
العقول العشرة أنواعا مختلفة لأجناسا حتى لا يتحقق جنس أخص منه ولا شحاها
حتى يتحقق جنسيته فالعقل مثال للجنس المفرد على تقدير وللنوع المفرد على
تقدير وهذا القدر كاف في التمثيل وإنما قيدنا الأنواع والأجناس
التقسيمين بالواقعة في سلسلة لأن النوع العالي مثلا ليس أعم من كل نوع
ولا الجنس العالي من كل جنس وكذا ليس النوع السافل أخص من كل نوع ولا الجنس
السافل من كل جنس ولا يكفي كونه أعم من جميع ما تحته وأخص من جميع ما فوقه
لأن المتوسطات أيضا كذلك والآولى بالمفرد من النوع والجنس أن لا يبعد المراتب
أذ لا ترتب فيه في لا يكون المراتب أربعاً ولما ذكرنا مراتب الأجناس أيضا هذه الأربع
وقد سبق أن النوع الأخير يسمى نوع الأنواع كان مظنة أن يتوهم أن الجنس الأخير
أيضا يسمى جنس الأجناس فاستدركه وقال ولكن العالي في مراتب الأجناس يسمى
جنس الأجناس لا السافل كما في مراتب الأنواع يسمى السافل نوع الأنواع وذلك
لأن جميع الكمليات وإن كانت من حيث كمياتها مقيسة إلى ما تحتها لكن إذا نظرنا
إلى خصوصية الجنسية والنوعية الإضافية كانت جنسية الشيء بالقياس إليها
تحت لأن الجنس يفسر بالمقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو فاضنه

الى جميع الاجناس انما يكون اذا كان فوق الجميع والنوعية الاضافية بالقياس الى
 ما فوقه لانه الذي يقال عليه وعلى غير الجنس في جواب ما هو فاصافة الى جميع
 الانواع انما يتحقق اذا كان تحت الجميع (قال النوع) اقول ذهبنا لقدماء الى ان النوع
 الحقيقي اخص مطلقا من الاضافي لان كل نوع حقيقي فهو مندرج تحت مقولة
 من مقولات العشرة فيكون مقولا عليه وعلى غير الجنس في جواب ما هو وردد
 ذلك بانه لانم انحصار الحقائق في المقولات العشر ولولم فلازم ان كل مقولة
 جنس لما تحتها فاراد المصنّبان ان ليس بينهما عموم وخصوص مطلق ليصل
 رد قول القدماء مع زيادة فائدة فقال النوع الاضافي موجود بدون الحقيقي كالنوع
 المتوسطة التي هي اجناس سافلة او متوسطة والحقيقي موجود بدون الاضافي
 كالحقائق البسيطة مثل الواجب والواحدة والنقطة ^{والعقل والنفوس} وقال ان يقول ان اراد
 بالواجب هذا المفهوم المعارض فلازم انه نوع حقيقي وان سلم فلازم انه
 بسيط بل هو شئ له الوجوب وهذا مركب وان اريد به الذات المعروفة
 فلازم انه نوع حقيقي بل ليس الا الشخصي واما باقى البسائط فلازم عدم
 تركيبها من الاجزاء الذهنية فان قيل الماهية لا بد وان يكون ينتهي الى
 بسيط لا يكون له جنس وفصل على ما سبق قلنا لو سلم لانم يلزم ان يكون
 ذلك البسيط نوعا حقيقيا لجواز ان يكون جنسا عاليا او فضلا فان قيل
 الاجناس العالية انواع حقيقية بالقياس الى حصصها وليست باضافية
 قلنا المقبر هو النوع الحقيقي بحسب الامر نفسه والام يتم اثبات الاضافي
 بدون الحقيقي لان المتوسطات ايضا بالقياس الى حصصها انواع حقيقية
 والمصنّبان وجوب كل من النوعين بدون الآخر ^{لانه ليس بينهما عموم وخصوص}
 مطلقا بل من وجه لانه قد يتحقق الشافق فيما سبق والنصارى متخوفون في الانواع

بالنسبة الى ما فوقها من الاجناس مثلاً كالانسان (٦) وجزءاً من
حول الفرض من هذا الكلام انه وقع في ظاهر كلام المنطقيين ما يشعر
بان المقول في جواب ما هو هو الذاتي وجن بنهوا بان الفصل ذاتي وليس بمقول في
جواب ما هو ذهب بعضهم الى ان المقول في جواب ما هو هو الذاتي اعم وقد الشيخ
عليهم بان فصل الجنس كالحساس مثلاً ذاتي اعم وليس بمقول في جواب ما هو هو
ما هو سؤال عن الماهية فيجب الجواب بالماهية وقرق بين المقول في جواب ما هو
وبين الداخل في جواب ما هو والواقع في طريق ما هو فان نفس الجواب غير الداخل
في الجواب والواقع في طريقه يعني انهم لم يفرقوا بين نفس الجواب
التي هي الماهية وبين الداخل فيه والواقع في طريقه الذي هو الذاتي
اي جزء الماهية ففسر الامام الداخل في جواب ما هو بالجزء المدلول عليه
بالنضمن والواقع في طريق ما هو بالجزء المدلول عليه بالمطابقة وتبعه
الشاخرون واليه اشار المصنف هنا وتحقيق ذلك ان جواب ما هو لا يكون
مذكوراً الا بالمطابقة وجزؤها اما ان يكون مذكوراً بالمطابقة او بالنضمن
لان دلالة الالتزام محجورة في جواب ما هو بالكلية حتى لا يصح ان تدل على
الماهية ولا على اجزائها بالالتزام والنضمن محجور في نفس الجواب دون جزءه
والجزء ان كان مذكوراً بالمطابقة كالحيوان او الناطق من الحيوان الناطق
المقول في جواب ما هو للانسان يسمى واقعاً في طريق ما هو ومقولا فيه
لانه وقع في جواب ما هو الذي هو طريق ما هو وان كان مذكوراً بالنضمن
كالجسم والحساس في المثال المذكور يسمى داخلاً في جواب ما هو ولما لم يكن
في كلامهم ما يشير الى هذا التفسير ففسر الحكيم الحقق الداخل في جواب ما هو
بالذاتي الذي هو جزء الماهية سواء كان اعم او مساوياً والواقع في

ما هو بالذاتي العام يعني ان من فسر المقول في جواب ما هو بالذاتي لم يفرق
 بين المقول في جواب ما هو وبين الداخل فيه ومن فسرهما بالذاتي الاعم
 لم يفرق بين المقول في جواب ما هو وبين الواقع في طريقه وايد بالمتابعة
 والامارة من كلام الشيخ اما المناسبة فلان الشيء قد يعرف بالذاتي
 الاعم ولا ثم يقيد بالمساوي فيحصل الماهية فالاعم قد وقع في الطريق
 والمساوي عند الوصول الى المقصد الذي هو حصول الماهية واما الامارة
 فلان الشيخ عرف الجنس المشهور المنشأ للجنس والفصل في الجدل على ما
 استعمله الظاهر تون بما يكون مقولا في طريق ما هو وذلك عندهم
 انما يكون الذاتي لاعم فان الذاتي للمساوي انما يكون حدا (قال الجنس العالي)
 اقول الفصل ينسب الى الماهية التي هو جنس منها بانه مقوم لها اي داخل
 في قوامها ومحصل لها لكونها هي هي والى الجنس بانه مقسم له الى الانواع
 بان ينضم الى الجنس فيحصل المجموع نوء امن ذلك الجنس فالجنس العالي
 جاز ان يكون له فصل يقوم ببناء على جواز تركبه من امرين متساويين ويجب
 ان يكون له فصل يقسمه ضرورة ان تحته انواعا متمايزة بالفصول والنوع السافل
 يجب ان يكون له فصل يقوم ضرورة ان فوقه جنسا فلا بد من فصل يميزه عما
 يشتركه فيه ويمتنع ان يكون له فصل يقسمه لانتفاء ان يكون تحته نوع والنوع
 من الاجناس والانواع يجب ان يكون لها فصول مقومة ضرورة ان فوقها
 اجناسا وفصول مقومة ضرورة ان تحتها انواعا وكل فصل يقوم الجنس العالي
 او النوع العالي فهو يقوم السافل ضرورة ان العالي مقوم للسافل ومقوم
 المقوم مقوم ولا ينعكس كليا اي ليس كل مقوم السافل مقوم العالي لان التالقي
 مثلا مقوم للانسان دون الجسم ولان جميع مقومات العالي مقومات

للسافل فلو كان جميع مقومات السافل مقومات للعالي لم يبق بينهما فرق في المقوم
 لاشتراكهما في جميع الذاتيات فإن قيل الكلام في الفصل للمقوم فعلى تقدير
 كون كل فصل مقوما للسافل مقوما للعالي لا يلزم اشتراكهما في جميع الذاتيات
 حتى يلزم الاتحاد في المفهوم لأن السافل جنسا داخلا في مفهومه غير داخل
 فالجواب بأن الجنس الداخل فيه مركب من جنس وفصل وهكذا الجنس الثاني
 والثالث حتى ينتهي إلى العالي فيكون جميع أجزاء السافل فصولا للعالي
 فهو ليس بخارج عن نفسه وإذا كان كل فصل مقوما للسافل مقوما للعالي
 لم يبق للسافل ذاتي لا يكون للعالي فافهم ويتعكس جزئيا أي بعض مقوم
 العالي مقوم السافل أما في النوع فظ كالقائل للابعاد فانه كما يقوم لإنسان
 يقوم للجسم أيضا وأما في الجنس فبني على تركيب العالي من امرين متساويين
 وكل فصل يقسم السافل أي الجنس السافل فقط لا النوع على ما وقع في
 الشرح من سهو القلم إذا لم يقسم النوع السافل فهو يقسم العالي لأن
 معنى التقسيم تحصيله في الأنواع فإذا حصل السافل فقط حصل العالي
 ضرورة أن تحصيل الكل يوجب تحصيل الجزء وليس كل ما يقسم العالي فهو
 يقسم السافل كالناعم فانه يقسم الجسم دون الحيوان لكن بعض ما
 يقسم العالي يقسم السافل كالناطق للحيوان والجسم وقد يقال إن المراد
 بالسافل ههنا ما يكون تحت العالي ليشمل المتوسط ويدل أن كل مقسم
 المتوسط مقسم للعالي فعلى الكلام أن كل فصل يقسم الجنس السافل
 أو النوع السافل فلا فهو يقسم العالي (قال الفصل الرابع) أقول
 عرف المتقدمون معرفة الشيء بما يكون معرفه سببا لمعرفه وارادوا
 بالمعرفة التصور بالحقيقة أو بوجه آخر ولما كان هذا

صادقاً على التعريف بالاعم فان تصورده سبب لتصور الاخضر بوجه ماعدا
 عنه المص وقال المعروف للشيء هو الذي يكون تصورده مستلزماً لتصور
 ذلك الشيء بكنه الحقيقة او بجمد امتيازه عن جميع ما يغيره ولو لم يرد
 بالتصور التصور بالحقيقة وبلا امتياز مجرد الامتياز من غير افادة
 التصور بكنه الحقيقة لكان احداً القسمين مغنياً عن الآخر فدخل بالقيود
 الاول الحد التام وبالثاني الناقص والرسم وخرج التام لانه لا يفيد
 الامتياز عن كل ماعداه فانه قلت هذا التعريف ليس بما نفع لصدقه
 على الملزومات بالنسبة الى لوازمها البينة الغير المحمولات كالهي بالنسبة
 الى البصر والسقف بالنسبة الى الجدار ولا جامع لان الحد الناقص
 والرسم خارج عنه مثلاً لان تصور الجسم الناطق والجسم الكاتب مثلاً من غير
 ان ينسب الى ما يطلب تعريفه لا يستلزم حضور الانسان في الذهن فكيف
 يستلزم تصورده بكنه الحقيقة او امتيازه عن كل ماعداه اجيب عن
 الاول بان المراد باستلزام تصورده تصور الشيء ان يكون تصور الشيء محلاً
 من تصورده ومكتسباً منه وذلك بان الوضع المطلوب بالتصور للشعور
 بوجه ما ثم يعمد الى ذاتياته وعرضياته ويحصل منها ما يؤدي اليه
 فطاهر ان حصول تصورات اللوازم البينة من الملزومات ليس كذلك
 لان العالم بان الشيء انما يكون معروفاً اذا اعتبر نسبه الى المطر تعريفه
 فكل الجسم الناطق ان اعتبر نسبه الى الانسان فقط افا امتيازه عن
 كل ماعداه والا فلا ثم انه معرف له ولو سلم فعني الامتياز ان يحصل منه
 في الذهن صورة لا تصدق على غير المطر ولا ثم انه لا يحصل من الجسم الناطق
 صورة لا تصدق على غير الانسان وهو لا يقال المحدود يستلزم تصور

تصور الحد فيجب ان يكون الانسان معروفا للحيوان الناطق لانا نقول سمو
الاستلزام ان يكون تصوره هو المقضي والموجب لتصور ذلك الشيء
فيجب تقده بالضرورة وليس تصور الانسان يقتضي ويوجب لتصور الحيوان
الناطق بل الامر بالعكس لا يقال ان المراد تعريف مطلق المعرف والتعريف
المذكور لكونه تعريفا للمعرف اخص من مطلق المعرف فيفوت المساوات
لانا نقول التعريفا المذكور مسا ولطلق المعرف بحسب المفهوم والذات
ولا يصير كونه اخص باعتبار ما عرض له من الاضافات اعني كونه تعريفا
للمعرف وهذا كما ان الكل المذكور في تعريف الجنس بحسب اضافته الى الجنس
اخص من مطلق الجنس بحسب مفهومه اعم ولا منافاة ثم المعرف لا يجوز
ان يكون نفس المعرف لان المعرف يجب ان يكون معلوما على الهيئة المعرفة
لان تصوره سبب لتصورها والشيء لا يعلم قبل نفسه وبعد التفابير
لا يجوز ان يكون المعرف اعم منها لتصور الاعم عن افادة التعريف لانه
لا يفيد تصور الحقيقة بالكنة لفوات بعض الذاتيات ولا امتيازها عن
جميع ما عداه لشموله اياها وغيرها ولا اخص لان المعرف يجب ان يكون
اجلي والاخص اخفى لان وجوده في العقل اقل من وجود الاعم لوجهين الاول
ان وجوده في العقل يستلزم وجود الاعم من غير عكس والثاني ان شروطه
ومعانداته اكثر لان كل ما هو شرط ومعاند للعام فهو شرط ومعاند الخاص
من غير عكس ولا يبايناه لانه ابعد عن التعريف من العام والخاص كما قال
الشارح وغيره وفيه نظر اما الاول فلو ان الاعم يجوز ان يفيد تصور
الماهية بجميع الذاتيات اذا كان الخصوص بواسطة قيد عرضي واما الثاني
فلان وجود الاخص في العقل انما يستلزم وجود الاعم اذا كان الاعم

ذاتية له وهو ليس بلزوم واما الثالث فلانه اذا ريد الشروط والمعاني ذات
 في التعقل فانما يلزم ما ذكرنا اذا كان الاسم ذاتية له وان اريد في الوجود
 فهو لا يوجب كون الاختصاص قل في التعقل حتى يكون اخفى لجواز ان يكون
 الخاص كثير المحصور في الذهن والاعم مما لا يخطر بالبال اصلا اذا كان
 غير الذاتي للخاص واما الرابع فلانه خطابة لجواز ان يكون المبين مع مبين
 آخر خصوصية بحيث يفيد تعقله تعقله والاولى ان يحال الى الاصطلاح
 على ان التعريف حد ياك ان او ^{او سميا} يجب ان يكون مساويا للماهية
 المعرفة بمعنى ان كل ما صدق عليه المعروف صدق عليه الماهية وهو معنى
 الاطراد اي اذا وجد المعروف وجد الماهية ويلزم ان يكون جامعا لجميع
 افراد الماهية وههنا نظر وهو ان المنطق جميع طرق اكتساب التصور
 والتصديق فكما ان من التصديق برهانيا وخطابيا وغيرها والموصل الى التصديق
 شامل لطرفيها فكذلك من التصور حقيقي ومميز عن جميع ماعده واعلم من ذلك
 فالموصل الى التصور اعني القول الشارح لا وان يشمل طرق الايضاح الى جميع انواع
 التصور وهم خصصوه بالاولين فلا بد من ان يضعوا في الابواب المنطق ما
 يوصل الى الثالث ثم الشيخ وكثير من المحققين صرحوا بان الرسوم والناقصة
 يجوز ان يكون اعم من الماهية وكتب اللفظة مشحونة بالتعريفات الاسمية الاعم
 وتقتصر على شرح ما في الكتاب فان سئل التعريف باقسامه واحكامه بما يطول
 ذكره وقد اخل به المتأخرون (قال ويسمى حدانا ما) اقول قسم المعروف
 الى احدى الرسم وكلاهما الى التام والناقص لانه ان يكون مجرد الذاتيات
 اولا والاخر ان كان بالجنس والفصل القريين مع تقدم الجنس على الفصل
 يسمى حدانا ما اما احدى فلكونه مانعا عن خروج فرد من افراد الماهية

واما التأفلا شتماله على جميع الذاتيات وان كان بغيرها يسمى حدانا قضا
 لخلو عن بعض الذاتيات وان كان بغيرها يسمى حدانا قضا لخلو عن بعض
 الذاتيات كالتعريف بالفصل وحده اوبه وبالجنس البعيد وكلما
 كان الجنس ابعد كان التعريف في النقصان ادخل والثاني ان كان
 بالجنس القريب والخاصة يسمى رسما تاما لكون تعريفها بالخاصة التي هي
 من آثار الشيء ولو ازمع مع مشابهة الحد التام من حيث وضع للجنس القريب
 او لا ثم قيد بما يختص بالماهية وان كان بالخاصة او بها وبالجنس البعيد
 يسمى رسما ناقصا كالفصل في الحد فان كان مع الجنس القريب فتام
 وان كان مع البعيد فنقص ولم يقتر العرض الصام مع الفصل والخاصة
 لانه لا يفيد الامتياز ولا الاطلاع على الذاتي وكذا الخاصة مع الفصل
 لانه لا يفيد الاطلاع على الذاتي والامتياز حاصل بالفصل كما ذكره الش
 وفيه نظر لاننا لم ان كل قيد فهو اما للتمييز او الاطلاع على الذاتي
 بل انما يفيد اجتماع العوارض زيادة لا يصحاح الماهية وسهولة الاطلاع
 على حقيقته كما صرح به الشيخ في الاشارات وكثيرا ما يضعون العوارض
 العام موضع الاجناس وايضا الفصل البعيد مع الفصل القريب والخاصة
 خارج بما ذكر مع انه يفيد الاطلاع على الذاتي فان قيل هب فهو ان كل جزء
 فهو مفار للماهية ومقدم عليها لكن الظاهر ان مجموع الاجزاء ليستا غيرها
 ومقدما عليها فان كان الحد التام تعريفا لجميع الاجزاء كيف يحقو لنا
 والسببية والتقدم اوجب بان جميع الاجزاء منفصلة هي الحد التام جميع
 الاجزاء من حيث هو واحد مجموعي هو المحدث والاولى غير الثاني لانا
 لو فرضنا ان جميع الاجزاء عشرة تسعة منها اجزاء مادية والاخر هو للجزئي

التصوري وهي الوحدة المجموعة فاذا اخذناها منفصلة فالوحدة المجموع
 لم تجل الهيئة واحدة بل جعلها كثيرة بان جعلنا التسعة عشرة كثر المحدود
 هو الواحد المجموع الذي جعلته الواحدة المجموعة واحدا فهو بهذا
 الاعتبار غير ذلك وتصوره موجب لتصوّر ذلك ومقدّم عليه وقد يجازى
 بان معرفة المحدود تصور متعلق بجميع الاجزاء ومعرفة الحد تصورات متعلقة
 بالاجزاء فجميع تصورات الاجزاء سبب لتصوّر مجموع الاجزاء ومقدّم عليه
 ففي الحد تفصيل وفي المحدود اجمال وفيه نظر لانه لا يفيد التباين
 بين المحدود والحد اعني الهيئة وجميع اجزائها بل بين تصورات الهيئة هي الوحدة
 وتصورات الاجزاء التي هي الحد فلا بد من بيان المحدود وهو الاجزاء
 من حيث يتعلق بها تصوّر واحد والحد هو الاجزاء من حيث يتعلق بها
 تصورات ليحقق التفصيل والابحاج للمحدود (قال ويجب الاحتراز) اقول
 قد يقع في معرض الايصال الى التصور ما يكون شبيها بالمعرف وليس بمعرف فخلل
 وقد يقع المرفق شتلا على لفظ يفوت الغرض على السامع لخصفا او تفرط في كثر معرفة
 تكون مستلزمة لمعرفة المحدود فالاعطاء المعنوية تخرج المرفق عن كونه معرفا بخلاف
 اللفظية فانها انما تخرج عن الاستحسان فقط وما في التما ظاهر والتعريف الدوري
 اردنا من التعريف بالمساوي لانه يمكن ان يصير اعرف في بعض الصور بخلاف نفس الشيء والدور
 الخفي اعني برتئين فصاعدا اردنا من الدور الظاهر اعني برتية لاشتماله على الاول من الزيادة
 لكن الدور الظاهر اشنع نظرا الى الظن وقوله في التعريف بالمساوي كتعريف المتحرك بما ليس سببا
 والزوج بما ليس بفرد يعني بالنسبة الى من يكون الحركة والتكون عنده بتساويين
 في المعرفة والمجالة وكذا الزوج والفرد وهذا اذا كان الحركة والتكون متضادين وكذا
 الزوجية والفردية كما هو محسوس المشهور واما اذا كان بينهما تقابل العدم والملكة بان

يكون الصكون عدم الحركة عما من شأن الحركة والعزبة عدم الزوجية عما من شأن الزوج
 كما هو بحسب التحقيق فالعريف دورى بمرتبة وقوله وعن تعريف الشيء بما يتوقف عليه
 أى بما يرتوقف على ذلك الشيء توقفاً اما بمرتبة اما بان يكون الحد متوقفاً على المحدود ^{بلا}
 كتعريف الكيفية بما يقع المشابهة واللامشابهة ثم تعريف المشابهة بالانفان
 فى الكيفية فالمشابهة متوقف على الكيفية بمرتبة أى يكون هناك توقف وترتبة واحد
 وأما بمرتبتين كتعريف الاثنين بالاول عدد ينقسم بتساويين ثم تعريف التساوي
 بالشئين الغير المتماثلين ثم تعريف الشئين الاثنين بالتساويان يتوقفان
 على الاثنين بمرتبتين احدهما مرتبة توقف المتساويين على الشئين والثانية مرتبة
 توقف الشئين على الاثنين وأما برباب كتعريف الاثنين بالزوج الاول والزوج
 الاول بالنقسم بتساويين والتساويين بما ذكرنا فالزوج الاول يتوقف على الاثنين
 بثلاث مرات لانه مرتب على المتساويين والمتساويان على الشئين والشئينان
 على الاثنين وقوله الفاظ غريبة وحشية ظاهراً كلامه انه يريد بالوحشية و
 الغريبة معنى واحد وهو ما يكون غير ظاهراً المعنى بالنسبة الى السامع
 وأنا قول الشيخ فى الاشارات غير غريبة ولا وحشية فأراد بالغريبة ما لا يكون
 مشهور الاستعمال وهى فى مقابلة العنادة وبالوحشية ما يشل على تركيب
 يتفرغه الطبع وهى فى مقابلة العذبة ويجبان محرز عن الالفاظ المشتركة والمجازة
 عند عدم ظهور قرينة دالة على تعيين المراد فأن قيل المجاز لا يكون الامع قرينة
 لكونه مأخوذة فى تعريفه قلنا هو لا يكون الامع قرينة دالة على ان اللفظ لم يسعمل
 فيما وضع له وهى غير القرينة الدالة

على تعيين المراد
 ثم الكتاب الاول وميله الكتاب الثانى ولينها النص

تصديقات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(قال المقالة الثانية) اقول رتبها على مقدمة لتعريف القضية واقسامها
الاولية وثلاثة فصول لان البحث اما عن المحلية خاصة او الشرطية خاصة
او كليهما جميعا والمراد بالاقسام الاولية الاقسام الحاصلة باعتبار القسمة
الاولى للقضية كما يقال القضية اما محمية او شرطية بخلاف الضرورية
وغيرها فان القضية انما تنقسم اليها بعد انقسامها الى المحلية والشرطية
فان قلت هب ان الموجبات من اقسام المحلية خاصة ومثل الضرورية والقناة
من اقسام الشرطية خاصة لكن الموجبة والسالبة والمحصورة وغيرها
من الاقسام الاولية لمطلق القضية وليست في المقدمة قلت ليس كذلك
في التحقيق لان كلا من الايجاب والسلب والحصر والخصوص والاهمال في المحلية
بمعنى يخصها وفي الشرطية بمعنى يخصها فلا يكون من الاقسام الاولية فالقضية
قول يصح ان يقال لقائله انه صادق او كاذب والقول مرادف المركب ويطلق
على المعقول والمسموع فيعتبر في القضية المعقولة الاول وفي الملفوظ الثاني
والصادق كما يطلق على القول المطابق حكم للواقع يطلق على قائل هذا القول
وهو المراد ههنا وهي اما محلية او شرطية لانها ان انحلت بطريقها المحكوم
والمحكوم به الى مفردين بالفعل او بالعق فحلية والافشرطية ومعنى الانحلال
حذف الادوات الدالة على الحكم الذي يكون تلك القضية قضية فلا قلنا

زيد هو عالم او زيد ليس هو بعالم وحذفنا هو الدال على الايجاب وليس هو الدال
 على السلب بقي زيد وعالم وهما مفردان واذا قلنا ان كانت الشمس طالعة فانها
 موجود والعدد اما زوج او فرد وحذفنا لفظ ان والفاء الدال على الاتصال
 ولفظ اما او الدال على الانفصال بقي الشمس طالعة وانها موجودة وهما
 قضيتان لامفردان وكذا العدد زوج والعدد فرد ونفني بالمفرد لفظ
 ما يمكن التعبير عنه بلفظ مفرد حال كونه جزءا من تلك القضية وعند افادة الحكم
 فدخل في الجملة فهو قولنا زيد ابوه قاشم وقولنا زيد قائم قضية وقولنا
 الحيوان الناطق ينقل بنقل قدميه وقولنا زيد عالم ليس زيد بمكرم وزيد
 عالم ايضا ده زيد ليس بعالم وقولنا الشمس طالعة يلزم النهار موجود وغيره
 ما يصح فيه ان هذا ذاك والموضوع محمول لانها ينحل الى شيئين يمكن ان
 يعبر عنها بلفظين مفردين حال كونها محكوما عليه ومحكوما به وهذا بخلاف
 الشرطية فانها لا يصح فيها ان هذا ذاك والتعبير عن طرفيها بالمقدم واللاحق
 لا يصح عند افادة الحكم بالضرورة والعناد فهي لا تنحل بطرفيها الى شيئين
 يمكن التعبير عنهما بلفظين مفردين عند افادة الحكم الذي في الشرطية وهذا
 يطابق قول الشيخ ان المحكوم عليه وبه في القضية ان كانا مفردين بالقوة وبالفعل
 فهي جملة والافشرطية وكذا قولهم ان انحلت القضية بطرفيها الى قضيتين فشرطية
 والافخرية انا ريد بالقضية ما ليس بمفرد بالقوة ولا بالفعل وح لا يرد شيء من القوم
 والاعتراض بان الشرطية ينحل الى مفردين بالقوة ويرد عليك بتحقيق انحلال الشرطية
 الى القضيتين (قال والشرطية) اقول يجوز ان يكون وضع المقدم بالذات لبيان الاتهام
 الاولى ووقعية الشرطية الى المتصلة والمنفصلة على سبيل الاستطراد وبالعرض
 وظاهر كلام الامارات ان الجملة والمتصلة والمنفصلة اقسام اولية للقضية

لانه قال لهما في التركيب الجبري ثلثة و كانه اعتباران القضية اما محلية او غير محلية
 وغير المحلية اما متصلة ومنفصلة كما يقال الحيوان اما فاطق او غير فاطق
 وغير الناطق اما صاهل ^{او غير صاهل} فالصاهل لا يخرج من ان يكون من الاقسام الاولى
 للحيوان لان غير الناطق ليس ماهية محصلة فتكون تقسيم الحيوان الى الصاهل
 وغيره بواسطة نفسه اليها فالشرطية اما متصلة وهي التي حكم فيها بصدق
 قضية او لا صدقها على تقدير صدق قضية اخرى سواء تحقق القضيةين
 ام لا وسواء كان ذلك على طريق الكزوم ام لا فان كان الحكم بالصدق
 فالقضية موجبة وان كان باللا صدق فسالبة واما منفصلة وهي التي حكم
 فيها بالتنافي بين القضيةتين او بنفيه في الصدق والكذب جميعا وهي المنفصلة
 الحقيقية او في الصدق فقط وهي مانعة الجمع او في الكذب فقط وهي مانعة
 الخلو وكل منها موجبة ان كان الحكم فيها بالتنافي وسالبة ان كان بنفي
 التنافي وجميع الاسامي منقولات عرقية الا ان المناسبة في الموجبات ظاهرة
 لما فيها من معنى الحمل والاتصال والافتصال وضع الجمع وضع الخلو وفي السالبة
 بناء على التشبيه بالموجبات في الاطراف (قال الفصل الاول) اقول قدم للبيئة
 لكونها من الشرطية بمنزلة المفرد من المركب وانما يتحقق بثلثة اجزاء محكومة عليه
 ويسمى موضوعا لانه وضع الحكم عليه بشئ ومحكومة ويسمى محولا للحمل على
 الموضوع ونسبة بها يرتبط المحول بالموضوع وهي الحكم بثبوت له او نفيه
 عنه فاذا قلنا زيدا والكاتب والنسبة اى مفهوم كونه ثابتا له
 او غير ثابت لم تحصل القضية كما هو حال الساكنين والمتوهمين فانهم يقولون
 الطرفين والنسبة بينهما من غير حكم حتى اذا زال الشك واعتقد الذهن
 ان النسبة واقعة او ليست بواقعة اعني ان المحول ثابت للموضوع او ليس بثابت

حصلت القضية وهذا قال الشيخ ^{للمجموع} معنى القضية معنى الموضوع والمحمول
 بل يحتاج الى ان يعتقد الذهن مع ذلك النسبة بين المعنيين بايجاب وسلب
 فالأجزاء في التحقيق أربعة لكنه لم يتعرض للنسبة التي هي مورد الايجاب
 والتلب لاندرجها تحت النسبة التي يرتبط بها المحمول بالموضوع اعني الحكم وادرك
 ان النسبة واقعة اولست بواقعة وهذا اقتصر وافي الالفاظ على ثلاثة لان الرابطة
 الدالة على الحكم دالة على تلك النسبة واذا حصل الحكم حصل للطرف الذي
 حكم عليه صفة الموضوعية اعني كونه محكوما عليه ومسندا اليه وللطرف الذي
 حكم به صفة المحمولية اعني محكوما به ومسندا وكل من ذات الموضوع والمحمول متقدما
 على الحكم لكن وصفها متأخران والحكم لكونه الجزء الاخير مقارنا للقضية
 بالزمان ومتقدما عليها بالذات فظهر ان النسبة التي هي جزء القضية ليست هي
 موضوعية الموضوع ولا محمولة المحمول بل معنى التعارف ومن زعم ان الموضوعية
 متلافي قولنا كل ج ب ليست الانسبة ب الى ج اي كون ج بحيث ينسب اليه
 وهي بعينه النسبة الايجابية المقدمة في الذهن على وضع القضية الداخلة
 هي فيها فقد اراد بالموضوعية غير ما هو مفهومها الظاهر وتحقيقها ان النسبة
 بين الطرفين امر واحد قائم بالمجموع يقال لها باعتبار المحمول الاسناد اي كونه
 مسندا وباعتبار الموضوع الاسناد اليه اي كونه مسندا اليه فيحقق التعاريف بين
 الاسناد والاسناد اليه بان الاول عبارة عن النسبة من حيث تعلقها بالمحمول والثاني
 من حيث تعلقها بالموضوع فقول الامام في المختصر ان النسبة التي هي جزء القضية
 هي موضوعية الموضوع ومحمولة المحمول خارجة عنها لا يناقض قوله في شرح الاشارات
 ان الرابطة تعتبر نسبة للمحمول الى الموضوع ولذلك كانت جهة القضية كيفية تلك
 النسبة كانوا جميع المتأخرين نظرا الى ان نسبة المحمول صفة للمحمول وهي المحمولية

اعني الاسناد وذلك لان نسبة المحمول الى الموضوع صفة الموضوع اى كونه مستويا
الى المحمول اعني الاسناد اليه كما ان المحمول متصف بنسبته الى الموضوع كذلك
الموضوع متصف بنسبة المحمول اليه فاذا جعلنا ^{النسبة} الى الموضوع داخل في الصفة
فهي صفة الموضوع والآفة صفة المحمول وهذا كما ان حصول صورة الشيء في
العقل صفة العقل على ما سبق فذكر (قال واللفظ) اقول اللفظ الدال على
النسبة الحكيمة يسمى رابطة لربطه المحمول بالموضوع وزعموا انه اداة لدلالة
على معنى غير مستقل اعني النسبة المتوقعة على المنتسبين لكنها قد يكون في غالب
الاسم هو في قولنا زيد هو عالم ويسمى زمانية وقد يكون في قالب الكلمة كان في قولنا
كان زيد عالما ويسمى زمانية وفيه نظر من وجوه احدها انه لو كان توقف مفهوم
اللفظ على شيء موجبا لكون اللفظ اداة لكان جميع الاسماء الدالة على النسب ^{الان} اضافات
ادوات وثانيها انه لو كان لفظه كان رابطة لانعكس قولنا كل شيخ كان شابا الى قولنا
بعض الشباب كان شيخا على ما هو مقتضى العكس ولما كان عكس هذه القضية قولنا
بعض الكائن شابا شيخا علمنا ان لفظه كان داخل في المحمول ليدل على تعيين الزمان
وثالثها ان لفظه هو في قولنا زيد هو عالم ضمير عائد الى زيد عبارة عنه وهو عند
اهل العربية مبتدأ ولا دلالة له على النسبة اصلا وان ارد ما يسمونه ضمير الفهر
والعماد فهو لا يكون في مثل زيد عالم وعلى تقدير ان يكون فهو انما يفيد الحصر والتأكيد
وللتحقق ان ما بعده خبر لا نفت ولا دلالة له على النسبة اصلا والذي يفهم منه الربط
في لغة العرب هو الحركات الاعرابية بل حركة الرفع حقيقة او تقدير لا غير لانما اذا قلنا
زيد عالم على سبيل المقدار بل حركة اعرابية لم يفهم منه الربط ولا اسناد ولذا
قلنا زيد عالم بالرفع فهم ذلك منه فالرابطة هي الحركة الاعرابية لا غير وبالجملة
كون لفظه هو غير موضوع في لغة العرب للربط ما لا ينبغي ان يخفى على أحد المتأملين

فضاء عن الحكماء المحققين وقد كنت متألماً في حل هذا الاشكال ونقصها عن حقيقة
 الحال في هذا المقال حتى وجدت في كتاب الالفاظ والحروف للفيلسوف المحقق أبي نصر
 الفارابي ما يدل على ان ليس مرادهم ان لفظة هو موضوع في لغة العرب
 للربط ولا انها مستعلة لذلك بل المراد ان الفلاسفة نقلوها الى ذلك
 قال لما انتقلت الفلسفة الى العرب واحتاجت الفلاسفة الذين يتكلمون بالعربية
 ويجعلون عبارتهم عن المعاني في الفلسفة والمنطق لسان العرب الى لفظ يقوم
 مقام هست في الفارسية واستين في اليونانية وهي التي تدل على ربط الجمل
 بالموضوع ربطاً غير زعماني ولم يحيدوا في العربية في اول وضع النقط اقيم
 ذلك بخلاف الربط الزماني فان الكلم الوجودية مثل كان ويكون وسيكون تدل
 على ذلك المتساوي في لغة العرب لفظة ينقلونها الى ذلك ويجعلونها تقوم مقام
 هست في الفارسية واستين في اليونانية فاخار بعضهم لفظة هو لانها قد تستعمل
 كناية كافي قولنا هو يفعل وقد يستعمل في بعض الامكنة التي يستعمل فيها لفظة هست
 كما في قولنا هذا هو زيد وهذا هو شاعر فان لفظة هو بعيد جداً ان يكون قد استعمل
 ههنا كناية فاستعملوا هو في العربية مكان هست في الفارسية وجعلوا المصدر منه الحق
 كالانسانية مثلا لانسان واخار بعضهم بدل لفظة هو الوجود وجعلوا مكان الوجود
 الموجود مكان كان ويكون وسيكون وجد ويوجد وسيوجد وهذا كلامه ^{هنا} وعلى
 ان كان لفظة هو مذكورا كما في قولنا زيد هو عالم يسمى القضية ثلاثية لكونها
 ذات ثلاثة اجزاء ملفوظة وان كان محذوفاً لشعور الذهن ببعضها ما شئ
 القضية ثنائية للاقتصار على الجزئين والتفصيل في بحسب الطبيعة العقلية ان
 استعمال الربطتين معا والزمانية فقط ^{بعض الزمانية} اما واجب اوجاز او منسحق يصير تسعة
 واما قال في بعض اللغات لهدر العلم يجوز حذف الرابطة في جميع اللغات

وما يقال ان لغة العجم توجب ذكر الرابطة مطلقا اما بلفظ او بحركة فانما هو
 فيما اذا لم يكن المحمول كلمة مثل زيد آمد وآيد ولقد نفخنا فوجدنا ان محمول الكلمة فيها
 بلفظنا من اللغات مستغنيا عن الرابطة على تفسير القوم والابن نفسه على النسبة وانما يظهر
 لا يشمل القضية التي محمولها فعل وهي التي تسميها النخاة جملة فعلية كقولنا
 قام زيد اللهم لا ان تجعل في تأويل زيد شخص لا القيام (قال وهذه النسبة
 اقولا النسبة التي اشتملت عليها الجملة ان كانت نسبة بها يصح ان يقال الموضوع
 محمول وهي النسبة الابقاعية المفهومة من قولنا هست فالقضية موجبة وان
 كانت نسبة بها يصح ان يقال الموضوع ليس بمحمول وهي النسبة الانتزاعية
 المفهومة من قولنا اينست فالقضية سالبة فالنسبة التي تفهم من قولنا
 الانشا جرح هي التي بها يصح ان يقال الموضوع محمول حيث يصح وان لم يصح هنا
 بخصوصية المادة والتي في قولنا الانشا ليس بمحمول هي التي بها يصح ان يقال
 الموضوع ليس بمحمول وان لم يصح هنا فهذا في غاية الوضوح وبه يندفع الاعتراض
 على تعريف الموجبة والسالبة بانه لا يشمل الكواذب (قال وموضوع الجملة) اقول
 ما مترك ان الجملة تقسم باعتبار النسبة فقدمنا لانه مرجع الافادة ومناط الاكتساب
 والباهة وهو الصادق والكاذب والموجب والسالب وهذا تقسيم لها باعتبار
 الموضوع ولو حظ في اسامي الاقسام حال ما وقع التقسيم باعتبار موضوع الجملة
 اما ان يكون جزئيا حقيقيا او كليا فان كان جزئيا حقيقيا سمينا القضية شخصية
 ومخصوصة لكون موضوعها شخصا معينا مخصوصا لا يحتمل الاشتراك كقولنا
 زيد عالم وهذا كاتب وانا قاسم فان قيل ان اريد ان مدلول الموضوع في الذكر
 يكون شخصا فهذا كاتب وانا قاسم ليس كذلك لما مر من ان اسماء الاشارات
 والمضمرات موضوعات لمعان كلية وان اريد ان ما صدق عليه الموضوع من اللغات

المحتمل
 المنطق
 مع

يكون شخصا فكل انسان حيوان كذلك لان كل فرد فهو شخص قلنا المراد انه
 يكون الموضوع بحيث يفهم منه شخص معين لا يحتمل الاشتراك كما يفهم من قولنا
 انا قائم وهذا كات مثالا به الى معين محسوس بخلاف كل انسان حيوان وان كان
 الموضوع كلياً فاما ان يبين كية افراد ما صدق عليه الحكم اي يبين ان الحكم
 على جميع افراد الموضوع او بعضها بلفظ يدل على ذلك ويسمى سوراً مأخوذاً من
 سور البلد المحيطة به الا يبين فان يبين سميت القضية محصورة لمحصرا افراد الموضوع
 فيها بانها الكل والبعض وسورة لاشتمالها على السور والمحصورة اربعة اقسام
 لانه اما ان يبين فيها ان الحكم على جميع الافراد وهي الكلية او على بعضها وهي
 الجزئية وكل واحدة منها اما موجبة او سالبة وسورة الموجبة الكلية لفظ كل
 الافراد لا الجموعى وسورة السالبة الكلية لاشئ ولا واحد وسورة الموجبة الجزئية
 بعض وواحد وسورة السالبة الجزئية ليس كل وليس بعض وبعض ليس وهذا على
 سبيل التمثيل واعتبار الاكثر لا على سبيل التعيين فان كل ما يفهم منه محقق من الغنى
 ان الحكم على الكل والبعض فهو سور كل لا الاستغراق والنكرة في سياق النفي والنون
 تدل على الوحدة في الانيات ولفظ اثنان وثلاثة ونحو ذلك فما يفهم منه الكلية والبعضية
 ورفقوا بغير ليس كل وليس بعض وبعض ليس بان ليس كل مفهومه المطابق لرفع الايجاب
 الكلي لان كل حيوان انسان ايجاب كل وليس رفع له ويلزم السلب الجزئي اعني النفي
 عن البعض سواء كان مع الشبوت للبعض او بدون لانه الحكم اذا كان لم يثبت لكل فرد
 فذلك اما ان لا يثبت لفرد اصلا او يثبت لفرد وينبغي عن فرد وعلى التقديرين يتحقق
 السلب عن البعض وهو السلب الجزئي وليس بعض وبعض ليس مفهومهما المطابق
 هو السلب الجزئي لان معناهما سلب المحمول عن بعض افراد الموضوع ويلزم منها
 رفع الايجاب الكلي لانه اذا انتفى عن البعض لم يكن ثابتا لكل فرد بالضرورة

وتقال ان يقول كما ان ليس كل صريح في رفع الايجاب الكلي فكذلك ليس بعض صريح
 في رفع الايجاب والسلب الجزئي لازم في الصورتين والتحقيق انها اذا اعتبرا
 بالقياس الى القضية التي بعدها فالاول رفع الايجاب الكلي والثاني رفع
 الايجاب الجزئي وان اعتبرنا بالنسبة الى المحمول فالاول سلب كلي لدلالة على ان
 المحمول مسلوب عن كل فرد والثاني سلب جزئي فلما كان الاول على تقدير جزئيا
 وعلى تقدير كليا جعل للجزئي اخذا بالميقن المقطوع به وتركنا للمحمول المشترك
 والفرق بين ليس بعض وبعض ليس ان ليس بعض قد يستعمل للسلب الكلي كما في قولنا
 ليس بعض من الانسان يجرى لوقوعه نكرة في سياق النفي بخلاف بعض ليس فانه ليس
 في سياق النفي وبعض ليس يذكر للايجاب العدمي كما في قولنا بعض الحيوان
 هو ليس بانسان بتقديم الرابطة على حرف السلب بخلاف ليس بعض فان
 حرف السلب مقدم قطعا فيكون سالبا قطعاً ان لا يقع مثله للموضوع العدمي
 حتى لا يكون المحمول مسلوباً عن الموضوع العدمي (قال وان لم يبين) اقول
 القدماء وثلاثا قضية وقالوا ^{موضوع} اجلة ان كان جزئياً فثقتية وان كان كلياً
 فان بين الكمية فحضوره والافهملة واورد عليهم ان مثل قولنا الانسان نفع
 والحيوان جنس ونحو ذلك مما جعل الموضوع نفس الطبيعة اعني الماهية لا بشرط
 خارج عن القسمة ويجب بوجوه الاول انها داخل في القضية لان نفس الماهية
 من حيث انها صورية حاصلة في عقل جزئي شخص ورد بان الحكم في هذا الجنس من حيث
 انها صورية شخصية وجميع المصورات ايضاً بهذا الاعتبار موضوعها شخص
 الثاني انها داخل في المهلة من حيث انه حكم كلي اهل بيئاً الكمية ورد بانهم جملة
 المهلة في قوة الجزئية وهذا لا يصدق جزئية اذ ليس بعض من افراد الانسا
 نوعاً الثالث ان المراد تقسيم القضية المعبرة في العلوم ومثل هذه القضايا

خارجة عن ذاك والمخصوصة انما وقع البحث عنها لا بالذات بل من جهة انها
تشارك الكلية فان الحكم فيها على الافراد ولا يمتثلوا ايضا من ضعف فقد
الشاركون الى ترسيم القسمة وقالوا ان كان الموضوع جزئيا شخصية وان كان
كلها فان بين كمية الافراد فمحصورة وآله فان لم يصح لان يصدق كلية وجزئية
بان لا يكون الحكم على ما صدق عليه مفهوم الموضوع من الافراد بل على نفس
الطبيعة اما مطلقا كقولنا الانسان مقوم والحيوان مقوم واما مقيدة
بالعموم كقولنا الحيوان من حيث انه عام جنس والانسان من حيث انه عام نوع
الى غير ذلك سميت القضية طبيعية وان صلت لذلك بان يكون الحكم على الافراد
سميت مهمة لاهمال بيان كمية الافراد مع احتمالها لذلك والمراد انه يصلح لذلك
من غير نظر الى خصوصية المادة بل من حيث ان الحكم على ما مر صدق عليه من الافراد
حتى ان قولنا الحيوان انسا مهمة وان لم يصح لان يصدق كلية في نفس الامر
والمهمة في قوة الجزئية بمعنى تلازمها في الصدق وهو ظ (قال البحث الثاني)
اقول وضع البحث لتحقيق المحصورة واهله لان مجزئتها الى الحقيقة والخارجية وتفسيرها
ليس بتحقيقها بل لابتدائها من تلخيص معنى كل ج ب ثم تقسيمه ثم قياس البواقي عليه فتقول
اذا قلنا كل ج ب فمعناه كل واحد واحد من افراد ج لا الكل المجعول ولا نفخ ج ما هو
حقيقة ج او ما هو موصوف بيج بل ما صدق عليه ج سواء كان تمام حقيقة
كقولنا كل انسا حيوانا ودخلافه كقولنا كل ناطق حيوان او خارجا عنه كقولنا
كل مباحك حيوان وآله لم ينطبق القضية على جميع المواد ولم يظهر الانساج في كل
القضايا فذات ج يسمى ذات الموضوع ومفهوم ج وضعه وعنوانه فهناك ذات
الموضوع وعقد الوضع اى اتصافه بالعنوان والمحمول وعقد الحمل اى اتصافه
بالمحمول اما ذات الموضوع فنحن ج مثلا ما صدق عليه ج من الجزئيات المتضمنة

ان كان ج نوعا او فصلا او خاصية والجزئيات شخصية والنوعية اذا كان جنسا
 او فصل جنسا وعرضا عاما لان هذا هو المفهوم بحسب العرف واللغة
 فخرج مستخرج اى مفهوم المطابق لانه لا يصدق عليه لعدم الثغائر ولو سلم فليس
 من الجزئيات المذكورة وخرج ايضا المساوى يى والاعم منه حتى اذا قلنا كل انسان
 حيوان لم يدخل فيه مفهوم الناطق اذ ليس هو حيوان وانما الحيوان ما قبل عليه
 الناطق وحيث اردنا بالجزئيات جزئيات ذات ج خرج جزئيات مفهوم اعنى
 حصصه المعارضة للافراد حتى لا يدخل في كل ضاحك مفهوم الضاحك
 العارض لتزيد والضاحك لعارض لعدم والى غير ذلك ما هو من جزئيات
 العارض دون المعروف وهذا انما هو في القضية المستعملة في العلوم الحقيقية
 فقل قولنا كل نوع كذا وكل كلى كذا ما يكون الموضوع بحيث لا يصدق على الاشياء
 يكون خارجا عن ذلك واما انصاف الذات بالعنوان فالمعتبر في كل شئ ما كان
 صدق عليه نفس الامر لا بمجرد الغرض حتى لا سيدخل الحجر في كل انسانا مثلا الا ان
 الفارابي اكتفى بهذا الامكان وحيث وجد الشيخ مخالفا للعرف زاد فيه قيده
 آخر وهو ان يكون انصافه بـج بالفعل لكن لا بحسب الخارج بل بان يفرضه العقل
 متصفا به بالفعل على ما طرح به الشيخ فالفرق بين المذهبين انما هو مجرد الاعتبار
 مثلا اذا قلنا كل ابيض كذا دخل فيه الزنجى عند الفارابي وبشرط ان يفرض العقل
 ابيض بالفعل عند الشيخ واما ما قيل انه يرد على الفارابي كذب كل انسانا حيوان
 بالضرورة لان النظفة مما يمكن ان يكون انسانا وليس حيوان بالضرورة فليس
 بشئ لان مراده بالامكان ما يقابل الاشياء والانسان لا يمكن صدق على النظفة
 اصلا والمعتبر من انما فهم الامكان بمعنى القوة المقابل للفعل واما المحمول فمفهوم
 ب مفهوم لادانه لان ذاته اما مغايرة لثلاث الموضوع فحينئذ المحل ضرورة

امتناع صدق الذات على ذلك وأما متحد به فيلزم ان لا يصدق ممكنة خاصة
اصلا بل لا يكون لل قضية فائدة الا مثل ما يفهم من اجزاء الالفاظ المترادفة
بعضها على بعض وفيه نظر وأما مفارقة المفهومين فلا يقتضي امتناع الحمل
اذ لا امتناع في صدق الامور المتغايرة بحسب المفهوم على ذات كما يصدق
على زيد انه انسان وكاتب وضاحا على غير ذلك واتصاف ذات بمفهوم المحمول
يكون بجبهات مختلفة على ما سيجي ولكن يجب ان يكون صدق الذات صدق
الكل على الجزئيات لانه المفهوم بحسب العرف فلا يصدق مثل قولنا بعض النوع
انسان وهذا على تقدير صحته يبطل الشبهة التي اوردت على اخراج السمي عن الموضوع
من انه يبطل تلك قواعد الاولى انعكاس الوجبة الجزئية الثانية انعكاس السالبة
الكلمية كفنها الثالثة اتاج الوجبة الجزئية مع السالبة الكلية في الشكل الاول
لانه يصدق بعض النوع انسان ولا يصدق بعض الانسان نوع اذ لا شئ من افراد الانسا
بنوع وايضا يصدق لا شئ من الانسان بنوع لما ذكر ولا يصدق لا شئ من النوع
بانسان وايضا يصدق بعض النوع انسان ولا شئ من الانسان بنوع مع كذب
النتيجة ثم قولنا كل ج ب بعد تحقيق ما ذكرنا يعتبر اعادة بحسب الحقيقة ومفاه
كل ما لو وجد كان ج من الافراد الممكنة فهو بحيث لو وجد كان ب فان لم
يكن للموضوع وجود محقق فالحكم على الافراد القدرة الوجود فان كان فالحكم
لا يقتصر على الموجودات المحققة بل يعلم المقدرات ايضا وليست هذه شرطية على ما
توهم بل كلية وقع الشرط جزأ لكل من طرفيها اي كل ما له الحيثية الاولى فله
الحيثية الثانية وما وقع في بعض النسخ كل ما لو وجد وكان ج بالواو فهو ظاهر
وقيد الافراد بالممكنة لئلا يلزم امتناع صدق الكلية ايجابا باعتبار فرض فرد
مفيد بنقيض المحمول وسلبا باعتبار فرض فرد مفيد بعين المحمول مثلا اذا قلنا

كل ج ب فالجيم الذي ليس ب و ان كان مستغلا يصح حمل ب عليه ايجابا
فلا يصدق الكلية واذ قلنا لا شئ من ج ب فالجيم الذي هو ب و ان كان
مستغلا فهو بحيث لا يصح سلب الباء عنه فلا يصدق الكلية لكن بعد التقييد بالان
لا يرد ذلك لجواز ان يكون ذلك من افراد الممتنعة * ولنا ان يقول
بعد ما اريد ب ما امكن ان يصدق عليه ب في نفس الامر وفرضه العقول
كذلك لا حاجة الى التقييد وايضا لان امتناع صدق المحمول على الفرد المقيّد
بنقيضه ولا امتناع سلب المقيّد بعينه وانما يلزم لو لم يكن ذلك التقدير محال
ثم قولهم لو صدق لكان كذا يحتمل الاتصال اللزومي والاتساق واورد
عليه انه لا يقيح فرق بين المطلقة والدائمة ولا يصدق لا دائمة اصلا
لانه حكم على ذات الموضوع بانرج وب ما دام موجودا وهو معنى الدوام
ولا يخفى انه انما يرد اذا اخذ الاتصال كليا والتمس قد فسر الاتصال
باللزومي اقتداء بصاحب الكشف حيث قال ان كلما هو ملزوم ج فهو
ملزوم ب فصار الفساد اكثر لانه لزم انحصار القضايا في الاخص من
الضرورة وهو الضرورية التي تكون وصف الموضوع ايضا ضروريا
للذات اذ لا معنى للضرورة الا اللزوم اي امتناع الانفكاك وازا ريد
باللزوم اعم من الجزئي والكل لم يبق فرق بين المطلقة والمتنشرة
لثبوت الضرورة في الجملة ولم يصدق الحكمة الخاصة اصلا ويكن
ان يجاب بان مرادهم ان كلما هو ملزوم لصدق ج عليه فهو ملزوم لصدق
ب عليه سواء كان ذلك الصدق بالضرورة او بالدوام او غير ذلك ووجه
لا يرد شئ من الاشكالات وقارة بحسب الخارج فعناء ان كلما هو مستغلا
الخارج فهو ب في الخارج اعني الخارج عن المشاعر وقولنا لا درالك

سواء كان انصافه في حال الحكم او قبله او بعده حتى يصدق كل ناسم
مستيقظ وان لم يكن انصافه بالناسم حال ثبوت اليقظة له والمراد
بالحكم ههنا ثبوت المحمول للموضوع او انتفاؤه عنه لاحكام العقل بذلك
لان هذا الكلام انما هو لدفع توهم ظن ان الذات بحسب انصافه بوصف
الموضوع حال انصافه بالمحمول وهو الذي تسميه القوم حال اعتبار الحكم
والا ففي حال حكم العقل لا يجب وجود الموضوع في الخارج فضلا عن انصافها
بالفنون لصدق قولنا زيد موجود اسرا وغدا وانما قال يعتبر تارة كذا
وتارة كذا ولم يقل اما حقيقية واما خارجية لان ههنا قضية باخارجية
عن التقسيم غير معتبرة في العلوم الحكيمة وهي التي موضوعها بمنفعة او معدة
لم يعتبر وجودها لاسيما التي اخذنا محمولها منافية للوجود كالحكم بالانتفاع
والعدم ويسمى ذهنيات كقولنا شريك الباري فهو منسحق في الخارج اي
يصدق عليه في الذهن انه متمتع في الخارج والشيخ اعتبر القضية مفهوما
واحدا منطبقا على الجميع وهو ان معنى كل ج ب كل ما لو وجد في الذهن
او في الخارج محققا او مقدرا وفرضه العقل ج بالفعل فهو ب
قال والفرق اقول الحكم في الحقيقة على الافراد المحققة والمقدرة وفي
الخارجية على المحققة فقط ولا يجوز ان يكون الافراد المقدرة بخلافها
مثلا ان لم يوجد في الخارج مربع صدق قولنا كل مربع شكل حقيقي لان
كل ما لو وجد كان مربعا فهو بحيث لو وجد كان شكلا ولا يصدق خارجية
لان التقدير ان ليس في الخارج شيء يصدق عليه المربع اصلا وازالت الاشكال
في المربع في الخارج صدق كل شكل مربع خارجية ولا يصدق حقيقة
وهو ب ويصدق ان في مثل قولنا كل انسان حيوان فين الواجبين الكليتين

عموم من وجه وأما الجزئيان فالحقيقة اعم من الخارجية مطلقا لان
 الحكم على بعض الافراد الحقيقية من غير عكس لجواز ان لا يوجد فرد خارجي
 اولا يثبت له الجهول وأما السالبان الكليتان فالخارجية اعم لان
 نقيض الاخص اعم من نقيض الاعم وبين الجزئيين مبانيه جزئية كما هو
 حكم نقيض العموم من وجه والنسبة بين المخلطات ايضا لا يخفى على
 المتأمل وعلى ما ذكرنا من تحقيق الموجبة الكلية واعتبارها تارة بحسب
 الحقيقة وتارة بحسب الخارج يقاس باقي المحصورات اعني الموجبة الجزئية
 والسالبين حتى يؤخذ لو وجد بعض ج ب تارة بمعنى بعض ما لو وجد
 كان ج من الافراد الممكنة فهو بحيث لو وجد كان ب وتارة بعض ما
 صدق عليه ج في الخارج فهو ب ويؤخذ لاشئ من ج ب تارة بمعنى لاشئ
 مما لو وجد كان ج من الممكنات فهو بحيث لو وجد كان ب وتارة بمعنى لاشئ
 مما يصدق عليه في الخارج ب في الخارج وكذا الجزئية السالبة فالحكم في
 السالبة ايضا ليس الا على موجود محقق او مقدر كما في الموجبة الا ان مقدرها
 لا يتوقف على وجوده بخلاف الموجبة مثلا اذا قلنا كل ج محققا او مقدر
 ب فهو يفتقر الى ثبوت ج محققا او مقدر ب وصدق عليه سالبة
 فاذا رققنا ذلك وقلنا ليس كل ج ب فليس معناه الا سلب ب عن ج
 محققا او مقدر الا ان ذلك يكون تارة بانقضاء ج محققا او مقدر
 وتارة بثبوت ج مع عدم ثبوت ب له وكذا لاشئ من ج ب وهذا
 معنى اقتضاء الایجاب وجود الموضوع بخلاف السلب ومعنى كون
 موضوع السالبة اعم وان السالبة يقتضي وجود الموضوع حال الحكم
 لاحال اعتبار الحكم وبهذا يندفع ما قيل انه لا تناقض بين

الموجبة الكلية والسالبة الجزئية لجواز اجتماعها على الصدق
 بان يكون المحمول ثابتاً لجميع الافراد الممكنة للمحققة والمقدرة
 وسلوباً عن بعض الافراد الذي هو معدوم وتحقيقاً او تقديرًا
 قال الشيخ الثالث اقول ان كان حرف السلب جزئاً
 من الموضوع فقط او من المحمول فقط او منهما
 جميعاً سميت القضية معدولة الاولى معدولة الموضوع كقولنا اللانامح
 والثانية معدولة المحمول كقولنا الجواد لا عالم والثالث معدولة الطرفين
 كقولنا اللانامح لا عالم بان يؤخذ الموضوع من المثال الاول والمحمول الاول من
 المثال الثاني فلهذا ترك هذا المثال وجه تسميتها معدولة انها مشتقة على
 عدل به عن موضوعه الاصل لان حرف السلب في الاصل وضع لسلب الحكم
 ورفع فاذ حصل مع غيره اعني الشيء الذي جعل حرف السلب معه موضوعاً
 او محمولاً بمنزلة شيء واحد ثبت له شيء كما في الموجبة المعدولة الموضوع ما ثبت
 هو لشيء كما في الموجبة المعدولة المحمول او سلب عنه شيء كما في السالبة المعدولة
 الموضوع او ينسب عنه شيء ككتمان في السالبة المعدولة
 المحمول فقد عدل به اعني بحرف السلب عن موضوعه الاصل ولا زال الاصل في التميز
 عن الاطراف هو الامور الثبوتية لان الوجود هو السابق والسلب مضاف اليه
 ففي التعبير عن طرفي القضية بالسلب عدول عن الاصل والآي وان لم يحل
 حرف السلب جزئاً من كليهما سميت الموجبة محصلة لعدم اعتبار العدم فيها
 والسالبة بسيطة لانها لا اشتغالها على حرف السلب واحد بسيطة بالنسبة
 الى السالبة المعدولة المشتقة على حرف السلب اكثر من واحد فقد يطلق
 المحصلة على ما ليس بمعدولة موجبة كانت او سالبة لتحصل طرفيها فيجوز
 الاشتغال على حرف السلب لا يقتضي كون القضية سالبة بل بالعبارة بالنسبة

فان كانت ثبوتية فالقضية موجبة فان كانت سلبية فسالبة سواء كانت
 الاطراف وجودية او عدمية وفي تمثيل السالبة المحصلة الطرفين بقولنا
 لا شيء من المتحرك ساكن اشارة الى ان المراد بعدمية الاطراف ههنا ان يكون
 حرف السلب جزءا من لفظة لا ان يكون العدم معتبرا في مفهومه فان السكون
 عدم الحركة مع انه ليس من المعدول في شيء فقل قولنا زيد لامعدوم يكون
 معدولا (قال والسالبة البسيطة) اقول اذا كان المعدول في جانب
 الموضوع فالفرق بينها وبين السالبة ان السور ان تقدم على حرف السلب
 فوجبة والافسالبة فان لم يكن مسورة فان اقترن بالموضوع مثل ما والذي
 ونحو ذلك كقولنا ما ليس بحى واللاحي جاد فوجبة ^{او انه على سبيل} والآ فالفرق ^{بأنه} باللفظ
 ولم يتقرر المراد لذلك لان المعدول في الموضوع مما لا اثر له في المعنى لان المراد
 بالموضوع ما صدق عليه سواء عبر عنه بلفظ السلب او بلفظ الايجاب بخلاف المحمول فانه
 المفهوم فيختلف ^{بلفظ} الايجاب والسلب ولما اعتبر المعدول في جانب المحمول فقط فهو لا يتغير
 الا بالسالبة البسيطة لان حرف السلب فيها واحد كما في السالبة البسيطة وغيرها
 مما لا عدول في موضوعه اما ان لا يستعمل على حرف السلب كالموجبة المحصلة
 الطرفين واما ان يستعمل على حرف السلب كما في السالبة المعدولة المحمول واما
 كان فلا التباس فلهذا اقتصر المراد على بيان الفرق بين السالبة المحصلة
 والوجبة المعدولة المحمول والفرق بينهما من جهة المفهوم والمادة واللفظ اما
 من جهة المفهوم فقد تقدم وهوان الحكم في الموجبة بالايقاع والسالبة بالانتزاع
 واما من جهة المادة فهوان السالبة البسيطة اعم من الموجبة المعدولة بمعنى ان كل مادة
 يصدق فيها الموجبة المعدولة يصدق فيها السالبة البسيطة لانه اذا ثبتت الدلائل
 بحج صدق سلب الباء عنه ضرورة من غير عكس لجوان ان لا يكون للوضوع وجود محقق

او مقدر روح يصدق السالبة دون الموجبة فيصدق ليس شريك الباري بصير
 ولا يصدق شريك الباري لا بصير لان الايجاب لا يصدق الا على موضوع محقق
 الوجود كما في الخارجية او مقدر الوجود كما في الحقيقية لان الشئ ما لم يثبت غير
 والسلب يصدق حيث لا وجود للموضوع لانه رفع الايجاب وكان الايجاب يرفع
 بثبوت نقيض المحول للموضوع يرتفع بعدم تحقق الموضوع لانه مشروط بان
 يتحقق الموضوع وثبت له المحول وقوله محقق ومقدر اشارة الى ان الايجاب
 لا يقتضي وجود الموضوع محققا بل هو مختص بالخارجية والى انه يكفي مطلق الوجود
 ذهبا كان او خارجيا لان السلب ايضا يقتضي ذلك اذ لا فرق في وجوب تصور
 الموضوع بين الموجبة والسالبة فان قلت اقتضاء الموجبة وجود الموضوع هل هو
 مختص باعتبار الحقيقية والخارجية ام يصح على مذهب من يعتبر للقضية مذهبها
 واحدا منطبقا على جميع المواد قلنا ^{اعني به الشئ} قلنا قلنا هو ان مختص بالحقيقية والخارجية
 المتبعتين في العلوم اذ الذنويات لاسيما التي محمولها صافية للوجود لا تقتضي
 الا تصور الموضوع حال الحكم كما في السؤالين غير فرق كقولنا شريك الباري يمنع
 ولجتماع النقيضين محال ونحو ذلك والقول بانها سالب ممنوع اذا الحكم انما هو وقع
 النسبة وقيل ان الوجود المشترك بينهما هو الوجود في الذهن حال الحكم ثم الموجبة
 تقتضي وجود الموضوع حال اعتبار الحكم بخلاف السالبة لانا اذا قلنا ج فهو محتاج
 الى ثبوت ج عند ثبوت ب له الا يرى اذا قلنا الله تعالى موجودا زلا وابدأ
 فوجوده في الذهن لاجل الحكم انما هو في حال الابقاع ووجوده لاجل ثبوت المحول
 ان لا يبدى بخلافه وليس ج ب فانه لا يحتاج الى وجود ج عند عدم ثبوت ب له
 وايضا تصور الموضوع لا يقتضي الوجود في الذهن على سبيل الاجمال
 فانا اذا قلنا كل ج ب فالحكم على افراد ج من الازل الى الابد قضا هرا نهاليت

في الذهن الامر حيث انها خارج وهذا كاف في السالبة دون الموجبة فانه لا بد
 فيها من وجودها على التفصيل ليثبت لها الاحكام وفيه نظر لانا لانم ان كل موجبة
 كذلك اذ النفيان لا سيما التي تحمونها منافية للوجود لا تنفقر الى وجود الموضوع
 حال اعتبار الحكم بل لا يصح وجوده في تلك الحال ولا الى وجوده في تلك الحال ولا
 الى وجوده على سبيل التفصيل فالقول بان الموجبة يفتقر الى وجود الموضوع
 غير الحصول في الذهن حال الحكم بخلاف السالبة انما يصح في الحقيقة والمثارة
 دون المفهوم العام المنطبق شتم الفرق المذكور بين السالبة البسيطة والثقة
 المعدولة انما على تقدير ان لا يتحقق وجود الموضوع واما عند تحققه فها متلازمة
 في الصدق لانج الموجود اذا كان ب مسلوبا عنه كان الالباء صادقا عليه
 وبالعكس واما الفرق من جهتي اللفظ ففي غير لغة العرب ظاهرا لان رابطة
 الايجابا غير رابطة السلب مثل هست ونست واما في لغة العرب فعلى قول من
 يجعل الرابطة هي الحركات الاعرابية يعرف الفرق من قوانين العربية وعلى قول
 من يجعلها لفظية هو على ما ذكره القوم فالفرق ان القضية ان كانت ثلاثية
 فان تقدمت الرابطة على حرف السلب فعدولة لان شان الرابطة ربط ما بعدها بآنها
 فيربط حرف السلب مع بعدها بالموضوع وهو ايجاب وان تأخر فسالبة لان شان حرف
 السلب رفع ما بعدها عما قبلها ورفع الربط سلب وان كانت ثنائية فالفرق بان يربط
 ربط السلب فيكون موجبة او سلبا الربط فيكون سالبة يعني ان الفرق اللفظي ح
 ساقطة لان هذا فرق لفظي او بان يصطح على تخصيص بعض الالفاظ بالسلب البسيط
 وبعضها بالايجاب المعدولي كما يقال زيد ليس كاتبا في السالبة وزيد لا كاتبا وغير
 كاتب في الموجبة قال البحث الرابع اقول النسبة المحول الى الموضوع
 ايجابية كانت او سلبية من كيفية مثل الضرورة واللا ضرورة والدلوم

واللادوام يعني أن ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه قد يكون ضروريا
وقد يكون لازمويا وباعتبار آخر قد يكون دائما وقد يكون لادائما
لا يقال أن أريد مفهوم الضرورة واللاضرورة والدوام واللادوام
فهذه أبحاث آخر مثل الإطلاق والفعل والوقتي والوصفي وأن أريد
ما صدق عليه مفهوم الضرورة واللاضرورة فلا حاجة إلى ذكر الدوام
واللادوام لأن دراجتها في أحد النقيضين من الضرورة واللاضرورة
لأننا نقول المراد الأول وما ذكر من الضرورة والدوام ونقيضها نثيل
لأحصر لجميع الجهات ولما كان الشيء وجود في الأعيان ووجود في الأذهان
ووجود في العبارة فكيفية نسبة القضية أن كانت هي المختصة في نفس الأمر
يسمى مادة القضية وعصرها وإن كانت هي المرسمة في العقل أو المذكورة
في العبارة يسمى جهة القضية ولما لم يجب مطابقة ما في الذهن والعبارة
لما في نفس الأمر جاز أن لا يكون الجهة مطابقة للمادة كما إذا تعقلنا أن
نسبة الحيوان إلى الإنسان بالامكان وقتلنا كل إنسان حيوان بالامكان
فجهة القضية هو الامكان لأنه المتعقل في الذهن والمذكور في العبارة
ومادة القضية هي الضرورة لأنها كيفية نسبة الحيوان إلى الإنسان في نفس
الأمر فالجهة قد يخالف المادة لكن لا يكون ذلك إلا في القضية الكاذبة
فإن قلت المادة هي الكيفية الثابتة في نفس الأمر والجهة هي اللفظ الدال
عليها أي على الكيفية الثابتة في نفس الأمر المستتي بالمادة وحكم العقل
بها الجهة ليست اللفظ الذي مفهومه مادة القضية أو اعتقادنا
أن نسبة القضية إنما هي كيفية بكيفية التي هي مادة القضية وهذا
غير المطابقة فإذا قلنا الإنسان حيوان بالامكان فلا مكان ليس جهة

اذ لا يصدق عليه انه اللفظ الدال على الكيفية الثابتة في نفس الامر التي هي
 هي الضرورة قلت ظاهرا العبارة مشعر بما ذكرت لكن المراد ان الجهة هي
 اللفظ الذي يفهم منه ان الكيفية الثابتة في نفس الامر هي هذه سواء
 كان حقا او باطلا اذ مدلول اللفظ لا يجب ان يكون حقا واقعا في نفس
 الامر مثلا قولنا كل انسان حيوان بالامكان يفهم منه ان كيفية تلك
 النسبة في نفس الامر هي الامكان لكن ليس الامر كذلك فالضير في قوله
 اللفظ الدال عليها عائد الى مطلق الكيفية الثابتة في نفس الامر سواء كان
 محسب الواقع ويسمى مادة او محسب الفهم فقط لا الى الكيفية الثابتة التي
 هي المادة وكذا الكلام في حكم العقل بها فافهم فهذا منشأ النزاع في
 انه هل يصح عدم مطابقة الجهة للمادة ام لا هذا على رأي المتأخرين ولما
 اصطلاح القدماء فاللادة هي كيفية النسبة الايجابية بالوجوب والامكان
 او الاستناع والجهة هي اللفظ الدال على ما اعتبره المعبر كيفية لتلك النسبة
 سواء كانت هي عين المادة او اعم منها او احضرا ومباينا فالجهة على هذا
 قد يخالف للمادة في القضية ايضا كقولنا الانسان حيوان بالامكان العام
 فاللادة هي الوجوب والجهة او اعم منه ولما كان اصطلاح القدماء غير واف
 بنفاصيل القضايا عدل عنه المتأخرون قال القضاة الموجهة
 اقول الموجهة هي التي ذكرت فيها الجهة وتسمى متنوعة ورباعية
 لكونها ذات اربع اجزاء فالوضع الطبيعي ان يقارن السور الموصوع
 والرابطة المحول والجهة الرابطة ومرفي السبب المحول في الثانية والرابطة في
 الثلاثية والجهة في الرباعية والكمية ظاهرة وتكثر الموجهات باعتبار اخذ
 الضرورة اذلية وذاتية ووصفية ووقية معينة او غير معينة واخذ التام

اذلياً وذاتياً ووصفياً واخذ الثبوت بالفعل مطلقاً وفي وقت واعتبار تركيب
 هذه الامور ونقيده بعضها بنفائض البعض ما يمكن واعتبار الامكان في مقابلة
 كل ضرورة لكن القضية التي جرت العادة بالبحث عنها بان يحفظ مفهوماتها
 وينو النسب عنها وعنا حكمها بان يبينوا نقايضها وعكوسها ثلثة عشرت
 منها بسائط ونفقي بالبسيط ما يكون حقيقتها ايجاباً بافقط كقولنا كل انسان حيواناً
 بالضرورة او سلباً فقط كقولنا لا شيء من الانسان يجري بالضرورة وسبع مركبات
 ونفقي بالمركبة ما يكون حقيقتها مركبة من الايجاب والسلب ما باعتبار اللفظ
 كقولنا كل انسان ضاحك بالفعل لا دائماً اي لا شيء من الانسان بضاحك بالفعل
 واما باعتبار دلالة الجملة كقولنا كل انسان كاتب بالامكان الخاص فانه في معنى كل انسان
 كاتب بالضرورة ولما كانت النسبة الحكمية مستلزقة للطرفين من غير عكس وكانت
 معها يتحقق القضية بالفعل وكانت هي مناط الصدق والكذب والجملة سماها حقيقة
 القضية والعبرة بالجزء الاول من المركبة فان كانت ايجاباً سميت القضية موجبة وان كانت
 سلباً سميت سالبة اما البسائط فالاولى منها الضرورية المطلقة وهي التي حكم فيها
 بضرورة ثبوت المحول للموضوع اعني الموجبة او بضرورة سلب المحول عنه اعني في السالبة ما دامت
 ذات الموضوع موجودة وفيه اشارة الى ان الضرورية المطلقة هي الذاتية على ما في النفا
 لا الازلية على ما في الاشارات فاذ قيل فالضرورة بهذا التفسير لايتا في المنكحة الخاصة
 اذا كان محولها للوجود كقولنا كل انسان موجود بالامكان الخاص لان المحول ضروري
 الثبوت للموضوع ما دام ذات الموضوع موجوداً قلنا لانم ان المحول ههنا ضروري
 للموضوع في جميع اوقات وجود الذات بل الشرط وجود الذات وستعرف الفرق بينهما
 والدائمة وهي المحكوم فيها بالثبوت والسلب ما دامت ذات الموضوع موجودة
 فان قلنا سالبة لانفتقر الى وجود الموضوع وههنا قد اعتبر وجوده قلت الخ

معتبر في السالبة البتة بمعنى ان الحكم فيها سلب المحمول عن الافراد الموجودة للموضوع
 لكن صدقها لا يتوقف على وجود الافراد وقد مر تحقيق ذلك والدائمة اعم من الضرورة
 لان مفهوم الضرورية الذاتية استحالة انفكاك النسبة الالجابية والسلبية
 في جميع اوقات وجود الموضوع ومفهوم الدوام شمول النسبة لجميع اوقات وجود
 الموضوع وما يتبع انفكاكهما عن الشيء في جميع اوقاته يكون ثابتا له في جميع اوقات
 من غير كس لجواز ان يمكن انفكاكهما ولا يفك اصلا بل يدوم وهذا بالنظر الى الاتساع
 انفكاكهما لا يكون معلوما والآقا لا دوام في الكليات لا يفك عن الضرورة لان ثبوت
 الشيء للشيء لا بد له من علة وعند وجود العلة يتمتع انتفاء المعلول فايكون دائما
 يكون علته دائمة فيكون ضروريا والمراد بالضرورة استحالة الانفكاك سواء كان
 بالنظر الى ذات الموضوع او امر مابين له الثالثة المشروطة العامة وهي المحكوم فيها
 بضرورة النسبة باعتبار وصف الموضوع وتسمى مشروطة لذلك وعمامة كونها
 اعم من المشروطة الخاصة على ما سيحكي ويطلق على ثلثة مضافا الى الضرورة لاجل
 الوصف اي يكون منشأ الضرورة نفس الوصف كقولنا كل متنجي ضاحك بالضرورة
 مادام متنجيا والثاني في الضرورة بشرط الوصف اي يكون للوصف مدخل في الضرورة
 كقولنا كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتبا وهو اعم من الاول لانه الوصف اذا كان
 منشأ الضرورة كان له دخل فيها بخلاف العكس فانه يصدق في الذهن الحادي عشر
 الحار ذات بالضرورة مادام حارا اي بشرط الحرارة ولا يصدق لاجل الحرارة لانه
 ذات الذهن لو لم يكن له دخل في الذوبان فكانت الحرارة كافية لكان الحجر الحار ذاتا
 وفيه نظر والثالث الضرورة مادام الوصف اعني ضرورة
 نسبة المحمول الى الموضوع في جميع اوقات اتصاف الموضوع بالوصف

كقولنا كل كاتب انسان بالضرورة مادام كاتباً وزعم انصافها اسم من الثانية
 لان الضرورية بشرط الوصف ضروري في جميع الاوقات من غير عكس يجوز
 ان لا يكون للوصف مدخل في الضرورة كما في ثبوت الانسان للكاتب فانه
 يصدق مادام الوصف ولا يصدق بشرط الوصف والشارح منع كون
 الضرورة بشرط الوصف مستلزماً للضرورة مادام الوصف فانه يجوز ان
 يكون الوصف مفارقاً لغير ضروري فيصح الضروري بشرطه ولا يصح
 في وقته كقولنا كل كاتب مستحرك الاصابع فانه ضروري بشرط الكتابة
 وليس بضروري في وقت الكتابة التي هي شرط الضرورية ليست ضرورية
 لذات الكاتب فكيف يكون التحريك التابع لها ضرورياً بل بينهما عموم من وجه
 لتصادقهما في مادة الضرورة الذاتية اذا كان العنوان نفس الذات
 كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة مادام انساناً والشروط العامة
 اعني بشرط الوصف من الذاتيين اعني الضرورة والدائمة من وجه لتصادقهما
 في مثل كل انسان حيوان ولصدق الدائمتين فكيف يكون التحريك التابع لها
 ضرورياً بل بينهما عموم من وجه لتصادقهما في مادة الضرورة الذاتية
 اذا كان العنوان نفس الذات كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة مادام
 انساناً والشروط العامة اعني بشرط الوصف اعم من الدائمتين بدونها
 في مثل كل كاتب حيوان وبالعكس في مثل كل كاتب مستحرك الاصابع وبما يعمق
 مادام الوصف فهو اعم من الضرورية مطلقاً وفي الدائمة من وجه والرابعة
 العرفية العامة وهي المحكوم فيها بدوام النسبة مادام ذات الموضوع متفقة
 بالعنوان وسيتعرف لان العرف يفهم من السالبة هذا المعنى فانه
 يفهم من لا شئ من الائم بمسقط سلب المستيقظ عن الائم مادام لا ماساً

وعامة لكونها عامة من العرفية الخاصة وهي اعم مطلقا من الدائميتين
 والمشروطة العامة ضرورة ان الدوام بحسب الذات او الضرورة بحسب
 الوصف دائم مادام الوصف من غير عكس الخامسة المطلقة العامة
 وهي الحكم فيها بالثبوت او السلب بالفعل وهي اعم مطلقا من الدائميتين
 والعامتين لان دوام النسبة بحسب الذات او بحسب الوصف يستلزم
 فعليها من غير عكس وسميت مطلقة لان المطلقة في الاصل ما لا يكون
 مقيدة بجهة من الجهات وهي يعم الفعليات والمكانات لكن لما كان المقصود
 من القضية عرفا ولفظة ما يكون النسبة فعلية خصصوا المطلقة بهذا
 وخرجت المكانات وعامة لكونها اعم من الوجودية اللازمة واللازمة
 فالمطلقة بالمعنى الاصل ليست من الوجهات وهو ظ واما بهذا المعنى
 فوجهة لان الفعلية كيفية رائدة على معنى النسبة لان النسبة اعم
 من ان يكون بالفعل او بالامكان وقيل بالفعل ليس الا وقوع النسبة
 الذي هو مفهوم الحكم لا كيفية له فالمطلقة بهذا المعنى ايضا خارجة
 عن الوجهات والمكة خارجة عن القضايا لانه لو لم يحكم فيها بوقوع
 النسبة بمعنى الثبوت بالفعل وفيه نظر لان قولنا كل ج هوب بالامكان
 يشتمل على حكم ورا بطة لاحالة ومفهومه ان ب ثابت في مع انقضاء الفرض
 عن الثبوت والاثبوت جميعا او عن الاثبوت ولا معنى للقضية الا ان
 يحكم بان وصف المحمول صادق على ذات الموضوع سواء كان بالفعل او بالامكان
 وكل منها كيفية رائدة على نفس النسبة السادسة المكة العامة
 وهي المحكوم فيها بسلب الضرورة عن الجانب المخالف للحكم يعني ان كان
 الحكم بالاجاب فالسلب ليس بضروري وان كان بالسلب فالاجاب

ليس بضروري والا لم ان يقال انها التي حكم فيها بثبوت المحمول الموضوع او سلبه عنه مع
 ان تقيض الحكم ليس بضروري لكنه لما قصد بيان الامكان العام اقتصر على ما
 ذكر وهي اعم القضايا لان كل قضية فلا اقل من ان لا يكون حكمه متسعا فان قيل
 المبككة العامة لو كانت موجبة لكانت اخص من القضية المطلقة الغير الموجهة
 ضرورة ان المقيد اخص من المطلق ولا يوجد قضية لا يكون ممكنة عامة
 لان الكلام في نسب القضايا انما هو باعتبار ثبوتها في نفس الامر والا
 فيجوز ان يكون الضرورة بدون الامكان العام كضروري الطرفين قلنا هي
 اخص من المطلقة بحسب المفهوم والاعتبار لا بحسب الذات والصدق
 قال واما المركبات اقول الاول من المركبات المشروطة الخاصة وهي المحكوك
 فيها بضرورة النسبة بشرط الوصف الموضوع مع قيد الدوام بحسب
 الذات وموجبها مركبة من موجبة مشروطة عامة وسالبة مطلقة عامة
 لما يسبغ من ان الدوام اشارة الى مطلقة موافقة للاصغر في الحكم اعني
 الكلية والجزئية مخالفة في الكيف اعني الايجاب والسلب وايجاب المركبات
 وسلبها باعتبار الجزء الاول وهي مبينة للدائمين لتفيد ها بالادوام واخر
 من المشروطة العامة لزيادة هذا القيد فيكون اخص من الباقى الثاني
 العرفية الخاصة وهي المحكوم فيها بدوام النسبة مادام وصف الموضوع
 مع قيد الدوام والثاني فيكون جزؤها الاول عرفية عامة والثاني
 مطلقة عامة مخالفة لها في الكيف وهي اعم من المشروطة الخاصة لان
 الضرورة الوصفية يوجب الدوام الوصفى من غير عكس ومبينة للدائمين
 لما فيها من الدوام واعتم من وجه من المشروطة العامة لصدقها معا
 في مادة المشروطة الخاصة لصدق المشروطة العامة بدونها في مادة
 الضرورة الذاتية وبالعكس في الدوام الوصفى الغير الضروري بحسب الثاني

الثالثة الوجودية اللازورية وهي المحكوم فيها بفعلية النسبة مع قيد
اللازورية بحسب الذات فجزؤها الاول مطلقة عامة والثاني ممكنة عامة
بخالطة لها في كيف موافقة لها في الكم كما ينبغي وهي اعم مطلقا من الثاني
لان الاول اعم بحسب الوصف مع قيد اللادوام بحسب الذات يستلزم فعلية النسبة
لا بالضرورة من غير عكس وتحقيقه ان في الموجبة دوام الثبوت يستلزم الثبوت
بالفعل واطلاقا السلب يستلزم امكان العام وفي السالبة دوام السلب
يستلزم ضليله واطلاقا لايجاب يستلزم امكان العام ومباينة للضرورة
لتفقيدها باللازورية واعتم من وجه من الدائمة لصدقهما معا في مادة
الدوام الخالي عن الضرورة واقتراحهما الصدق والكذب في الضرورة الدائمة
واللادوام والذاتي وكذا من العامين لصدق الجميع في مادة الشرطة
لخاصة وصدقهما بدون الوجودية اللازورية في الضرورة الذاتية و
بالعكس في اللادوام والوصفي واخص من المطلقة وهوظ الرابعة الوجبة
الدائمة وهي المحكوم فيها بفعلية النسبة مع قيد اللادوام والذاتي فيكون
تركيبها من مطلقين احدهما موجبة والاخرى سالبة وهي اخص من الوجودية
اللازورية لاد صدق المطلقين يستلزم صدق المطلقة والممكنة من غير عكس
واعم من الخاصتين لان اللادوام مشترك والاطلاقا لفعلي اعم من الضم
والدوام الوصفيين ومباينة للدائميتين وهوظ واعم من وجه من العامين
لصدق الجميع في مادة الشرطة الخاصة والافتراق في مادة الدوام الذاتي
ومادة اللادوام والوصفي واخص من المطلقة وهوظ الخامسة الوقفية
وهي المحكوم فيها بالضرورة في وقت معين من اوقات وجود الموضوع مع
قيد اللادوام بحسب الذات فجزؤها الاول بسيطة غير معدودة فيما يتو

ويسمى وقيته مطلقة والثانية مطلقة عامة فتربها من وقيته مطلقة
ومطلقة عامة وهي اخضر من الوجودين لان الضرورة بحسب الوقت لمعبر
قيد اللادوام بحسب الذات يستلزم الاطلاق مع اللادوام واللاضرورة
من غير عكس واعلم من وجه من المشروطتين والوقيتين وانما الخاصتين
فلصدق الجميع في مادة ضرورة الوصفية مع اللادوام الذاتي اذا كانت
الوصف ضروريا للذات بحسب وقت ما كقولنا كل منخسف مظلم وهذا
بدون الوقية اذا لم يكن الوصف ضروريا في وقت ما كقولنا كل كاتب متحرك
الاصابع وبالعكس حيث لا يصدق الضرورة والادوام في جميع اوقانا الوصف
كقولنا كل قر منخسف وقت حيلولة الارض بينه وبين الشمس لا دائما وينبغي
دوام الانخساف مادام القمر قرما والسر في ان الشيء لا يكون ضروريا ولا دائما
لشيء ثم يصير ضروريا له في وقت معين وهو ان الشيء الذي اذا كان متوقفا
من حال الى حال آخر فبما يؤدي تلك الانقفا الى الحالة تكون ضروريا
له بحسب مقتضى الوقت فلا بد وان يكون للوقت مدخل في الضرورة فوجب
المصر الى ان المشروطة الخاصة اخضر مطلقا من الوقية لانه يمنع صدق
المشروطة الخاصة بدون الوقية لانه يمنع صدق المشروطة الخاصة بدون
العرقية لانه متى صدق الضرورة بشرط الوصف مادام الوصف لا دائما
صدق الضرورة بحسب الوقت المعين وهو وقت وجود الوصف لا دائما
في قولنا كل كاتب متحرك الاصابع لصدق الضرورة في وقت الكتابة واجيب
بما مر من الفرق بين الضرورة بشرط الوصف فان الكتابة التي هي شرط المتحرك
لما لم يكن ضروريا في شيء من الاوقات لم يكن المتحرك المشروط بها ضروريا
في شيء من الاوقات لان جواز الخلو عن الشرط وانما يستلزم جواز الخلو

عن المشروط دائماً وأما كانت من العامين فلصدق الجميع في مادة المشروطة
 الخاصة كما مر وصدق العامين بدون القرينة في مادة الضرورية الذاتية
 مع كذب اللادوام وبالعكس حيث لا يصدق الدوام في جميع اوقات الوصف
 كالاختلاف للقرن وأما كونها مباينة للثلاثين وأخص من المطلقة قط
 السادسة المنتشرة وهي المحكوم فيها بضرورة النسبة في وقت غير معين
 من اوقات وجود الموضوع بمعنى أنه لا يعتبر التعيين لا بمعنى أن يعتبر عدم التعيين
 فانه محال مع قيد اللادوام بحسب الذات فجزؤها الاول بسيط غير معد
 فيما سبق ويسمى منتشرة مطلقة فتركيبها من منتشرة مطلقة ومطلقة
 عامة وهي اعم من الوقفية حيث لم يعتبر فيها تعين الوقت ونسبتها الى
 البواقي نسبة الوقفية السابعة المكنة الخاصة وهي المحكوم فيها بسبب
 الضرورية الذاتية من الوجود والعدم أي ثبوت الحكم ولا ثبوته كقولنا
 كل انسان كاتب بالامكان الخاص ولا شيء من الانسان بكاتب بالامكان
 الخاص بمعنى ان ثبوت الكتابة وسلبها ليس بضروري فتركيبها من ممكنين عامين
 احدهما في جانب الايجاب والاخرى في جانب السلب والفرق بين موجبتها وسلبها
 بحسب اللفظ فقط وأما بحسب المعنى فكلاهما عبارة عن سلب الضرورة عن
 الطرفين والتحقيق ان في الموجبة الايجاب صريح والسلب ضمنى وفي السالبة
 بالعكس وهي اعم مطلقاً من سائر المركبات لانها ليست عبارة الا عن الجزئين
 احدهما مكنة عامة موجبة اعم من سائر الموجبات والاخرى مكنة عامة
 سالبة اعم من سائر السوالب فيكون المجموع الذي هو مفهوم المكنة الخاصة
 اعم من كل مجموع مركب من موجبة وسالبة وهي اعم من وجه من الدائمة و
 العامين والمطلقة العامة لصدق الجميع في مادة الوجودية واللا ضرورية

وصدق الممكنة الخاصة بدونها حيث لا يقع الممكن بالفعل وبالعكس في مادة
 الضرورة الذاتية وكونها مبينة للضرورة واخص من الممكنة العامة
 فأن قلنا القضايا لا يصح صدق بعضها على بعض ^{وهو} فاما معنى اعتبار
 النسب قلنا النسب كما يعتبر بحسب التضاد فيعتبر بحسب الوجود كما يقال
 التسقف اخص من الجدار بمعنى انه كلما وجد التسقف وجد الجدار من غير عكس
 فالمراد انه كلما ثبتت هذه القضية ثبتت تلك القضية ومعنى ثبوت
 القضية صدقها في نفس الامر والعبر في نسب القضايا اصدقها في نفسها
 لا صدق بعضها على بعض والمراد نسبة الموجبات الى الموجبات والسلب
 الى السواب والكلية الى الكلية والجزئية الى الجزئية فاذا قلنا للضرورة لغير
 من الدائمة فالمراد انه كلما صدقت الموجبة الكلية الضرورية صدقت الموجبة
 الكلية الدائمة بحسب تلك المادة وكذا في الجزئية السالبة فان قلت هذا اذا
 كان اعتبار النسب بين مواد الموجبات فانه يمنع صدق قضية على قضية لكن لا يجوز
 ان يكون اعتبار النسب بحسب مفهومات الموجبات اعني مفهوم الضرورية والدائمة
 وغير ذلك فانها مفردات يجري فيها التضاد قلنا لانه لو اعتبر ذلك لم يصح
 ما ذكرنا من الاحكام ولم يكن بين القضايا الا سببية لا نانا اذا قلنا كل انسان
 حيوان بالضرورة صدق عليها انها ضرورية ولا يصدق عليها انها دائمة
 اذ ليس الحكم فيها بالدوام بل بالضرورة فافهم وعلى هذا ففس ولعالم
 ان يقول لم لا يجوز ان يراد بالحكم بالضرورة والدوام ونحو ذلك اعم من ان
 يكون بالمطابقة او بالاتزام حتى يكون الحكم بالضرورة مثلا حكما بالدام
 والاطلاق الى غير ذلك وحين يصح ان يكون نسب القضايا باعتبار تضاد
 مفهوماتها حتى ان كل قضية يصدق عليها انها ضرورية يصدق عليها انها

دائمة ومطلقة (قال والضابط) اقول الضابط في تركيب القضايا المنطقية
 اشارة الى مطلقة عامة اعني انها عبارة عن معنى يلزم مطلقة عامة موافقة
 للقضية المفيد بها في انكراي الكلية والجزئية ومخالفة لها في الكيف اي في
 الايجاب والسلب لان معناه في الموجبة اي ثبوت المحل للموضوع ليس بآتم فليز
 سلبه عنه بالفعل في الجملة وهو السالبة المطلقة العامة وفي السالبة ان
 ليس السلب بآتم فليز ثبوت بالفعل في الجملة وهو للوجبة المطلقة العامة
 واللا ضرورة عبارة عن ممكنة عامة موافقة للاصل في الكم مخالفة في الكيف
 لان سلب الضرورة عبارة عن الامكان فان كان سلب ضرورة الايجاب فهو
 ممكن عام موجب واما الموافقة للاصل في الكم فاصطلاح والآتي فجزان
 يعتبر اللادوام في البعض كما سيحكي في العكوس وقد يورد في الاحكام قضايا
 خارجة عن الثلث عشر وهي ثمانية عشر الاول الحينية المطلقة وهي المحكوم فيها
 بفعلية النسبة في بعض احيان وصف الموضوع كقولنا كل من به ذات الحبس
 في بعض اوقات كونه مخوبا الثالث الحينية الدائمة وهي الحينية الدائمة
 مع قيد اللادوام الذاتي الثالث اللا ضرورية وهي الحينية المطلقة مع قيد
 اللا ضرورية بحسب الذات الرابع الحينية الممكنة وهي المحكوم فيها بامكان النسبة
 في بعض احيان وصف الموضوع كقولنا كل انسان فهو مخبأ ربا لا مكان في
 بعض اوقات كونه انسانا الخامس الحينية الممكنة الدائمة اي مع قيد
 اللادوام الذاتي السادس الحينية الممكنة اللا ضرورية اي المقيدة باللا
 بحسب الذات السابع الوقفية المطلقة وهي المحكوم فيها بضرورة النسبة
 في وقت معين الثامن الوقفية اللا ضرورية وهي المطلقة مع قيد
 اللا ضرورية التاسع للنشئة المطلقة وهي المحكوم فيها بضرورة النسبة

من الاوقات العاشر المنتشرة اللاضورية وهي مطلقاً مع قيد اللاضورية
 الثانية الحادى عشر المطلقة الوقية وهي المحكوم فيها بفعليته النسبة
 في وقت معين فظهر الفرق بين الوقية والوقية المطلقة والمطلقة الوقية
 بان كلاهما اخص مما بعد الثاني عشر المطلقة الوقية الثلاثة
 اى مع قيد الادوام الثالث عشر المطلقة الوقية اللاضورية
 اى مع قيد اللاضورية الذاتية الرابع عشر المحكمة الوقية وهي المحكوم
 فيها بامكان النسبة في وقت معين الخامس عشر المحكمة الوقية اللازمة
 السادس عشر المحكمة الوقية اللاضورية ومفهومها ط السابع عشر
 المشروطة اللاضورية وهي المشروطة العامة مع قيد اللاضورية بحسب
 الذات الثامن عشر العرفية اللاضورية وهي العرفية العامة المقيدة
 باللاضورية الذاتية قال الفضل الثاني اقول قد عرفنا الشرطية قضية
 ينحل الى قضيتين اى الى شيئين لا يكونان مفردين بالفعل ولا بالقوة بالمعنى
 السابق واعترض عليه بان الانحلال لا يكون الا الى امانه التركيب وطرفا
 الشرطية ليسا بقضيتين بالفعل لعدم احتمالهما الصدق والكذب
 وان اردناهم من ان يكون بالفعل او بالقوة فلا حاجة الى ذكر الانحلال لان
 طرفيها قبل الانحلال ايضا قضيتان بالقوة ومنشأ هذا الاعتراض من قد
 التأمل والتحقيق انا اذا قلنا الشمس طالعة النهار موجود فما قضيتان
 شتملتان على الحكم محتملتان للصدق والكذب واذا ادخلنا عليهما ان والقاء
 وقلنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود قلنا سئلنا عنهما الحكم
 بل طرأ على الحكم فيما ما اخرج عن التمام وصحة السكوت وصار كل منهما ليس
 بقضية ولا محتمل للصدق والكذب بسبب مانع لا باستفاء ركن لظهور

ان المفردين في المقدم والتالي ليسا مثلها في قولنا زيد عالم من غير اعراب و
 تركيب وقصد الى النسبة كيف والاعراب قاسم فاذا حذفنا ان والفاء
 عاد الطرفان الى ما كانا عليه من كونهما قضيتين وذلك يجر ذوالالمانع
 لزيادة شئ آخر فاما التركيب قضية بالفعل لكن بعض اجزاء الشرطية
 وهوان والفاء كان مانعا للحكم من تمام فاذا كان الاختلال يحدف ذلك
 الجزء المحل المركب الى قضيتين يشتمل كل منهما على حكم تام بسبب زوال المانع
 من غير اعتبار شئ آخر فيصح ان طرفي القضية الشرطية ليسا بقضيتين لكنهما
 متحدان الى قضيتين فافهم فانه دقيق فان قيل ان ادواة الشرط اخرجت الشرط عن
 كونه قضية لكن الجزاء باقية على الجزئية واحتمال الصدق والكذب غاية التقيد
 شرط كسائر القضايا المقيدة بحال او ظرف حتى ان كلما عند اهل العربية ظرف
 ليس الا قلنا هذا انما يكون باعتبار اهل العربية لان كلما عندهم مفعول فيه قيد به
 الجملة الجزائية وهي خبرية المحكوم عليه فيها هو النهار والمحكوم به هو الوجود
 واما باعتبار المنطق فقد انحلما عن كونهما قضيتين وانتقل الحكم التام الى
 اتصال هذا بذالك وانفصالة عنه فلا اعتبارا في اختلافان وتسمى الجزاء الاول
 من الشرطية مقدما لتقدمه في الذكر غالبا والثاني تاليا لالتوقع اياه واما قلنا
 غالبا لانه قديما آخر كما في قولنا النهار موجود كلما كانت الشمس طالعة والقول
 يحدف الجزاء انما هو باعتبار النجاة ^{مثل هذا المقام} (قال اما المتصلة) اقول قد سبق ان
 الشرطية اما متصلة واما منفصلة والمتصلة اما لزومية واما انتقائية
 وقد اشار ههنا الى تفسير الصادق من كل منهما لانه المقصود بالنظر في الزمنية
 الصادقة هي التي يصدق التالى فيها على تقدير صدق المقدم لعللاقة بين
 المقدم والتالى يوجب صدق التالى على تقدير صدق المقدم كالعلية

بان يكون المقدم علة للتالي كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
 او معلول لاله كقولنا ان كان زادنا موجودا فالشمس طالعة او يكونا معلول
 علة واحدة كقولنا ان كان النهار موجودا فالعالم مضئ وكما لتضاييف وهو ان يكون الامران
 بحيث يكون نفع كل منهما بالقياس الى الآخر كقولنا ان كان زيدا بالعمى وفقره وابنه وهذا
 يكون في لزوم من الطرفين واما في مجرد الزوم فيمكن في مجرد الاضاقه والالتفاقية
 الصادقة هي التي يكون صدق التالي فيها على تقدير صدق المقدم بمجرّد توافقهما على
 الصدق اي من غير وجود علاقة تقتضي ذلك ومن غير اعتبارها فعلى الاول
 لا يجتمع اللزومية والاتفاقية في مادة واحدة بخلاف الثاني والتحقيق
 ان المعية في الوجود امر ممكن لا يبله من علة تقتضيه الا انهم لاحظوا المقدم
 فان اطلعوا على امر يقتضي صدق التالي على تقدير صدقه واعتبروا ذلك الامر
 سموه المتصلة للزومية والا فالالتفاقية على هذا لا بد من صدق طرفيها
 ويسمى اتفاقا خاصة بقوله ان الانسان ناطق فالنهار ناطق وقد يقال على ما يقتضيه
 وتسمى اتفاقية عامة لكونها اعم من الاول اذ يكفي فيها صدق التالي كقولنا
 ان كان الخلد موجودا فالانسان ناطق لكن يجب ان يصدق التالي على تقدير
 صدق المقدم حتى لو كان التالي الصادق منافيا للمقدم كقولنا ان لم يكن الانسان
 ناطقا فهو ناطق لم يصدق اتفاقية والتعريف اشامل للصادق والكاذب
 اذ اللزومية هي التي يحكم فيها بصدق التالي على تقدير صدق المقدم لعلة
 بينهما والاتفاقية هي التي فيها بصدق التالي بمجرّد توافقهما على الصدق اي من غير
 علاقة او من غير اعتبارها فان كان الحكم مطابقا فصادقة والا فكاذبة
 (قال اما المفصلة) اقول قد سبقت اشارة اجمالية الى اقسام المفصلة
 فاشاهدها في تفصيلها وتحقيقها وهو ان المفصلة وهو اما حقيقية
 واما مائعة المجمع واما مائعة الخلو والحقيقة هي التي حكم فيها بالتناؤ
 بين تصنيفين في الصدق والكذب على ما هو حقيقة الانفصال كقولنا

اما ان يكون العدد زوجا او فردا بمعنى ان قولنا هذا العدد زوج وهذا
 العدد فرد ما لا يصدقان معا ولا يكذبان وماتعة الجمع هي التي حكم فيها
 بتنا في الجزئين في الصدق فقط اي من غير ان يتناقيا في الكذب بل يمكن اجتماعهما
 على الكذب كقولنا اما ان يكون هذا الشيء شجرة او حجر وماتعة الخلو هي التي
 حكم فيها بتنا في الجزئين في الكذب فقط اي من غير اعتبار تناق في الصدق
 كقولنا اما ان يكون زيد في الجرا ولا يفرق وكل واحد من ماتعة الجمع وماتعة
 الخلو يكون منافيا للحقيقة وقد يطلقان على ما هو اعم من الحقيقة فيراد
 بماتعة الجمع ما حكم فيها بالتنا في الصدق مطلقا وماتعة الخلو ما حكم فيها
 بالتنا في الصدق ولا يحكم البتة في جانب الكذب شيء من التنا في وعدمه
 وبحكم فماتعة الخلو بالتنا في الكذب ولا يحكم البتة في جانب الصدق شيء
 من التنا في وعدمه ويصدق ان يكون هذا مراد المص ويكون قوله فقط اشارة
 الى عدم الحكم في جانب آخر لا الى الحكم بالعدم والاخرى يحكم في ماتعة الجمع بالتنا في
 في الصدق سواء يحكم في جانب الكذب بالتنا في وعدمه او لم يحكم بشيء منها ويحكم
 في ماتعة الخلو بالتنا في وبعدده او لم يحكم بشيء منها فماتعة الجمع بالمعنى الاول
 مشروطة بالحكم بعدم التنا في في الكذب بالمعنى الثاني مجرد عن ذلك لكنها
 مشروطة بعدم الحكم بالتنا في في الكذب وبالمعنى الثالث مجرد عن هذين
 الامرين وكل منهما اعم مما قبله وكما قياس ماتعة الخلو وكل بالمعنيين الاخيرين
 اعم من الحقيقة باعتبار المراد وبالمعنى الثالث خاصة اعم منهما باعتبار المفهوم
 ايضا فاقابل واعلم ان التنا في في الطرفين في الصدق هو بعينه معنى تناق
 اجتماعهما في الوجود اذ لا معنى لوجود القضية الا بتبوتها في نفس الامر
 صدقها وهذا الاشارة اجتماع محمول الطرفين في الوجود كما في قولنا اما ان

يكون الشيء واحداً أو كثيراً فان الواحد والكثير ما لا يجتمعان في الوجود
ولكن قولنا هذا الشيء واحد وهذا الشيء كثير بينهما لا يجتمعان في البشوت
إلى الصديق أصلاً فان قلنا الحقيقة لا يتركب إلا من جزئين لا يتجهبان
يوجد فيها مع شيء تقيضه أو المساوي بنقيضه ليحقق بينهما التوافق في الصدق
والكذب والشيء لا يكون له إلا نقيض واحد ولا نها لتركيب من ثلاثة أجزاء
وصدق الأول وكن بالثاني مثلاً والثالث ان كان صادقا لم يكن معانداً
للأول وان كان كاذباً لم يكن معانداً للثاني ولكن قد جوزوا تركب غير الحقيقة
من أكثر من جزئين فكيف اعتبر تعريفها الجزئين قلنا بأس بذلك لانه
إذا تحقق أكثر من جزئين تحقق الجزآن فاعتبر في التعريف الأقل الذي تعريفه لا بد
ولتقنا اعتبرنا الظاهر بالحقيقة أيضاً قد يتركب من أكثر من جزئين كقولنا
اللفظ المفرد اما اسم وفعل وحرف والشكل اما اول او ثان او ثالث
او رابع والكل اما نوع او جنس او فصل او خاص او عرض علم الى غير ذلك
من التسميات التي يمنع اجتماع جميع الأجزاء على الصدق والكذب وان جئنا
إلى التحقيق فالمسئلة مطلقاً لا يتركب إلا من جزئين لا يتحقق بانفصال واحد
والنسبة الواحدة لا يكون إلا بين شيئين فعند زيادة أجزاء يتعدد المفصلة
فان قلنا اللفظ اما اسم او كلمة او أداة فهي حقيقتان على معنى انه اما اسم او
غيره وغيره اما كلمة او غيرها وإذا قلنا اما ان يكون هذا الشيء شجرة او حجر او
انسانا فهي ثلاث مفصلات مانقة للخلق باعتبار الانفصال بين كل أمرين
وأعلم انه ليس كل ما استعمل فيه ادوات الانفصال يجب ان يكون أحد المفصلات
لانه قال في الاشارات وقد يكون لغیر التحقيق أصناف أخر غير مانقة للجمع
ومانقة للخلق كقولنا رأيت اماً زيدا او عمراً والعالم اما يعبد الله واما ينفق

الناس (قال وكل واحد) اقول كل واحد من الحقيقة ومافعة للجمع ومافعة
 للخلو ما عنادية واما اتفاقية فالعنادية ان يكون تنا في الجزئين في الصدق
 والكذب معا كما في الحقيقة او في الصدق فقط كما في مافعة للجمع او في الكذب
 فقط كما في مافعة الخلو لانا الجزئين اما من الحقيقة فان يؤخذ الشيء
 مع نقيضه لكون العدد زوجا وليس زوج او المساوي بنقيضه لكونه
 زوجا او فردا لان كلا من الجزئين ان كان نقيضا للآخر وذلك في الآفلا
 وان يكون كل منهما مستلزما لنقيض الآخر لاستماع الجمع ونقيض كل منهما مستلزما
 لعين الآخر لاستماع الخلو فيكون كل جزء مساويا لنقيض الآخر واما في مافعة
 للجمع فبان يؤخذ مع الشيء ما هو اخص من نقيضه ككون الشيء شجرة او حجر
 فان كونه حجرا اخص من عدم كونه شجرة وبالعكس ويمتنع اجتماعها ضرورة ان
 صدق الاخص يستلزم صدق الاعم فيلزم صدق النقيضين ولا يمتنع ارتفاعها
 كما في الفرد الآخر للنقيض واما في مافعة الخلو فبان يؤخذ مع الشيء ما هو
 اعم من نقيضه ككون زيد في البحر او لا يفرق فان كونه في البحر عام من كونه يفرق
 وبالعكس اي كونه لا يفرق عام من عدم كونه في البحر يمتنع ارتفاعها ضرورة
 ان ارتفاع الاعم يوجب ارتفاع الاخص فيلزم ارتفاع النقيضين ولا يمتنع
 اجتماعهما كما في صورة الفرد الآخر لذلك الاعم فان قلت التنا في
 لذات الجزئين ليس الا في المركب من الشيء ونقيضه واما في غيره بواسطة وهو
 قلت المراد بالتنا في الذات انه اذا لوحظ الجزآن وجد فيهما ما يقتضي التناق
 في الصدق والتكذب او في احدهما وهذا اعم من التناق في الذاتية المذكورة
 في تعريف التناقض والاتفاقية ان يكون التنا في لجزء اتفاق الجزئين في ذلك
 من غير ان يكون فيهما ما يقتضي التنا في بان وقع احدهما صادقا والآخر كاذبا

فيصدق الحقيقة كقولنا اللوا كاتبا اما ان يكون اسودا ولا كاتبا
 او وقعا كاذبين فيصدق مانعة الجمع كقولنا هو اما ان يكون لا اسودا ولا كاتبا
 او صادقين فيصدق مانعة الخلو كقولنا اما ان يكون اسودا او كاتبا
 قال وسالبة اقول قد تقدم متصلا ان لزومية واتفاقية وست منفصلة
 حقيقية ومانعة الجمع ومانعة الخلو وكل منها عنادية واتفاقية وماتر
 من التفسيرات انما كان للموجبات من هذه الثمانية واما سالبة كل منها
 فهي التي حكم فيها برفع الحكم الذي في موجبها فالتسالبة اللزومية ما حكم
 فيها برفع اللزوم والاتفاقية ما حكم فيها برفع توافق الطرفين في الصدق وقر
 على هذا ولا تغفل عن الفرق بين لزوم السلب وسلب اللزوم بين اتفاق
 السلب وسلب الاتفاق وبين انفصال السلب وسلب الانفصال وان الاول
 ايجاب والثاني سلب ولما حصل ان المقدم والتالي ههنا بمنزلة الموضوع
 والمحمول في الحملات واللزوم والعناد والاتفاق بمنزلة النسبة وكما ان
 لا عبرة في ايجاب الخلية وسلبها لوجودية الموضوع والمحمول وعدستها
 بل بايقاع النسبة وانتزاعها فكانا ههنا لا عبرة بايجاب المقدم ^{والتالي} وسلبها
 بل بايقاع اللزوم والاتفاق والعناد ورفعها قال والمتصلة اقول
 صدق القضية مطابقة حكمها للواقع وكذبها عدم تلك المطابقة والحكم
 في الشرطية انما هو بالاتصال والانفصال وصدقها وكذبها انما يكون
 بذلك الاعتبار لا باعتبار الطرفين وهما اعني المقدم والتالي حال كونها
 جزئين من الشرطية ليسا بصادقين ولا كاذبين لانهما ليسا بقضيتين
 ح لكن بعد حذف ادوات الاتصال والانفصال ليصيران قضيتين
 فكل قضية فهي اما صادقة او كاذبة فالطرفان بعد التحليل اما ان يكونا

صادقين وكاذبين او يكون المقدم صادقاً والتالي كاذباً او بالعكس
 فيصير اربعة وكل من الشرطيات الست عشر اما صادقة او كاذبة فيصير
 اثنين وثلاثين قسمًا فهذه اشارة الى ان كل قسم من الاثنين وثلاثين قسم
 من الاقسام الاربعة لا يتركب تحقيقاً للدلالة على ان الصدق والكذب
 ليسا باعتبار الطرفين فنقول المتصلة الموجبة الصادقة يتركب عن صادقين
 وعن كاذبين. وعن مقدم كاذب وتال صادق واما المركب عن مجهول الصدق
 والكذب نقولنا ان كان يدعيك فهو محمك به فهو في نفس الامر داخل في الاقسام
 السابقة ولا يتركب عن مقدم صادق وتال كاذب والا لزم كذب الصادق
 لاستلزام كذب الامر كذب المزور وصدق الكاذب لاستلزام صدق المزور
 صدق اللازم والالم يمكن لازماً وقوله لامتناع استلزام الصادق الكاذب
 اعادة للدعوى بلفظ آخر هذا انما هو في الكلية واما في الجزئية فقد يتركب
 عن مقدم صادق وتال كاذب كما في عكس الكلية المركبة عن مقدم كاذب وتال
 صادق نقولنا قد يكون اذا كان زيد حيواناً كان فرساً في عكس كما كان زيد
 فرساً كان حيواناً والمتصلة الموجبة الكاذبة ^{تسمى} عن الاقسام الاربعة وقوله
 عن صادقين اذا كانت لزومية واما اذا كانت اتفاقية فكذبها عن صادقين
 وهو محمك وفيه بحث من وجهين الاول لما ذكره الشرح انه لا بد في الاتفاقية من عدم
 العلاقة فيجوز كونها عن صادقين اذا كان بينها علاقة تقتضي اللزوم كما
 كلما كانت الشمس طالعة فالتحليل لموجود اتفاقية وجوابه ان هذا اشارة
 الى ان المعتبر في الاتفاقية عند هو عدم ملاحظة العلاقة واعتبارها
 لا عدم العلاقة اصلاً فان قيل فاذا اعتبرنا العلاقة فلا حظنا لها
 في الصادقة والمستلزماتين كانت اتفاقية كاذبة عن صادقين قلنا هذه

تكون غير اتفاقية لان تكون اتفاقية كاذبة فافهم والثاني انه لا وجه لهذا
 التخصيص لان بعض الاحكام السابقة مما لا يصح في الاتفاقية كالصدق عن
 كاذبين وعن مقدم كاذب وقال صادق وايضا اذا وجدت الاتفاقية
 خاصة على ما هو المذكور في الكتاب وجوابه ان وجوب صدق طرف في الاتفاقية
 الصادقة صريح فيما سبق فلا حاجة الى اعادته بخلاف وجوب صدق الطرف
 في صدق الطرفين فانه غير صريح صريح مع الاشارة الى ان الاعتبار فيها ان لا يكون
 الحكم باعتبار العلاقة سواء وجدت العلاقة ام لا فالأ اتفاقية الخاصة بصدق
 عن صادقين ويكذب عن البواقي بل عن الاقسام الاربعة عند من شرط فيها عدم
 العلاقة والعمامة تصدق عن صادقين وعن مقدم كاذب وقال صادق وكذب
 عن كاذبين وعن مقدم صادق وقال كاذب وهو خطأ وعن مقدم كاذب وقال صادق
 كما في قولنا ان لم يكن الانسان انا طقا فهو ناطق على ما تر فان قيل ليست الاتفاقية
 الا ما يكون الحكم فيها بصدق التالى على تقدير صدق المقدم بمجرد الاتفاق
 لا للعلاقة والصدق على التقدير لا يستلزم الصدق في نفس الامر فلم لا يجوز كذب
 تاليها قلنا معنى الاتصال ان الاول لو كان حقا كان التالى حقا وانما جاز
 في لزومية عدم حقيقة التالى بناء على جواز استلزام المحل والحق واما عند عدم اللزوم
 فلا بد من حقيقة التالى في الواقع والام يكن حقا على ذلك التقدير لان الكاذب
 في نفس الامر لا يصير صادقا على تقدير ان لا يكون له مدخل في اقتضاء صدق
 وكذبه فافهم قال المفضلة اقول لا فرق في المتصلة بين صدق المقدم
 وكذب التالى وعكسه لعدم تميز التالى فيها عن المقدم بالطبع على ما سيحكي
 فتقسيمها انما يكون باعتبار تركيبها من ثلاثة اقسام اعني صدق الطرفين
 وكلاهما وصدق أحدهما مع كذب الآخر والمتصلة الموجبة للحقيقة الصادقة

يتركب عن صادق وكاذب فقط لانه يجب صدق واحد طرفيها لاستناع الارتفاع
 وكذب احدهما لاستناع الاجماع والكاذبة يتركب عن صادقين لتحقيق الاجتماع
 وعن كاذبين لتحقيق الارتفاع وهذا حكم مشترك فيه الصداقة العنادية والاتفاقية
 والا فقد تكذب الحقيقة عن صادقين وكاذب بمناوبة اذا لم يكن الشاقي لذات
 الجزئين واتفاقية اذا كان لهما وما نفع الجمع الصداقة يتركب عن كاذبين وعن
 صادق وكاذب لان عدم اجتماع الطرفين في الصدق يكون كذبهما او كذب
 احدهما والكاذبة يتركب عن صادقين ضرورة اجتماعهما على الصدق هذا
 على الاشتراك والافق كذب عن الاقسام الثلاثة بمناوبة اذا لم يتحقق الشاقي في
 الصدق لذات الجزئين واتفاقية اذا تحقق وما نفع الخلو الصداقة يتركب
 عن صادقين ومن صادق وكاذب لان عدم كذب الجزئين معا اما الصدق كما
 اول صدق احدهما وهذا يشعر بان المعنى في ما نفع الجمع وللخلو عند المص
 هذا المعنى الثاني لان عدم الجزئين معا اما بصدقهما او بصدق احدهما
 والكاذبة يتركب عن كاذبين لتحقيق ارتفاع الجزئين مع هذا على الاجمال واما
 على التفصيل فهي كذب عن الاقسام الثلاثة بمناوبة اذا لم يكن الشاقي في
 الكذب لذات الجزئين واتفاقية اذا كان لهما هذا حكم الموجبات الثمانية
 واما السالبة فيصدق عما يكذب عنه الموجبة ويكذب عما يصدق عنه الموجبة
 ضرورة انه اذا صح الحكم بالانفصال والانفصال لم يصح الحكم بعدم او بالعكس
 قال وكلية البسيطة اقول الشرطية تكون مخصوصة ومحصورة و
 مهملة وليس ذلك باعتبار طرفيها بل باعتبار حكمها اعني الانفصال و
 الانفصال فان كان على وضع معين فمخصوصة والا فان بين كلية
 الاوضاع او بعضها فمحصورة والافهملة فالأوضاع ههنا بمنزلة المفرد

في الجملة وكلية الشرطية انما يكون بان يحكم بلزوم التالي للمقدم في المتصلة
 الزمنية وتبعاده له في المنفصلة العنادية على جميع الاوضاع التي يمكن
 حصول المقدم عليها وهي الاوضاع التي يحصل للمقدم بسبب اقترانه بالامور
 التي يمكن اجتماع المقدم معها وان كانت هي محالة في نفسها واذا قلنا
 كلما كان زيد انسانا فهو حيوان فعناه ان لزوم حيوانية زيد لانسانيته
 ثابت مع كل وضع يمكن ان يجامع انسانية زيد من كونه قاعدا او قائما
 او كاتبا او ضاحكا وكون الشمس طالعة ^{او غير طالعة} الى غير ذلك ولم يشترط امكان
 تلك الاوضاع في نفسها ليشمل ما اذا كان المعدوم كاذبا كقولنا
 كلما كان الفرس انسانا كان حيوانا فان معناه لزوم حيوانية الفرس
 لانسانيته مع جميع الاوضاع التي يمكن اجتماعها مع انسانية الفرس من كونه
 ضاحكا او كاتبا او ناطقا الى غير ذلك وان كانت محالة في نفسها
 واذا قلنا اما ان يكون العدد زوجا او فردا فعناه تنافي فردية الزوجية
 مع جميع الاوضاع التي يمكن اجتماعها مع الزوجية وكذا قياس غير الحقيقة
 وقوله جميع الاوضاع مفرد عن الازمنة والاحوال والتقادير
 لانه في كل زمان وعلى كل حال وتقدير لا يتخلو عن وضع البتة
 فثبت الحكم على جميع الاوضاع يستلزم بثوبته في جميع الازمان
 والاحوال والتقادير وانما قيد الاوضاع بامكان الاجتماع
 مع المقدم لئلا يلزم من اطلاقها وتقييمها ان لا يصدق
 كلية شرطية اصلا لان بعض الاوضاع مما لا يصح معه اللزوم
 والعناد وهو ما اذا فرض المعدوم مع عدم التالي او مع عدم
 لزوم التالي له بل مع لزوم نقيض التالي له فانح. لا يلزم التالي

ضرورة امتناع استلزام الشيء للنقيضين وكذا اذا فرض المقدم
 مع وجود التالي او مع عدم عناده اياه لنقيض التالي
 لا يكون التالي معاندا له لامتناع معاندة الشيء
 للنقيضين فان قيل لانتم امتناع استلزام الشيء
 للنقيضين وامتناع معاندة لهما وانما يمنع اذا كان الشيء
 امرا ممكنا واما اذا كان محالا كما لمقدم مع الوضع المفروض
 فيجوز ان يستلزم التالي ونقيضه في المصلحة وبما ند التالى ونقيضه في المقصدة
 وح لا حاجة الى القيد المذكور قلنا لو استلزم الشيء النقيضين لزم المناقاة بين
 اللازم والملزوم لانه كلما صدق المقدم صدق احد النقيضين وكلما صدق احد النقيضين
 لم يصدق نقيضه فكما صدق المقدم لم يصدق نقيض الآخر اصلا ومعاندة المقدم
 لاحد النقيضين يوجب كونه ملزوما للنقيض الآخر بالضرورة فلو كان معاندا
 له اعني النقيض الآخر لزم المعاندة الى المناقاة بين اللازم والملزوم وهو
 محال لان المناقاة تقتضي الانفكاك والملزوم يمنع فلم لا انفكاك وعده
 في نفس الامر وهو محال فان قيل المركب من النقيضين يستلزمهما كقولنا كلما كان
 الشيء انسانا ولا انسانا فهو انسانا وكلما كان انسانا ولا انسانا فهو ليس بانسانا
 قلنا لانهم صدقوا المقدمتين وانما يصدق لو كان لكل من جزئي المقدم دخل في اقتضاء
 الملزوم وظاهرا انه لا دخل للنسانية في اقتضاء عدم الانسانية ولا لعدم الانسانية
 في اقتضاء الانسانية نعم هذا يصدق بحسب الالتزام وكلامنا انما هو في التصديق
 بحسب نفس الامر وقد يقال ان اطلاق الاوضاع وتقييمها يوجب عدم الجزم بقصد الكلية
 لان المحال وان جاز ان يستلزم النقيضين لكن لا يجب ذلك وكذا المعاندة فيه
 نظر لان ذلك واجب في الصورة المذكورة لان كل كلية لزومية فالناتى الى لازم

للمقدم لاعالة فاذا فرضناها على وضع لزوم نقيض التالي ايضا كانا مستلزام
 للنقيضين ولجبا وجزئية الشرطية ان يكون الحكم باللزوم والعناد على بعض
 الاوضاع التي يمكن اجتماع المقدم معها كقولنا قد يكون اذا كان الشيء محيطا
 فهو انسان فانه انما يكون على وضع كونه ناطقا وكقولنا قد يكون اما ان يكون
 الشيء ناميا او جامدا فان هذا العناد انما يكون على وضع كون الشيء من الضررات
 اذ لا يطلق النامي والجامد الا على الاجسام العنصرية لكن يجب في اللزومية ان يكون
 للمقدم دخل في اقتضاء اللزوم بل لا معنى للزوم الجزئي الا هذا فان كانت الجزئية
 في ضمن الكلية جازا استقلال المقدم في اقتضاء اللزوم كقولنا قد يكون اذا كان
 الشيء انسانا فهو حيوان وان كانت مجردة يحبان يكون لدخل في لاقتضاء لكن
 لا يستقل به والا لكان اللزوم كلياً فلا يكون جزئياً كقولنا اذا وجدت الخمسة
 وجدت العشرة في عكسه قولنا كلما وجدت العشرة وجدت الخمسة وباشترط
 الدخول في اقتضاء اللزوم يسقط ما قيل من انه يجب بثبوت اللزوم الجزئي بين كل امرين
 فرضا فان كلاهما لازم للآخر على بعض الاوضاع وهو كونه مجتمعا معه وح
 لا يصدق والسالبة اللزومية الكلية اصلا وقيل ان المقدم في اللزومية الجزئية
 المجردة تالم يستقل باقتضاء اللزوم كان محتاجا الى ضمنية ويشترط كون الضمنية
 ضرورية غير جازمة الانفكاك حتى لا يلزم اللزوم الجزئي بين كل امرين اذ لو جاز
 انفكاك الضمنية لجاز سقوط الملازمة لتوقفها عليها وفيه نظر لانه اذا تحققت
 الضمنية تحقق سبب اللزوم بتمام فصارت الملازمة كلية فلو كانت ضرورية كانت
 الملازمة كلية وانفكاك الضمنية لا يوجب الاسقوط للزوم الكلي واما اللزوم
 الجزئي فغناه ان المقدم دخل في اقتضاء اللزوم سواء ضم اليه ذلك الامر
 الزائد والا وخصوصا الشرطية بان يكون اللزوم والعناد على وضع معين كقولنا

كقولنا ان جئتي الانا كرمك وزيد في هذا الان اما ان يكون كاتباً او غيره وانما
الشرطية باعمال الاوضاع كقولنا ان كان الشئ حيواناً فهو انسان فان قلنا هذا
كله مخصوص بالزوميات والعناديات فبالا لا تقايات الاوضاع الكائنة
في نفس الامر لاجمع الاوضاع الممكنة الاجتماع والام يصدق كلية اصلاً
في المتصلة فلانه يمكن اجتماع تقيض التالي مع المقدم كعدم ناهية الجماد
مع ناطقية الانسان وخ لا يتحقق التوافق على الصدق واما في المتصلة فان
عدم تنافي الطرفين ممكن ومعه لا يتحقق الثاني واذا اعتبرنا الاوضاع الكلية
في نفس الامر فان كان الحكم على تقدير جميعها فكلية او على بعضها فجزئية او على
سما فمخصصة والافهملة وتبعاً للتورظ من لفظ الكتاب ولتقطعهما بالصفة
انما هي لعموم الافراد حتى يصلح سوراً للكلية المحلية وهم قد نقلوها الى عموم
الايضاح وجعلوها سوراً للمتصلة الكلية قال الشرطية اقول اجزاء
الشرطية متساوية ياد يتركب من سيبان او متصليتين او منفصلتين
واما مخالفة بان يتركب من محلية ومتصلة او محلية ومنفصلة او متصلة
ومنفصلة لكن الاقسام الثلاثة المتخالفة الاجزاء ينقسم في المتصلة
الى قسمين بان يكون المحلية مقدماً والمتصلة والمنفصلة تالياً او بالعكس
او يكون المتصلة مقدماً والمنفصلة تالياً او بالعكس وذلك لان المقدّم
في المتصلة عين التالي بالطبع يتبدل بالتقديم والتأخير بخلاف المتصلة
فان كان مقدماً لا يتميز عن تاليها الا مجرد الوضع فان قدم في الذكر يسمى
مقدماً واخر يسمى تالياً وان عكس صار المقدم تالياً والتالي مقدماً ولم يتغير
مفهوم القضية بل لفظها قوله بحسب المفهوم لان مفهوم مقدار المتصلة
اللزوم ومفهوم تاليها ان يكون ملزوماً لجواز كونه اعم ومفهوم مقدم

فان كان لا يكون لا تقايات بان يتحقق كل واحد من الطرفين
فان سبقت ناهية في الاقايات

المنفصلة المعاند اسم الفاعل ومفهوم تأليها المعاند اسم المفعول وهو يجب
 ان يكون معاندا ايضا لان عناد امر لاخر في قوة عناد الآخر له وفيه نظر
 لان مفهوم مقدم المنفصلة على مقتضى التفسير السابق قضية حكم في النقطة
 لبثت قضية على تقديرها اذ لا لبثت ومفهوم التالى قضية حكم في
 المتصلة لبثتها او لا لبثتها على تقدير اخرى وكل واحد منهما مفهوم
 واحد علم يطلق على ما في الزومية والعنادية وبأجله لانم ان في الزوم
 مدخلا في مفهوم المقدم والتالى ولان كون الشئ في قوة الشئ لا يقتضى
 عدم تميزهما بحسب المفهوم لان غاية التلازم في الصورة ولا يجئ اى
 مفهوم المتغير اسم الفاعل غير مفهوم المتغير اسم المفعول بمحقق اتحاد
 مفهوم المقدم والتالى في المنفصلة لان كلاهما عبارة عن قضية حكم
 في المنفصلة بالتشافي بينهما وبين قضية اخرى على ما سبق في تفسير الا انها
 ان قدم في الذكرسمى مقدما وان اخرسمى تاليا والصواب ان المراد بالمتصلة
 والمنفصلة والمقدم والتالى في هذا المقام ما صدقت عليه هذه المفهوم
 بحسب المراد لانفس المفهومات يعنى اذا قلنا المتصلة ونظرنا الى طرفيها سمى
 طبيعى احدها وارته ما يقتضى كونه مقدما وهوط ولا يخفى ان هذا في بعض
 المتصلات واذا كان مقدم المنفصلة متميزا عن تأليها بالطبع فتد تخالف
 الاجزاء قد يكون في طبع المحلية اقتضاء كونها ملزوما وفي طبع المتصلة لفظا
 كونها لازما وقد يكون بالعكس وكذا في المحلية والمنفصلة وفي المتصلة و
 المنفصلة فهذا الاعتبار يصير الاقسام في المتصلة تسعة وفي المنفصلة ستة
 امثلة اقسام المتصلة ١ كلما كان الشئ انسانا فهو حيوان ٢
 كلما كان الشئ انسانا فهو حيوان فمتى لم يكن حيوانا لم يكن انسانا ٣ كلما

كان دائما اما ان يكون العدد زوجا او فردا دائما اما ان ينقسم متساويين
 او لا ينقسم ٤ ان كان الحيوانا عام من الانسان فكلمكان الشئ انسانا كان
 حيوانا ٥ كلمكان كلمكان الشئ انسانا فهو حيوان فهو ملزوم للحيوان
 ٦ ان كان هذا عددا فهو اما زوج واما فرد ٧ ان كان هذا اما زوجا
 او فردا فهو عدد ٨ ان كان كلمكان الشئ انسانا كان حيوانا فاما
 ان يكون انسانا او لا يكون حيوانا ٩ ان كان دائما اما ان يكون الشئ
 طالعة او الليل موجودا امثلة المفصلوت ١ اما ان
 يكون العدد زوجا او فردا ٢ اما ان يكون اذا كان الشمس طالعة فالنهار
 موجود واما ان يكون اذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود ٣ اما ان
 يكون العدد اما زوجا او فردا ٤ اما ان يكون زوجا او منفصلا بمتساويين
 ٥ اما ان لا يكون الشمس ملزوما لوجود النهار واما ان يكون كانت الشمس
 طالعة كان النهار موجودا ٥ اما ان يكون الشئ واحدا ولما ان يكون
 اما زوجا او فردا ٦ اما ان يكون اذا كان العدد فردا فهو زوج واما ان
 يكون اما زوجا واما فردا قال الفصل الثالث اقول ربنا الفصل
 على اربعة مباحث الاول في التناقض الثاني في عكس المستوى الثالث في عكس
 النقيض الرابع في تلازم الشرطيات وابتدا بالتناقض لتوقف بعض
 القضايا في العكس والتلازم عليه والكرام ماهية تناقض القضايا
 لانه مقصود بالنظر والتشفع في لقياسات فلهذا اقدم بانه اختلاف
 قضيتين احتراز عن اختلاف غير القضيتين كالمفردين والمفرد والقضية
 وقوله بالايجاب والسلب تحقيق لمفهوم التناقض لانه انما يطلق على هذا
 الاختلاف ولو تركه لم يقع قبح في التعريف لان الاختلاف بغير الايجاب

والسلب من العدول والتفصيل والاهمال وغير ذلك ليس بحيث يقتضي لذاته
 صدق احديهما وكذب الاخرى وقوله بحيث يقتضي احتراز عن مثل قولنا
 بقراط طبيب جالينوس ليس بطبيب مالم ليس يقتضي صدق احديهما وكذب
 الاخرى بسبب الاختلاف وقوله لذاته احتراز عن اختلاف القضيتين اللغتين
 لصدق احديهما وكذب الاخرى لكن لانظر الى ذاته بل لاجل واسطة او ضرورة
 مادة فالاول كقولنا زيد انسان وزيد ليس بناطق فانه انما يقتضي صدق
 احديهما وكذب الاخرى بواسطة ان كل ناطق انسان كقولنا كل انسان حيوان
 ولاشئ من الانسان بحیوان وقولنا بعض الانسان حيوان وبعض الانسان
 ليس بحیوان فانا انضم المصدق والكذب فيهما انما هو بحسب خصوصية
 المادة لالدلالة الاختلاف بين الكليتين والجزئيتين فان الكليتين قد يكونان
 كقولنا كل انسان حيوان ولاشئ من الحيوان بانسان والجزئيتين قد
 يصح ان كقولنا بعض الحيوان انسان وليس بعض الحيوان بانسان
 وما قيل ان الاول خرج بقيد الاختلاف بالاجاب والسلب لان فيه اختلافا
 بالمحمول فهو موهوم لان البعد انما يخرج ما نفايه ولا يجتمع معه لاما يفايره
 مما يمكن اجتماعه معه فان الاختلاف بالاجاب والسلب بما يخرج مالا يكون
 اختلافا بالاجاب والسلب لاما يكون فيه مع الاختلاف بالاجاب
 والسلب اختلاف شئ آخر فافهم (قال ولا يتحقق) اقول لما علم
 ازالنا قضي عبارة عن الاختلاف المذكور ربيوان ذلك الاختلاف متى تحقق فاما
 القدر انما يتحقق بعد اشتراك القضيتين في ثمانى وحدات ووحدة الموضوع
 ووحدة المحمول ووحدة الشرط ووحدة الكل والجزء ووحدة المكان و
 وحدة الزمان ووحدة الاضافة ووحدة القوة والفعل اذ لو اشتمل

شيء من هذه الوحدات لم يتحقق التناقض لانه يصدق عند الاختلاف في الموضوع زيد
 كاتب عمر وليس كاتب وفي المحمول زيد كاتب زيد ليس بشاعر وفي الشرط الجسم مفرق البصر
 اي بشرط كونه ابيض الجسم ليس مفرق البصر اي بشرط كونه اسود وفي الكل والنجز
 العين اسود اي بعضها العين ليست باسود اي كلها وفي الزمان زيد نائم اي ليلا
 زيد ليس نائما اي نهائيا وفي المكان زيد جالس اي في الدار زيد ليس بجالس اي في السوق
 وفي الاضافة زيد اب اي لعمرو وزيد ليس باب اي لبركر وفي القوق والفعل الحر في الدار
 مسكرا اي بالقوق ليس مسكرا اي بالفعل واكفي بعضهم ثلث وحدات وحدة
 الموضوع ووحدة المحمول ووحدة الزمان زعمانه ان وحدة الشرط والنجز
 والكل مندرجة تحت وحدة الموضوع لان الجسم الابيض غير الجسم الاسود وكل
 العين غير بعضها ووحدة المكان والاضافة والقوق والفعل مندرجة تحت
 وحدة المحمول لان الجالس في الدار غير الجالس في السوق والاب لزيد غير الاب
 لعمرو وللسكرا بالقوق غير المسكرا بالفعل فعدم التناقض في الصور المعهودة
 لعدم الاتحاد في الموضوع والمحمول وفي وحدة الزمان مستلزم لوحدة المكان
 ضرورة امتناع ان يكون الشيء في زمان واحد في مكانين وهذا غلط ظاهر
 لان ههنا نسبتين احدهما النسبة الالجابية والاخرى السلبية فيجوز ان يكونا جميعا في زمان
 واحد ويكون كل منهما في مكان آخر كقولنا زيد جالس الآن في السوق فافهم واعرف
 بان وحدة الزمان ايضا مندرجة تحت وحدة المحمول كالمكان بعينه لان الناسم
 في الدليل غير الناسم في النهار واسأرا الامام الى الجواب بانهم اعتبروا وحدة الزمان
 بالاستقلال لانه ملال الامر في التناقض فالصريح بها يوجب زيادة التوضيح
 والاطلاع على رعايته في امر التناقض ولما كان هذا الكلام خطايا اقتصصر المصنف
 على وحدة الموضوع والمحمول وجعل وحدة الزمان مندرجة تحت وحدة المحمول

كوحدة المكان ولا يخفى انه احضر واسهل ايضا لانا الاختلاف قد يكون بغير
 الامور المذكورة كقولنا زيد كاتب اي بالقلم الواسطي من المداد المركب على القرطاة
 البعد ادى لغرض كذا الى غير ذلك من المتعلقات زيد ليس بكاتب اي بقلم على قرطاة
 آخر فان قيل السراج مشتغل اي بشرط بقاء الدهن لا يناقض قولنا ليس بالسراج ^{بشغل}
 اي بشرط عدم الدهن مع اتحاد الموضوع ^{والقول فان السراج المقارن للدهن غير}
 السراج المقارن لعدده ^{وهو قوله الامام الحجة بالوضع} وهما انظر وهما جعل وحدة الشرط واكمل والجزء
 راجعة الى وحدة الموضوع والبواقي الى وحدة المحمول بما لا يصح على اطلاقه لانه
 اذا عكست القضية المذكورة انعكس الامر وصارت وحدة الشرط والجزء
 واكمل راجعة الى المحمول والبواقي الى الموضوع فالاولى القول بمرجع
 جميع الوحدات الى وحدة المحمول والموضوع من غير تخصيص بل الامسوب ما ذكره
 بعضهم من الاكتفاء بوحدة النسبة الحكيمة حتى يكون السلب واردا على ما ورد
 عليه الايجاب لانه متى اختلف شئ من الموضوع والمحمول وما يتعلق بهما اختلف
 النسبة ضرورة ان النسبة الى هذا غير النسبة الى ذاك والنسبة في
 الزمان غير النسبة في ذلك المكان وعلى هذا القياس متى لم تختلف النسبة
 لم يختلف شئ من تلك الامور ^{بهم} عكس النقيض واما المحصورات ان تدخل فيها
 المملة لكونها في فوق الجزئية فلا بد فيها مع وحدة الموضوع والمحمول من الاختلاف
 بالحكمة اعني الكلية والجزئية لجواز صدق الجزئيتين مع اتحاد الموضوع والمحمول
 في كل مادة يكون الموضوع فيها اعم كقولنا بعض الحيوان انسان ليس بعض
 الحيوان بانسان فان الموضوع متحد فيهما بحسب ما يقترن في مفهوم القضية اعني
 الازداد التي يصدق عليها الحيوان والتعيين خارج عن مفهوم القضية وكذا
 الكلبيين في تلك المادة كقولنا كل حيوان انسان لاشئ من الحيوان بانسان

هذا كله اذا لم يعتبر الجهة واما اذا اعتبرت فلا بد في المخصوصات والمحمول
 جميعا مع رعاية الشرائط المذكورة من الاختلاف في الجهة لعدم التناقض
 عند اتحاد الجهة مع رعاية جميع ما ذكر لانه في مادة الامكان الخاص تكذب الضرورة
 كقولنا بالضرورة كل انسان كاتب بالضرورة ليس كل انسان كاتب بالضرورة و
 يصدق بالممكنات كقولنا بالامكان كل انسان كاتب ليس كل انسان كاتب بالامكان
 لان امكان السلب لا يرفع امكان الايجاب لا يقال مفهوم الموجبة ثبوت المحمول
 بالامكان ومفهوم السالبة الحكم بان ليس المحمول ثابتا له بالامكان اعني ان
 ان ثبوت له ليس بممكن وظاهر ان هذا رفع لمفهوم الموجبة ونقيض له لا نقول
 ما ذكرته ليس مفهوم السالبة الممكنة لانك لم تجعل الامكان من جهة السلب
 بل جعلته مسلويا وسلبا لامكان ضرورة فيما توهمه سالبة ممكنة هي سالبة
 ضرورية فان قيل هذا لا يدل على اشتراط اختلاف الجهة في جميع الوجهات
 بل في الضرورية والممكنة فقط اجيب بان نقيض للموجبة رفعها او ما يساويها
 ومعلوم ان رفع الجهة اعم من رفع النسبة موجها بتلك الجهة وكذا ما يساويها
 فايراد الضرورة والامكان تنبيه وتمثيل لزيادة التوضيح قال فقبيض الضرورية
 اقول ما سبق كان كافيا في اخذ النفاضة لكنهم قصدوا ان ياخذوا النفاضة
 قضيا بحصوله مضبوطة ليسهل استعمالها في العكس والاقيسة وربما
 اطلقوا اسم النقيض على لوازم المساوية لكن بعد رعاية اتحاد الموضوع والمحمول
 حتى لا يكون قولنا زيد ناطق شقيضا لقولنا زيد ليس بانسان وان كان هذا
 لنقيضه لان المساويات كثيرة فلو لم يعتبر رعاية اتحاد الطرفين لتعسر ضبط
 النفاضة فالسائط نفاضا بسائط ضرورة ان رفع النسبة الواحدة كود
 نسبة واحدة فقبيض الضرورية المطلقة هي الممكنة العامة لان سلب ضرورة

الايجاب امكن عام سالب وسلب ضرورة العدم امكان عام موجب ولا يخفى
 انا اذا قلنا نقيض الضرورية الممكنة علم ان نقيض يكون ضرورية وكذا في البواق
 ونقيض الدائمة المطلقة العامة لان السلب في كلا الاوقات ينافي في الايجاب
 في البعض وقوله ينافي فيه اشارة الى انه ليس مفهوم النقيض اعني الرفع والسلب
 بل لازم للساوي لان نقيض دوام السلب عدم دوام السلب والثبوت في البعض
 لازم له او نقيض دوام الايجاب دفعه ويلزم السلب في بعض الاوقات سواء كان
 في الجميع الاوقات اولا ولذا نل ان يقول الثبوت والسلب في وقت ما ليس مفهوم
 المطلقة لانه المحكوم فيها بفعلية النسبة من غير قيد آخر وهو عام من التي حكم فيها
 بفعلية النسبة في وقت ما اعني المطلقة المنتشرة لجواز ان يكون الحكم بالفرد
 مما لا يتحقق في وقت اصلا كقولنا الزمان حادث والزمان غير قار بالذات ونحو ذلك
 فنقيض الدائمة هي المطلقة العامة غير مبين ونقيض المشروطة المجنبية الممكنة
 وهي من المشروطة العامة بمنزلة الممكنة العامة من الضرورية المطلقة لان
 الحكم فيها برفع الضرورة الوصفية عن الجانب المخالف كما ان الحكم في الممكنة
 العامة برفع الضرورة الذاتية عن الجانب المخالف فقط ان الضرورة بحسب
 الوصف مع سلبها مما يشاققنا نجز ما فنقيض قولنا كل كاتب متحرك الاصابع
 مادام كاتبنا قولنا بالامكان ليس كل كاتب يحرك الاصابع في بعض اوقات كونه
 كاتبنا ولا يخفى ان هذا انما يصح اذا اعتبرنا في المشروطة الضرورة او دوام الوصف
 واما اذا اعتبرنا الضرورة بشرط الوصف فيجوز اجتماع المشروطة والممكنة المجنبية
 على الكذب اذ لم يكن للوصف مدخل في الضرورة كقولنا كل كاتب حيوان بالضرورة
 بشرط كونه كاتبنا وليس كل كاتب بحيوان بالامكان حين هو كاتب ونقيض
 العرفية العامة المجنبية المطلقة لانه كان الايجاب في جميع اوقات الذات تناقض

السلب في بعضها والسلب في جميعها بنا قضا الإيجاب في بعضها فكنا الإيجاب
 في جميع اوقات الوصف يا قضا السلب في بعضها فنقيض قولنا بالعدم كل محبوب ^{بشيء}
 يسئل ما دام محبوبا قولنا بالاطلاق ليس كل محبوب يسئل في بعض اوقات ^{ارضية}
 كونه محبوبا قال واما الركبات اقول القضية المركبة ان كانت كلية
 فنقيضها رفع مجموع الجزئين اعم من ان يكون رفع كل منهما او برفع الجزء الإيجابي
 على التعيين او برفع الجزء السببي على التعيين فلا يصح ان يؤخذ في نقيضها احد الامور
 له على التعيين لان كلاهما احص من النقيض على التعيين لان كلاهما اختر
 من النقيض فيجوز ان يجمع مع الاصل على الكذب ضرورة امكان ارتفاع الشيء ^{الانصر}
 من نقيضه مثلا كل انسان حيوان لا دائما كاذب لا ارتفاع الجزئين اعني مجموع قولنا
 بعض الانسان ليس بحيوان وبعض الانسان حيوان وكذا ارتفاع الجزئين الإيجاب اعني
 قولنا بعض الانسان ليس بحيوان وقولنا كل انسان فمن لا دائما كاذب وكذا ارتفاع
 جميع الجزئين وارتفاع الجزء السببي ولما وجب نقيض المركبة ان يتحقق رفع مجموع
 الجزئين ولم يصح ان يكون ذلك برفع كل من الجزئين ولا برفع احدهما على التعيين ^{هاتين}
 ان يكون برفع احدهما على التعيين فانه يتحقق مع التقادير الثلاثة وهو معنى المفهوم
 المراد بين نقيض الجزئين وطريقه ان يؤخذ نقيض كل من الجزئين وتركب منها
 منفصلة مانعة للحلول لان بارتفاع كلا الجزئين صدقت المنفصلة بجزيئتها ولهذا
 لم يصح اخذها مانعة لجمع وان كان بارتفاع احدهما صدق احد جزئي المنفصلة
 فيكون المنفصلة مانعة للحلول البتة والطلاق النقيض عليها من جهة انها تساوية
 للنقيض والآفة موجبة شرطية سواء كان الاصل موجبة او سالبة وهذا
 ظاهر بعد معرفة ان كل مركبة من اي بسيطين تركيب وان نقيض كل بسيط او
 شيء هو فأنك اذا تحققت ان الوجودية الدائمة مركبة من مطلقين عامتين

احدهما موجبة والاخرى سالبة وتحققنا ان نقيض المطلقة العامة من الدائمة
 تحققنا ان نقيض الوجودية الدائمة الموافقة لها في الایجاب والسلب والمخالفة في
 ذلك فنقيض قولنا كل انسان ضاحك لادائما قولنا اما ليس بعض الانسا ضاحك
 دائما واما بعض الانسان ضاحك دائما وعلى هذا القياس فنقيض العرفية الخاصة
 اما الحينية المطلقة المخالفة او الدائمة الموافقة ونقيض الشرطية الخاصة
 اما الحينية الممكنة المخالفة او الدائمة الموافقة ونقيض الوقفية اما الممكنة
 الوقفية المخالفة او الدائمة الموافقة لان نقيض جزئها الاول اعني الوقفية المطلقة
 هي الممكنة الوقفية لانا لضرورة بحسب وقت معين تناقض سلبها بحسب ذلك
 الوقت ونقيض المنتشرة اما الممكنة الدائمة المخالفة او الدائمة الموافقة
 لان نقيض جزئها الاول اعني المنتشرة المطلقة هي الممكنة الدائمة لان
 الضرورة في وقت ما تناقض سلبها في جميع الاوقات ونقيض الوجودية للضرورة
 اما الدائمة المخالفة او الضرورية الموافقة ونقيض الممكنة الخاصة اما الضرورية
 المخالفة او الضرورية الموافقة ولاخفا في الامثلة (قال واما الجزئية) ^{الجزئية}
 اقول المركبة ان كانت جزئية لا يمكن في نقيضها المفهوم المرددين نقيض الجزئين كما في المركبة
 بعينه مفهوم جزئها ضرورة انه اخذ في كل منهما مجموع الافراد فرفع احد الجزئين كونه
 مساويا لنقيض المركبة ضرورة ان نقيض المتساويين متساويان بخلاف مفهوم
 الجزئية فان مفهوم جزئها اعم منها لانه يجب اتحاد موضوع الایجاب والسلب
 في مفهوم المركبة بخلاف جزئها مثلا اذا قلنا بعض ج ليس ب ففناء ان ذلك
 البعض الذي هو ج بالاطلاق ليس ب بالاطلاق بخلاف ما اذا قلنا ان بعض
 ج ب بعض ج ليس ب فلا يلزم ذلك بل يجوز ان يكون هذا البعض غير ذلك واذا
 كان مفهوم الجزئين اعم من مفهوم المركبة الجزئية يكون رفع واحد الجزئين خفوا

من نقيض المركبة الجزئية ضرورة ان نقيضا لاعم اخص فيجوز كذا الجزئية مع
 كذب رفع احد بهما اعني المفهوم المرددين الكليتين اللتين هما نقيضا الجزئين ضرورة
 جواز كذا الشيء مع الاخص من نقيضه والى هذا اشار بقوله لانه يكذب بعض
 الحيوان لا دائما مع كذب كل واحد من نقيض جزئيه اما كذب قولنا بعض الخيل
 حيوان لا دائما فكذب اللادوام لان الموضوع في اللادوام يكون بعينه الموضوع
 في الاصل ومعلوم ان بعض الجسم الذي هو حيوان يكون حيوانا دائما ولا يصح عليه
 انه ليس بجواز بالاطلاق واما كذب كل واحد من نقيض جزئيهما اعني السالبة الكلية
 التي هي نقيض الجزء الايجابي كقولنا لا شيء من الجسم حيوان دائما والموجبة الكلية
 التي هي نقيض الجزء السلبتي الذي هو مفهوم اللادوام كقولنا كل جسم حيوان
 دائما فيكون قولنا اما لا شيء من الجسم حيوان دائما او كل جسم حيوان دائما
 مانفا مخلوكا ذبا ضرورة ارتفاع جزئيهما فلا يكون نقيضا لقولنا بعض
 الجسم حيوان لا دائما لاستناع كذب النقيضين بل الحق في نقيض المركبة الجزئية
 ان يوقع التردد بين النقيضين لكل واحد واحد من افراد الموضوع كما يقال
 في نقيض بعض الجسم حيوان لا دائما كل جسم اما حيوان دائما او ليس بحيوان
 دائما لان قولنا بعض ج ب لا دائما معناه ان بعض ج ب لا دائما معناه ان بعض
 ج بحيث ثبت له ب في وقت ولا يثبت له ب في وقت فنقيضه ان ليس الامر كذلك
 بل كل ج اما ب دائما او ليس ب دائما والجزء الثاني اعني قولنا كل ج ليس ب دائما
 يحتمل امرين احدهما ان يكون مسلوبا عن كل ج دائما والثاني ان يكون مسلوبا
 عن بعض ج دائما ثابتا للبعض الاخر دائما فان ابقيناه اعني الجزء الثاني على
 اجماله وقلنا كل ج اما ب دائما او ليس ب دائما كانت جملة شبيهة بالمفصلة
 مساوية للنقيض وان فصلناه وقلنا اما كل ج ب دائما ولا شيء من ج ب دائما

او بعض ج ب دائما وبعض ج ليس ب دائما كانت منفصلة ما تقع الخلق من
 ثلثة اجزاء مساوية وهو طريق آخر في اخذ النقيض المركبة الجزئية ولقائل ان
 يقولوا الترديد بين نقيضي الجزئين كاف في النقيض المركبة الجزئية ايضا والفقير
 انما كان وارما من جهة اهل شرائط نقيضي الجزئين لان جزئيهما هما الموجبة
 والسالبة المتحدة الموضوع على ما سبق واذ قلنا بعض الجسم حيوان لادائما
 فنقيض الجزء الاول لاشي من الجسم بحیوان دائما ونقيض الجزء الثاني
 كل جسم حيوان هو حيوان دائما ولا شك ان الترديد بينهما صادق ومساو للنقيض
 وكذا في السالبة الجزئية فنقيض قولنا ليس بعض الجسم بحیوان لادائما قولنا اما كل
 جسم حيوان دائما ولا شي من الجسم الذي ليس بحیوان حيوانا دائما اقول واما
 الشرطية اقول انما احتج في الحيلة الى هذه التفصيل ليؤخذ قضيا بمضبوطة
 موجبة والا فالتعريف مع تحقيق الشرائط كاف في اخذ النقائص فلا حاجة
 في الشرطية الى تفصيل والمراد بالجنس لاتصال والافضال وبالنعى والفروم
 والعناد والاتفاق والحقيقة ومنع الخلق قال الفصل الثاني اقول
 العكس كما يطلق على القضية الحاصلة من تبديل احد جزئي القضية بالآخر
 كذلك يطلق على نفس هذا التبديل اي لايجاب والتسلب فقوله الجزء الاول
 والثاني اولى من الموضوع والمحمول لشموله عكس الشرطيات ايضا والمراد
 بالجزء الجزء في المذكر لان العكس لا يجعل ذات الموضوع محمولا ووضعت
 المحمول موضوعا والمراد من الجعل ما يكون له تاثير في المعنى لان شامة مباحثهم
 بالنظر الى المعقولات دون المقولات فقولنا اما ان يكون العدد
 فردا او زوجا لا يكون عكسا لقولنا اما ان يكون العدد زوجا او فردا
 اذ لا بقاء في المعنى لان الحكم فيما انما هو بالعناد بين هذا وزوج وهذا فرد

على ما يشهد به تفسير المفصلة وثقل مفهومها وما يقال من ان الحكم في الوجود
بمعاندة الزوجية للفرد وفي الثاني بمعاندة الفردية للزوجية فهم والمراد
ببقاء الكيف ان الاصل ان كان موجبا كان العكس كذلك وان كان سالبا
كان سالبا وذلك لان العكس لازم من لوازم الاصل والموجب قد يختلف
عن السالب فان قولنا كل انسان ناطق لا يصدق بالعكس سالبا اعني قولنا
بعض الناطق ليس بانسان وفي نحو قولنا لاشئ من الانسان يفرس لا يصدق
العكس موجبا اعني قولنا بعض الفرس انسان فاللازم المنضبط هو الموافق
في الكيف والمراد ببقاء الصدق ان الاصل لو كان صادقا كان العكس صادقا
وذلك لانه يمتنع صدق المزوم مع كذب اللازم ولم نعتبر بقاء الكذب
لجواز ان يكون الصادق لازما للكاذب وينبغي ان يكون المصدر مع بقاء
لزوم الصدق بلا واسطة لينج عنه قولنا كل ناطق انسان بما يصدق
مع الاصل بطريق الاتفاق دون اللزوم فانه لا بعد عكسالة ولنخرج ما يجوز
لازما للاصل بواسطة لزومه للعكس كالاغم من العكس مثلا قولنا لاشئ
من ج ب بالضرورة ينعكس الى لاشئ من ج ب دائما ويلزم لاشئ من ج ب
بالاطلاق او بالامكان العام مع انه ليس بعكس فظهر ما ذكرنا ان التوقف
لا يخرج عن اختلاف قال واما السوالب اقول قدم بعضهم عكس الموجبات
نظرا الى كونها اشرف وبعضهم عكس السوالب نظرا الى توقفها لبيان ان
انعكاس الموجبات عليه والى ان منها ما ينعكس الى الكلي والكل وان كان سالبا
اشرف من جزئي وان كان موجبا لما يسبحي فالسوالب اما كلية او جزئية
فان كانت جزئية كلية ف سبع من الثلث عشر وهي الوقتان والوجودتان
والممكنان والطلقة العامة لا تنعكس لان اخص السبع هي الوقفية

لا تنكسر لانه يصدق لاشئ من القدر المنخفض بالضرورة وقت الترتيب لادائما
مع كذب قولنا ليس بعض المنخفض بقدر بالامكان العام لان كل منخفض فهو
بالضرورة وهو لم ينكسر الاخص لم ينكسر الاعم لان العكس لازم للعام
والعام لازم للخاص ولازم اللازم لازم فلو صدق الخاص بدون عكس
العام لزم صدق المزمور بدون صدق اللازم وانما اعتبر السالبة الجزئية
لانه اعم من الكلية والامكان العام لانه اعم للجهات وكذب العام
يوجب كذب الخاص ولما كان معنى انعكاس القضية انه يلزمها اخصر
قضية حاصلة من التبديل احتيج في اثباته الى برهان منطبق على جميع المواد
ولما كان معنى عدم الانعكاس ان ذلك غير لازم كان النقص بحسب مادة
واحدة كافيا فيه (قال واما الضرورية) اقول اما التساوب
الكلية المتعكسة فالدائمتان منها اعني الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة
منعكسان الى الدائمة كلية مثلا اذا صدق بالضرورة او دائما لاشئ من ج ب
صدق دائما لاشئ من ج ب والا لصدق نقيضه وهو بعض ج ب بالاطلاق
بجعله صكروا اصل كبرى هكذا بعض ج ب بالاطلاق ولاشئ من ج ب بالضرورة او
بالدوام ينتج ليس بعض ج ب بالضرورة في الضرورية والدوام في الدائمة
وهو موجود الموضوع اعني بعض ج ب اذا التقدير صدق الموجبة التي هي نقيض العكس
ولما كان الاصل مفروضا لصدق والترتيب صحيحا بين الاشياح كان الحال ناشئا
من نقيض العكس حقا فان قيل ان اردتم بقولكم اذا صدق بالضرورة او دائما
لاشئ من ج ب صدق دائما لاشئ من ج ب انه يصدق على طريق الزوم فلا يتم
انه لو لم يصدق يصدق نقيضه لجواز ان يكون صادقا لا على طريق الزوم
وح لا يلزم صدق نقيضه وان اردتم اعم من الزوم والاتفاق فلا يلزم

ان يكون عكسا لان العكس يجب ان يصدق بطريق اللزوم بمعنى انه لو لم
 لا يمكن انفكاكه وامكان انفكاكه مستلزم لامكان صدق نقيضه
 المؤدى الى المحال وامكان المحال محال وهما بحث وهو ان العكس انحصر
 بشرط الشد يلحق ان السالبة المطلقة ليست عكسا للضرورة وكما يجب اثبات
 لزوم العكس بالبرهان يجب بيان ان الاخص منها غير لازم بالنقض في صورة جزئية
 فلا يتم ان عكس الدائم هو الدائم الا بعد بيان ان الضرورية غير لازمة وبينه
 باننا لو فرضنا ثبوت مركوبة زيد للفرس دون الحمار مع امكانها لصدق لاشئ
 من مركوب زيد بحمار بالضرورة لان المعبر في وصف الموضوع ان يكون بالفعل كما
 هو الرأى الصحيح وما صدق عليه انه مركوب زيد بالفعل هو الفرس لا غير الحمار
 سلوب عن الفرس بالضرورة ولا يصدق لاشئ من الحمار بمركوب زيد بالضرورة
 يصدق نقيضه وهو نقيض الحمار مركوب زيد بالامكان وانت خبير بان هذا مبني على
 ان المعبر صدق الوصف على الموضوع بالفعل في نفس الامر وقد عرفناه (قال واما
 المشروطة) اقول المشروطة العامة والعرفية العامة الكل ان شئت عرفية عامة
 كلية بالبرهان المذكور بعينه ولا تنفكس المشروطة كنفها الا انها ان اعتبرت بمعنى
 مادام الوصف يصدق في الفرض المذكور لاشئ من مركوب زيد بحمار بالضرورة
 مادام مركوب زيد مع كذب لاشئ من الحمار بمركوب زيد بالضرورة مادام حمار الان
 بعض الحمار مركوب زيد بالامكان حين هو حمار وان اعتبرت بشرط الوصف فاذا فرضنا
 ان لا حمار في الواقع الا الدهن صدق لاشئ من الحمار بحمار بالضرورة مادام حمارا
 مع كذب لاشئ من الحمار بحمار بالضرورة مادام حمارا لان بعض الحمار حمار
 بالامكان حين هو حمار وتحقيق ذلك ان مفهوم المشروطة باعتبار الاول منافاة
 صف المحمول لذات الموضوع في جميع اوقات اتصافه بالوصف الغنوي وهذا

لا يستلزم المناقاة بين الوصفين حتى يلزم من صدق أحدهما على شيء اشتقاق
 عنه بالضرورة ومفهومها بالاعتبار الثاني مناقاة مجموع ذات المحمول ووصفه
 لوصف ذات الموضوع لأن اتحاد ذاتي الموضوع والمحمول إنما هو في الموجبة والمشروط
 المناهضة والعرفية الخاصة الكليتان تنعكسان إلى عرفية عامة كلية اعني موجبة جريته
 مطلقة عامة مثلاً إذا صدق بالضرورة أو دائماً لاشئ من ج مادام ج لا دائماً لمجسب الذات
 صدق لاشئ من ج مادام ب لا دائماً في البعض أي بعض ج بالاطلاق أما صدق
 العرفية العامة فلأنها لازمة للعامين ولأن العام لازم الخاص وأما اللادوام
 في البعض فلأنه لو لم يصدق لصدق نقيضه أي لاشئ من ج دائماً وينعكس إلى
 لاشئ من ج دائماً وقد كان لادوام الأصل كل ج ب بالاطلاق هـ ما عدم لزوم
 اللادوام في الكل فلأنه يصدق لاشئ من الكات بساكن مادام كاتباً لا دائماً مع كنه
 لاشئ من الساكن ب كاتب مادام ساكناً لا في الكل أي كل ساكن كاتب بالاطلاق لأن
 بعض الساكن ليس ب كاتب دائماً كما لا رضى وسره أن لادوام المتالبة موجبة
 لا تنعكس إلى جزئية قال وأما السوالب أقول السوالب أن كانت جزئية
 فالمشروطة الخاصة والعرفية منها تنعكسان في العرفية خاصة لا إذا
 صدق بالضرورة أو دائماً ليس بعض ج ب مادام ج لا دائماً إلى بعض ج ب
 بالاطلاق ولنفرض ذات الموضوع ج د فـ ج بالفعل وهو ط ود ببحكم
 اللادوام ووصف الباء والحكم متناهيان في د بمعنى أنه ليس ج مادام ج
 والاك كان ج في بعض أحيان كونه ج لأن الوصفين المتغايرين على ذات واحدة
 في وقت واحد يثبت كل منهما في وقت آخر ضرورة وقد كان ليس ب مادام ج
 هـ وإذا صدق على تلك الذات ج و ب وتافيا صدق بعض ب ليس ج
 مادام ب لا دائماً وإنما متين وأما السبع التي هي العيان والوجوديان ولمكن

والمطلقة العامة واخص الاربع اعني الضرورية المطلقة لا تنعكس
لصدق قولنا بعض الحيوان ليس بانسان بالضرورة مع كذب بعض
الانسان ليس بحيوان بالامكان العام ورد من السبع اعني الوقية
لا تنعكس ايضا لصدق قولنا بعض القمر ليس بمختسف بالضرورة
وقت التربع لا دائم مع كذب نقيض المختسف ليس بقمر
بالامكان العام واذا لم ينعكس الاخص ينعكس الاعم لما مر
وهذا يتبينه على طريق آخر في بيان عدم انعكاس الجزئية
السبع فقد تبين ان الكلية من السبع لا تنعكس وهي اخص من الجزئية فليزم
عدم انعكاس الجزئية (قال واما الموجبة) اقول حكم الموجبات باعتباركم
انها سواء كانت كلية او جزئية او مبهمة او شخصية لا ينعكس كلية لجواز ان يكون المحمول
اعم من الموضوع وامتناع حمل الخاص على كل افراد العام واهل ذلك الشخصية لعدم
الاعتداد بها في العلوم وذكر المبهمة لكونها في حكم الجزئية واما قال انها لا تنعكس كلية
ولم يقل انها لا تنعكس الجزئية لان انعكاس الموجبة الى الجزئية انما يكون اذا كانت
المحمول ما يحتمل الكلية والجزئية كما في قولنا كل انسان او بعضه حيوان بخلاف
قولنا بعض الانسان زيد فان عكس زيد انسان او زيد بعض الانسان ولا يصح بعض
زيد انسان فان قيل قولنا كل انسان ناطق ينعكس الى كل ناطق انسان قلنا لا نعم عكس
اذا انعكس ما يكون لازما بالنظر الى نفس التبدل ومصداد قيام البهتان عليه
مع قطع النظر عن خصوصية المادة واما في الجهة فالدائم ثمان والوصفي اربع
فينعكس حينية مطلقة مع قيد اللازم واما الخاصتين اما لزوم الحينية فظ
من الترتيب واما عدم الزائد فلان الضرورة اخفها وهي لا تنعكس الى اخص من
الحينية كالعرفية مثلا لجواز انعكاس وصف الموضوع مادام وصف المحمول

فلا يصدق وصف الموضوع مادام ^{الجزئ} كقولنا كل كائناتنا بالضرورة مع كذب
 كل انسان كات مادام انسانا واستدل على قيد اللادوام وهو بعض ب ليس ج
 بالاطلاق في عكس الخاصتين لولاه لصدق كل ب ج دائما فجعله صفى تارة
 للجزء الاول من الاصل اعني بالضرورة او دائما كل ج ب مادام لينج كل ب ب دائما
 وبان الجزء الثاني عن اللادوام وهو قولنا لا شئ من ج ب بالاطلاق لينج من ج ب بالاطلاق يستلزم
 بالاطلاق فيلزم اجتماع التقيضين لان قولنا لا شئ من ج ب بالاطلاق يستلزم
 قولنا بعض ب ليس ب بالاطلاق وهو نقيض لقولنا كل ب ب دائما لا يقال
 يكفي ضمه الى الجزء الثاني لينج لا شئ من ب ب بالاطلاق وهو مع لوجود الموضوع
 لانا نقول لانم استحالة ذلك في المطلقة الا يرى ان صدق قولنا لا شئ من
 الضاحك بضاحك بالاطلاق العام لان معناه سلب الوصف المفارق في الجملة
 عن ذات يتصف ب الجملة واما قيد اللادوام في عكس الجزئين فلا يكن بيانه بهذا
 الطريق لان جزئي الجزئية جزئيان والجزئيان لا ينصلح كبرى في الشكل الاول
 بل طريقه ان يفرض ذلك البعض الذي هو ج وب بالفعل مادام ج لادائما فذب
 وهو ظ ويح ليس ج بالفعل والا كان ج دائما فيكون دائما لانا حكما في الاصل
 ان ب مادام ج وقد كان ب لادائما ف واذ قد صدق عليه ان ب وليس ج بالفعل
 لصدق ب ليس ج بالاطلاق وهو مفهوم لادوام العكس والوقتيان والوجوب
 والمطلقة العامة تنعكس مطلقة عامة وبيانها وبان قيد اللادوام ان
 الوقية اخضا وهي لا تنعكس الى اخض من المطلقة العامة لانه يصدق كل مخفف
 مضى بالثوقيت مع كذب بعض المضى مخفف حين هو مضى والمضى وان اقصر على بيان
 انعكاس الكليات لكن في تخصيص بيان قيد اللادوام في عكس الجزئين الخاصتين
 اشادة الى ان ما سوى ذلك من الاحكام يجري في الجزئيات مثلها في الكليات
 فلما قصر على انعكاس الجزئيات كان اولها انما من الكلية ولازم العام لازم العام

قال وان شئت اقول القوم في بيان العكس ثلاثة طرق اول الخلف
 وهو ضم نقيض العكس الى الاصل لينتج محالا واثاني الافتراض وهو ان
 يفرض ذات الموضوع ويحمل عليه وصف الموضوع والمحمول ليصدق
 ان بعض ما يتصف بالمحمول يتصف بالموضوع وهذا انما يصح عند وجود التماس
 ولا يكون الا في الموجبات او السوالب المركبة ولم يستعمله المصنف الا عند
 طريق الخلف لانه في الظاهر قياس من الشكل الثالث وبيان اتناجه سبني
 على طريق العكس وانما قولنا في الظاهر انما سيجي ومن ان صورة الافتراض
 ليست بقياس من الثالث الثالث طريق العكس محالا فيكون وهو ان يعكس
 نقيض العكس لينتج ما ينافي في الاصل فيكون نقيض العكس محالا فيكون
 العكس صادقا وانما قال ينافي في الاصل ليشمل المناقضة والمضادة مثلا
 اذا صدق كل ج ب انقيضه ب بالاطلاق فليصدق بعض ب ج والا لصدق
 نقيضه والا لاشي من ب ج دائما وينعكس الى لاشي من ج ب دائما وهو مضاد
 دائما للاصل الكلي اعني ج ب ومناقض وهذا الطريق يجري في السوالب ايضا
 مثلا اذا صدق لاشي من ج ب فيصدق لاشي من ب ج الجزئي اعني بعض
 ج ب والا فبعض ب ج ينعكس الى بعض ج ب وهو يناقض لاشي من ج ب
 وانما خصصه المصنف بالموجبات لانه قد مر بيان عكس السوالب ولو بينا
 بما يتوقف على عكس الموجبات وعكس الموجبات بما يتوقف على عكس السوالب
 كان دورا والجهل بان البيان مالم يبين بعد كثير واحكام المنطوق كالاحكام
 التي بينوها بغير الشكل الاول وان الدور انما يلزم لو لم يكن يحمل من عكس
 الموجبات والسوالب بيان طريق آخر قال واما السمكات اقول
 ذهب القدماء الى انعكاس الممكنين بمكة عامة بالعكس والخلف والافتراض

مثلا اذا صدق بعض ج ب بالامكان فليصدق بعض ب ج بالامكان
لوجود الاول انه لولا صدق لاشئ من ب ج بالضرورة الى لاشئ من ج ب
بالضرورة وهو مناف للاصل الثاني ان يجعل لاشئ من ج بالضرورة كبرى
والاصل صغرى لينتج تقيض ليس ج بالضرورة وهو مح التالشانما
نفرض ذات الموضوع وما يجب بالامكان و د ج فبعض ب ج واجب
بانه الاول موقوف على انعكاس السالبة وقد سبق انها لا تنكسر الا دأمة
والثاني والثالث موقوفان على انتاج الصغرى الممكنة في الشكل الاول والثاني
وهوم فلما كانت الدلائل المذكورة مزيفة عند المرء لم يطلع على برهان
يدل على الانعكاس وعدمه توقف في ذلك فان قلت ان كانا المعبرين في موضع
الموضوع هو لا مكان كما هو رأي الفارابي فانعكاس الممكنة ظ ولذا
انتاجها في صغرى الشكل الاول والثالث ويلزم انعكاس الضرورة كنعكسها
وان كان المعبر هو العقل كما هو رأي الشيخ عند انعكاسه ظ لودودا التقصير
في الفرض المذكور فانه يصدق كل حمار مركوب زيد بالامكان مع كذب قولنا
بعض مركوب زيد حمار بالامكان وهذه الصورة مما اطلع عليه المرء فلا وجه
التوقف قلت المعبر هو الفعل لكن وقع التردد في انه الفعل بحسب نفس الامر
ام بحسب فرض العقل وان الفعل بحسب فرض العقل هل هو مساو للامكان
ام لا على ما سبق وسيفهم في هذا المطالب برهان قوي وهو ان صدق
الممكنة مع امكان صدق المطلقة مثلا ما ان يؤتم المط مثلا اذا صدق
كل ج ب بالامكان اسكن ان يصدق كل ب ج بالفعل فيمكن ان يصدق
بعض ب ج بالفعل فيصدق بعض ب ج بالامكان وعلى هذا القياس
واجب بنع الثلاث فان صدق الامكان لا يقتضي وجود الموضوع

وامكان الصدق نقيضه فيصدق كل عنقا طائر بالامكان ولا يمكن
 صدقه بالفعل وفيه نظر قال واما الشرطية اقول هذا في
 اللزومية واما الاتفاقية فان اخذت عامة لم ينعكس لجواز ان يكون الله
 كاذبا فلا يثبت صدقه على تقدير صدق التالى كما في قولنا ان كان الحمار
 فرسا فالانسان ناطق وان اخذت خاصة وان كان مفهومها يوافق
 النقيضين في الصدق فلا عكس لها لان العكس يجب ان يكون مغايرا للاصل
 بحسب المفهوم ولا مغايرة ههنا كما في التفضيلة فان مفهومها الحكم
 بصدق التالى على تقدير صدق المقدم بمجرى الاتفاق فخصولها العكس كقولنا فيه
 فائدة رائدة على الاصل واعتراض على انعكاس الموجبة اللزومية بانه صدق
 كلما وجدنا العشرة وجدت الثلاثة مع كذب قولنا يكون اذا وجدنا الثلاثة
 وجدت العشرة لزومية وجواب المنع اذ لا معنى بلزوم الجزئين ان يكون
 للمقدم دخل في اقتضاء اللزوم ونظ ان لتحقيق الثلاثة دخلا في اقتضاء
 لزوم تحقيق العشرة لا بعض من العشرة قال البحر الثالث اقول
 ذهب القدماء الى ان عكس النقيض عبادة عن جعل نقيض الجزء الثاني
 اولا ونقيض الجزء الاول ثانيا مع بقاء الكيف والصدق وحكم
 للوجبات في هذا العكس حكم السوالب وعكس المستوى وحكم
 السوالب ههنا حكم الموجبات حلية كانتا ومنفصلة حتى ان الموجبة
 الكلية تنعكس بنفسها والموجبة الجزئية لا تنعكس اصلا والسالبة
 كلية كانتا وجزئية لا تنعكس الا جزئية والتابع من الموجبات
 اعنى الرقتيتين والوجوديتين والممكنتين والمطلقة العامة
 لا تنعكس اصلا والبواقي تنعكس الى ما تنعكس اليه سواها بالعكس

المستوى الى غير ذلك من الاحكام وذلك بالدلائل والنصوص
 المذكورة ثم مثلاً اذا صدق كل ج ب صدق كل ما ليس ب ليس ج والا
 فبعض ما ليس ب ج وينعكس الى بعض ج ليس ب وقد كان الاصل
 كل ج ب هـ ف واعترض المتأخرون باننا لانسم انه لو لم يصدق كل
 ما ليس ب ليس ج ويصدق بعض ما ليس ب ج بل الصادق ج هو
 السالبة الجزئية اعني ليس كلما ليس ب ليس ج وهو اعلم من قولنا بعض
 ما ليس ب ج وصدق الاعمال لا يستلزم صدق الاخص فغير التعريف الى ما
 ذكره المص وهو انه عبارة عن جعل الاول من القضية نقيض الجزء الثاني
 من الاصل وجعل الجزء الثاني عين الجزء الاول مع الاصل مع مخالفة
 الاصل في اليجاب والسلب وموافقته في الصدق فالمراد بالقضية في
 تعريف القضية التي هي العكس والعبارة الواضحة انه عبارة عن جعل نقيض
 الجزء الثاني ولا عين الاول ثانياً مع الموافقة في الصدق والمخالفة في الكيف
 وتسميته عكس النقيض على تعريف القدماء ظاهراً لا باخداً فبعض
 الطرفين وعكسناهما بان جعلنا نقيض الثاني ولا ونقيض الاول ثانياً
 واما على تعريف المتأخرين فبالنظر الى الجزء الثاني من الاصل لا عكسنا
 نقيضه بان جعلناه اولاً قال واما الموجبات اقول على رأي المتأخرين
 حكم الموجبات في هذا العكس حكم السوالب في العكس المستوى فاد
 كانت كلية فالسبع منها اعني الوقتيتين والوجوديتين والممكنين
 والمطلقة العامة لا تنعكس اصلاً واللائمتان تنعكسان دائماً
 والوصفيات الاربعة لا تنعكس عرفية عامة لكن مع قيد الادولم
 والجزئية في الخاصتين والحفاظ في المتن وان كانت جزئية

فلما كان ههنا انعكاس عرقية خاصة مثلا اذا صدق بالضرورة
 او دائما بعض ج ب مادام ج لا دائما صدق ليس بعض ما ليس ب ج
 مادام ليس ب لا دائما لاننا نفرض ذات الموضوع اعني ما هو ج وب
 مادام ج لا دائما وقد ليس ب بالفعل ليفيد الاصل باللا بدوام
 وليس ج في جميع اوقات ليس ب والايمان ج في بعض اوقات
 ليس ب فيكون ليس ب في بعض اوقات ج وكان ب مادام ج
 هـ و ج بالفعل وهو ظ وان صدق على ذاته ليس ب
 وانه ليس ج في جميع اوقات كونه ليس ب صدق بعض ما ليس ب ج
 مادام ليس ب وهو الجزء الاول من العكس وان صدق على ذات ج بالفعل
 صدق بعض ما ليس ب ج بالاطلاق وهو الجزء الثاني اعني اللا بدوام
 فيلزم صدق العكس بحسبه اعني قولنا ليس بعض ما ليس ب ج مادام ليس
 ب لا دائما وهو المطر وغير الخاضعين من الموجبات الجزئية لانعكس لات
 اخصر الارباع اعني الدائمين والعامين هو الضرورية وتخصر التسبع
 اعني الوقتيتين والوجهيتين والممكنين والمطلقة العامة وشئ من الضرورية
 والوقعية لانعكس لصدق قولنا بالضرورة بعض الحيوان هو ليس بانثا
 مع كذب قولنا ليس بعض الانسان حيوان بالامكان العام والصدق قولنا
 بالضرورة بعض القمر ليس هو بمخفف وقتا التزيع لا دائما مع كذب ليس
 بعض المخفف بقمر بالامكان العام وعدم العكس الاخص بغيرهم انفسا لا
 (احال واما السوال) اقول السوال سواء كانت كلية او جزئية لانعكس كلية
 لجواز ان يكون تقيد المحمول اعم من الموضوع واشتاع بما يجاب الاخص لكل افراد الام
 كقولنا الاشئ من الانسان يحجر مع كذب كل ما ليس يحجر انسان فعكس السوال

باعتبار الكمية لا يكون الاجزئية واما باعتبار الجهة فالحق امتنان تنعكسان
 حينية مطلقة لانه اذا صدق بالضرورة او دائما لاشئ من ج ب او ليس
 ج ب ما دام ج لا دائما صدق بعض ما ليس ب ج حين هو ليس ب لان ذات
 الموضوع موجود بحكم الابدوام الذي هو ايجاب ففرضه يج فليس بالفعل
 وهو ظ ويج في بعض اوقات كونه ليس ب لانه كان ليس ب في جميع اوقات
 كونه ج فبعض ما ليس ج حين هو ليس ب وهو المظ وهذا لكن ذلك
 انما يكون عكسا لو لم يكن الاخصلا زما وههنا يلزم الحنية الالادائمة
 اما الحنية فلما مر والالادائمة اعني بعض ما ليس ب ليس ج بالاطلاق
 والا لكان ج دائما فيكون ليس ب دائما لدوام سلب الباء بدوام ثبوت الجيم
 وقد كان ب لا دائما هف ولا ادري كيف ذاهب هذا على المص وقد مر
 به في كثير من تصانيفه والوقتيتان والوجوديتان ينعكس مطلقا عامة احدا
 صدق لاشئ من ج ب او ليس بعض ج ب باحدى الجهات الاربع صدق بعض
 ما ليس ب ج بالاطلاق بالفرض وهو ان نفرض موضوع الاصل الموجود
 فليس ب بالفعل وهو ظ ويج ج بالفعل بحكم الابدوام فبعض ما ليس
 ب ج بالاطلاق وبالحلف ايضا اذ لو لم يصدق بعض ما ليس ب ج بالاطلاق
 لصدق لاشئ ما ليس ب ج دائما وينعكس بالعكس المستوي الى لاشئ من ج ليس
 دائما ويلزم كل ج دائما بوجود الموضوع بحكم الابدوام وقد كان الاصل
 لاشئ من ج ب هف ولا يتفق قيدا الابدوام واللا ضرورة الى العكس لصدق
 قولنا ليس بعض الانسان بلا كات لا بالضرورة مع كذب بعض الكاتبات
 لا بالضرورة لان كل كاتبات انسان بالضرورة (قال واما اوراق السوالب
 اقول ذهب المص الى ان انعكاس السوالب من افعليات البسيطة والمكثيرة

وانعكاس الشرطيات موجبة كانتا وسالبة غير معلومة لعدم الاطلاع على
دليل يوجب الانعكاس اما التساوي المحليات المذكورة فلهذا لم يستلزم
وجود الموضوع ليصح فرضه بج وإثبات شئ له حتى يتم طريق الفرض ولم يكن
الوجبة المحصلة لازمة للسالبة المعدولة حتى يتم طريق الخلف لكن قد بين
عدم انعكاسها بالنقيض فانه يصدق في الفعليات لاشئ من الخلال بعد الفرض
مع كذب قولنا بعض ما ليس بعد خلا بالامكان وفي الممكنين لاشئ من الخارج
بلا مركوب زيد بالامكان الخاص في الفرض المذكور مع كذب بعض ما هو مركوب
زيد فهو خارج بالامكان العام ضرورة صدق لاشئ من مركوب زيد بخارج الفرض
واما المتصلا الترتيبية فقد استدل على انعكاس الموجبة منها بانه اذا صدق
كلما كان اب مح مج صدق ليس البتة اذا لم يكن ج وكان اب نجعله صغرى
لاصل يستخرج قد يكون اذا لم يكن ج مج وهو مح او بعكسه الى قولنا قد يكون
اذا كان اب لم يكن ج مج وقد كان الاصل كلما كان اب مح مج فيلزم استلزام اب
للقيضين وهو مح لاستلزام اجتماع النقيضين وعلى انعكاس السالبة
منها بانه اذا صدق ليس البتة اذا كان اب مح مج صدق قد يكون اذا لم يكن ج
ج فاب فقد لا يكون اذا لم يكن ج د فاب والا لصدق ليس البتة اذا لم يكن
ج د فاب فقد لا يكون اذا كان اب لم يكن ج مج ويلزم قد يكون اذا كان اب مح
مج لان اب لم يكن مستلزما فليس ج وكان مستلزما لنقضه في الجملة والجملة
انما لا تستحال قولنا قد يكون اذا لم يكن ج مج مج فان الملازمة الجزئية ثابتة
بين كل امرين وان كانا نقيضين برهان من الشكل الثالث والاول وسط مجموع الامرين
هكذا كلما صدق هذا انشا ولا انشا صدق انه انشا وكلما صدق هذا انشا
ولا انشا صدق انه لا انشا فصدق ان الانسان قد يكون اذا صدق انه انسان صدق

انه لا انسان وقد عرفت ما فيه ولا تم استحالة استلزام اب للنقيضين فانه
يجوز ان يكون محالا والمحال جاز ان يستلزم المحال ولا تم ان قولنا
قد لا يكون اذا كان اب لم يكن ج ج يستلزم قولنا قد يكون اذا كان اب مح
ج لجواز ان لا يكون الشيء مستلزما لاحد النقيضين فان اكل زيد لا يستلزم
اكل عمرو ولا عدم اكله واما الاتفاقيات فان كانت موجبة فنعكسها
اعني اذا صدق كلما كان او قد يكون اذا كان اب مح ج اتفاقا يلزم صدق
عدم موافقة عدم ج ج لـ ب في كل الازمنة ان كان الاصل كليا وفي بعضها
ان كان جزئيا والا لزم صدق عدم موافقة ج ج لـ ب في بعض الازمنة
التي كان ج ج موافقا فيها فيلزم موافقة الشيء للنقيضين ويلزم منه
صدق للنقيضين في الواقع وهو مح وان كانت سالبة لا ينعكس اصلها
لا يلزم من سلب موافقة ج ج لـ ب موافقة عدم ج ج لـ ب لجواز ان يكون
ذلك السلب لعدم اب واما المفصلات فلا تنعكس اذ لا يلزم من ثبوت
المعانة بين امرين سلب المعانة بين نقيضين عني الآخر لجواز معانة
الشيء الواحد للنقيضين وكذلك لا يلزم من سلب المعانة بين امرين ثبوت
المعانة بين نقيضين احدهما وعني الآخر لجواز ان يكون الشيء الواحد معانا
لشيئين من النقيضين كاكل زيد فانه لا يعاند اكل عمرو ولا عدمه كما ذكره
المص في الجامع وبه تبين ان مراده بالشرطيات ههنا غير الاتفاقيات
وان ليس مذهبه التوقف في الانعكاس وعدمه بل المقارن الانعكاس غير معلوم
ولكن في بعضها عدم الانعكاس معلوم (قال الجشار الرابع) اقول قد جبر
عادة القوم الاستقصاء في استلزام الشرطيات نفيا وابثاتا لكن لفظة
مدواد اقصر المص على قليل من ذلك وهو ان المتصلة للزومية الموجبة

الكلية يستلزم منفصلة موجبة كلية مانعة الجمع مركبة من عين مقد
 المتصلة ونقيض تاليها وليستلزم منفصلة موجبة كلية مانعة الخلو
 من نقيض مقدم المتصلة وعين تاليها حال كون المفصلين اعني مانعة
 الجمع ومانعة الخلو متعاكسين على المتصلة الموجبة الكلية في اللزوم
 بمعنى ان كل منفصلة موجبة كلية مانعة الجمع يستلزم متصلة
 موجبة كلية مقدما غيرا حد جزئي المنفصلة وتاليها نقيض الآخر
 وكل منفصلة موجبة كلية مانعة الخلو يستلزم متصلة موجبة
 كلية مقدما نقيض احدى جزئي المنفصلة وتاليها عين الآخر
 ج متعاكس على ب في اللزوم اذا كان ج مستلزما لب كما ان ب مستلزم
 له والى برهان الجمع اشار بقوله والابطال اللزوم والانفصال
 يعني اذا كان بين الامرين لزوم كل فلو لم يكن بين عين اللزوم ونقيض
 اللازم منع جمع لجاز اجتماعهما فيثبت المزوم مع عدم اللازم فلا
 اللازم لازما ولو لم يكن بين نقيض المزوم وعين اللازم منع خلو فلا
 ارتفاعهما فيثبت المزوم بدون اللازم فلا يكون اللازم لازما اذا كان
 بين الامرين منع جمع كلياً فلو لم يكن عين كل واحد منها مستلزما لنقيض
 الآخر لجاز ثبوت اجماع مع عين الآخر فلا يكون بينهما انفصال على سبيل
 منع الجمع وان كان بين الامرين منع خلو فلو لم يكن نقيض كل واحد منها
 مستلزما لعين الآخر لجاز ثبوت نقيض واحدما على تقدير نقيض الآخر فلا يكون
 بينهما انفصال على سبيل منع الخلو ولما كان كل من منع الجمع ومنع الخلو مستلزما
 لاتصالين وكانت المنفصلة الحقيقية مشتملة على منع الجمع ومنع الخلو
 جميعا لزمت استلزامها اربع مشمولات اثنتان مقدما عين احد الجزئين

وتاليها نقيض الآخر واشتاتان بالعكس اذ لو لم يكن عين كل من الجزئين مستلزما
لنقيض الآخر لم يكن بينهما منع الجمع ولو لم يكن نقيض كل منهما مستلزما لمعين
الآخر لم يكن بينهما منع الخلو مثلا قولنا اما ان يكون هذا العبد ذو جأ او فرجا
يستلزم قولنا كلما كان زوجا لم يكن فرجا وكلا كان فرجا لم يكن زوجا
وكلاما لم يكن زوجا كان فرجا وكلاما لم يكن فرجا كان زوجا وكل واحد من مانعة
الجمع ومانعة الخلو مستلزما لآخرى من نقيض الجزئين يعني ان منع الجمع
بين امرين مستلزم منع الخلو بين نقيضيهما اذ لو جاز الخلو عن النقيضين لجاز
اجتماع العيين فيبطل منع الجمع وكذا منع الخلو بين امرين يقتضي منع
الجمع بين نقيضيهما اذ لو جاز اجتماع النقيضين لجاز ارتفاع العيين فيبطل
منع الخلو مثلا اقامه قايما ان يكون الشيء انسانا او فرسا مانعة الجمع
مهد قايما ان يكون الانسا قايما او لا فرسا مانعة الخلو وبالعكس (قال
المقالة الثالثة) اقول لما كانت العمدة فلا يصال الى التصديقي هو
القياس وضع المقالة له وجعل الاستقراء والتخييل من المحققات والقبول
قول مؤلف من قضايا متى سلمت لزومها لذاتها قول آخر والمراد بالقول
الاولي المؤلف المعقول اذ اجعلنا التعريف للقياس المعقول والمؤلف
الملفوظ اذ اجعلنا التعريف للقياس الملفوظ ولزوم القول الآخر
عن المعقول ظ واما عن الملفوظ فباعثا راء يدل على المعقول فان
القياس الملفوظ ليس بقياس من حيث انه دال على معنى معقول فالملفوظ
بالقضايا يستلزم تعقل معانيها بالنسبة الى العالم بالوضع وتعقل
معانيها على تقدير التسليم يستلزم النتيجة فالمراد بالقول الآخر المؤلف
المعقول قطعا لان التلفظ بالنتيجة لا يلزم من التلفظ بالقضايا

ولأن تغفل معانيها وذكر القول لأنه جنس القياس وذكر المؤلف
 ليتعلق به قوله من القضايا والمراد بالقضايا ما فوق الواحد فيخرج
 عن حد القياس القضية الواحدة المستلزمة لعكسها المستوي وعكس
 نقيضها أما خروج القضية البسيطة فظ وأما خروج المركبة فلأنه
 إنما يقال لها في العرف أنها قضية واحدة مركبة عن قضيتين ولا يقال
 أنها قضيتان وهذا يدفع الاعتراض على تعريف القياس فإنه يشمل
 القضية المركبة المستلزمة لعكسها أو عكس نقيضها وقوله سلمت
 إشارة إلى أن مقدمات القياس لا يجب أن يكون مسلمة أي مقبولة بل لو كانت
 منكورة لكنها بحيث لو سلمت لزم عنها النتيجة ففي قياس فيدخل في
 التعريف القياس الصادق المقدمات وغيره وقوله لزم يخرج الاستقراء
 والتمثيل فإن تسليم المقدمات فيها لا يستلزم النتيجة لكونها ظنيات وقوله
 عنها يخرج ما يستلزم قول آخر بحسب خصوص المادة كما في قولنا
 لا شيء من الإنسان يحجر وكل حجر جاد فإنه يلزم منه لا شيء من الإنسان
 يجاد لكن لا من نفس القضايا وقوله لذاتها احترام عما يستلزم قولاً
 آخر بواسطة مقدمة غريبة أما اجنبية أي غير لازمة من المقدمات
 كما في قولنا أ مساو ب وب مساو ج فأ مساو ج بواسطة
 صدق كل مساو المساوي مساو فإنه لو لم يصدق مثل هذه المقدمة
 لم يصدق القول الآخر كما في قولنا انصف لب وب نصف ج فإنه لا يلزم
 نصف ج إذا يصدق أن نصف النصف نصف وأما غير اجنبية أي
 يكون لازمة من المقدمات كما في قولنا جرد الجوهر يوجب ارتفاع الجوهر فإنه
 ارتفاع الجوهر وكل ما ليس بجوهر لا يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر فإنه

يلزم منها ان جزء الجوهر جوهر لكن بواسطة عكس نقيض المقدمة
 الثانية وهو قولنا كل ما يوجب ارتفاع ارتفاع الجوهر فهو جوهر مع انه
 ليس بقياس بالنسبة الى هذه القضية اللازمة وفسروا المقدمة
 الغريبة بما يكون حدودها مغايرة لحدود مقدمات القياس
 حتى تدخل فيه القياسات البنية بطريق العكس المستوي ويخرج
 المبتين بطريق عكس النقيض وسبب ذلك انهم اعتقدوا وجوب
 تكرار الحد الاوسط وهو حاصل في المبتين بالعكس المستوي دون
 عكس النقيض ودون قياس المساواة وهذا الوجوب مما لا يقتضيه
 تعريف القياس وقوله آخر اشارة الى وجوب مغايرة النتيجة لكل
 من المقدمتين لان النتيجة مطلوب غير مفروضة التسليم بخلاف المقدمة
 وقيل لانه لو لم يعتبر المغايرة لزم ان يكون كل قضيتين قياسا كقولنا
 كل انسان حيوان وكل حجر جماد فانه يستلزمان احدهما ضرورة استلزام
 الكل للجزء وفيه نظر لانها لا تلام انها لازمة من المقدمتين فان معنى التلزم
 عنهما ان يكون لهما دخل في ذلك وظاهر ان المقدمة الاخرى لا تدخلها
 في ذلك فان قيل قولنا كل انسان حيوان وكل حيوان حيوان ينبغي كل
 انسان حيوان مع انه غير الصغرى قلنا لانهم ان هذا قياس ولو سلم
 فالمغايرة محققة فان هذه المقدمة في القياس مشروطة بان تكون
 مؤلفة مع الاخرى تاليفا مخصوصا بان يتقدم عليها والنتيجة ليست
 كذلك وهذا بخلاف مثل قولنا كل انسان حيوان وكل حجر جماد
 فانه لا يشترط فيه وصف وتاليف مخصوص قال وهو استثنائي
 اقول ان كان عين النتيجة او نقيضها مذكورا بالفعل في القياس

يسمى القياس استثنائيا لاشتماله على حرف الاستثناء اعني لكن قولنا
ان كان هذا جسما فهو متحيز لكنه جسم ينتج انه متحيز وهو مذکور بالفعل
في القياس ولكنه ليس بمتحيز ينتج انه ليس بجسم ونقيضه مذکورة بالفعل
في القياس والاي يسمى اقترانيا لما فيه من اقتران الحدود وانما قال
بالفعل لان النتيجة مذکورة بالقوة في الاقتران ايضا لانه مشتمل
على مادة النتيجة اعني الموضوع والمحول ومادة الشيء يكون الشيء معها
بالقوة فان قيل اشتمال القياس على النتيجة بالفعل ينافي وجوب مغايرة
النتيجة لكل من مقدمات القياس على ما رفي الترفيق قلنا لا مضافة فان
النتيجة في قولنا مثلا ان كان هذا جسما فهو متحيز لكنه جسم هي القضية
الحالية المتصلة للصدق والكذب اعني قولنا هذا متحيز وهو مغاير لكل من
مقدمي القياس لان المقدمة الاولى هي الشرطية المشتملة على الحكم بلزوم
التالي للمقدم اعني قولنا ان كان هذا جسما فهو متحيز لانفس التالى والمقدمة
لا تليس بقضية وللمقدمة الثانية فهي قولنا لكنه ليس بجسم وتعني كون النتيجة
مذکورة بالفعل في القياس انها باجرائها المادية وهيئتها التاليفية مذکورة
فيه وان طرأ عليها ما اخرجها عن كونها قضية وعن احتمالها الصدق والكذب
قال وموضوع المطر اقول ببيان هذه الاختلاطات على ما ذكره بما يختص
بالاقتران في الحلي فكان الانسبان ينقسم الاقتران الى اولي الحلي والشرطي ثم
بين ذلك في الحليتين او ان يقول بدلا الموضوع والمحول المحكوم عليه وبه ليعم
الحلي والشرطي ووجه تسمية الموضوع بالاصغر والمحول بالاكبر ان الموضوع
في الغالب احصى فيكون اقلا افرادا والمحول اعلم فيكون اكثر افرادا ووجه
تسمية المحل المذكور بالاوسط انه متوسط بين الاصغر والاكبر لئلا يلقا فيخفى

العلم بالاشراج فانا القياس انما ضبط قواعد وعرف احكامه اذا اشتمل على
 حد مكرر بين طرفي الخط فان قلت الحد الاوسط في الشكل الاول والرابع
 ليس بمكرر لانه اذا وقع محمولا فالمراد به المفهوم وانا وقع موضوعا فالمراد
 به الذات قلت اذا قلنا كل مثلك شكل فلا يخفى ان ليس بالمعنى ان كل فرد من افراد
 المثلث وهو عين مفهوم الشكل فانه نظ البطلان بل المعنى ان كل فرد من
 افراد المثلث يصدق ويقال عليه مفهوم الشكل نصر على ذلك الشيخ في
 كتبه حيث قال اذا قلنا كل مثلك شكل فعناه ان ما يقال له المثلث فهو
 بعينه يقال له الشكل وانا كما ان المعنى كل مثلك مقول وصادق عليه الشكل
 ثم قلنا وكل شكل كذا بمعنى كل ما يقال له ويصدق عليه الشكل فهو كذا
 كان تحريرا للحد الاوسط بخلاف ما اذا قلنا مورد التقسيم الى الصغرى
 المقصديق هو العلم وكل علم ما تصور او تصديق فان معنى الصغريات
 مورد التقسيم هو عين مفهوم العلم لا ما يصدق عليه مفهوم العلم ومعنى الكبرى
 ان كل ما يصدق عليه العلم فيكذلك لا يتكرر الاوسط ولا ينبع والاحكام ان
 اريد بكون المحمول هو المفهوم ان ذات الموضوع عين مفهوم المحمول ففساده ظوآن
 اريدانه يصدق عليه مفهوم المحمول فكرر الاوسط في الشكلين ظ قال
 واقترانا الصغرى اقول التحقيق ان القياس باعتبار ايجاب مقدميه
 المقترنين وسلبيهما وكليتهما وجزئيهما يسمى قونية وضربا وباعتبار الهية
 الحاصلة عن كيفية وضع الحد الاوسط عند الاصغر والاكبر من جهة كونه
 موضوعا لهما او محمولا يسمى شكلا فقد يستحد الشكل مع اختلاف الضرب كما في
 ضروب الشكل الاول وقد يكون بالعكس كالوجهين الكليتين مثلا من
 الشكل الاول والثالث والاشكال اربعة لان الحد الاوسط ان كان محمولا

في الصغرى وموضوعها في الكبرى فهو الشكل الاول لان الوارد على النظم
 الطبيعي اعني الانتقال من الاصغر الى الاوسط ثم من الاوسط الى الاكبر
 وهوبين الانتاج والمنج للمطالب الاربعة وان كان محولا فيما فهو الثاني
 لموافقة الاول في الصغرى التي هي اشرف المقدمتين لاشتماله على الاصغر
 اعني الموضوع التي لاجله يطلب المحول وكونه منجيا للشكل الذي هو اشرف من
 كان سلبا من الجزئين فان كان ايجابا بالان الكلي انفع في العلوم وادخل تحت
 الضبط وان كان موضوعا فيما فهو الثالث لموافقة الاول والكبرى وان
 كان موضوعا في الصغرى محولا في الكبرى فهو الرابع الذي يخالف الاول في
 المقدمتين جميعا ولذا كان بعيدا عن الطبع جدا حتى اسقطه بعضهم
 عن درجة الاعتبار قال اما الشكل الاول اقول يشير هنا الى شرائط
 الاشكال بحسب الكمية والكيفية وبورود فصل المختلطات لبيان شرائطها
 بحسب الجهة وهذه الشرائط شرائط لقياسه الاشكال حتى لو انشئ شيء
 منها لم يكن المذكورات اقيسة لعدم لزوم القول الاخر عنها فالشكل الاول
 شرطه اما بحسب الكيفية فايجابا للصغرى لان الحكم في الكبرى انما هو على ما ثبت
 له الاوسط فان الحكم في الصغرى بسبب الاوسط عن الاصغر لم يدخل الاصغر
 تحت ما ثبت له الاوسط فلم يتعد حكم الكبرى اليه كقولنا لا شيء من الانسان يفر
 وكل فرس صhal فان قيل اذا كانتا صغرى سالبة يجعل موضوع الكبرى
 ماسلب عنه الاوسط وح يتحقق الانتاج كقولنا لا شيء من ج ب وكل م ليس ب
 فهو يشترط كل ج آ قلنا لو سلم الانتاج فهذا انما يكون هو الشكل الاول اذ كان موضوع
 الكبرى اعني ماسلب عنه ب محولا في الصغرى وح يكون موجبة سالبة المحول
 اعني كل ج ليس ب ولا نزاع في انتاجها صغرى واما بحسب الكمية فكلية الكبرى

اذ لو كانت جزئية بلزم اندراج الاصغر تحت الاوسط لجواز ان يكون البعض المحكوم
 عليه بالاوسط غير المحكوم عليه بالاكبر كقولنا كل انسان حيوان وبعض الحيوان
 فوس فان قيل يشترط تعيين ذلك البعض حتى يتحقق الانشاج قلنا يحيد
 القضية شخصية او كلية باعتبار ذلك البعض ولا نزاع في انشاجها كبرى
 فان قلت هذا الشكل يشتمل على دور لان العلم بمحصل النتيجة فيه موقوف
 على العلم بكلية الكبرى اعني بثبوت الاكبر لكل واحد من افراد الاوسط التي
 من جنسها الاصغر فيلزم توقف العلم بالنتيجة على العلم بثبوت الاكبر للاصغر
 وهو عين النتيجة مثلاً اذا قلنا كل انسان حيوان وكل حيوان جسم لا يعلم
 النتيجة اعني كل انسان جسم مالم يعلم ان كل ما يصدق عليه الحيوان
 من الانسان والفرس وغيرها وهو جسم وهذا مح قلنا الحكم يختلف
 باختلاف الموضوع من حيث الوصف فالمطلوب المجهول هو الحكم بالاكبر على ان
 الاصغر باعتبار كونها من افرادها الاوسط ولا امتناع في توقف الاول
 على الثاني مثلاً يعلم في الكبرى ثبوت الجسم كزيد وعمرو وغيرها من حيث انها من
 افراد الحيوان والمطلوب ثبوت الجسم بها من حيث انها من افراد الانسا قال وضوبه
 اقول المهمة في حكم الجزئية والمخصوصية في حكم الكلية لانشاجها كبرى
 لهذا الشكل كقولنا هذا زيد وزيد انسان على انه لا بحث في العلو
 عن الجزئيات فكل من الصغرى والكبرى يكون احدي المحصورات الاربع
 فتكون الضروب الممكنة الانعقاد في كل شكل ستة عشر حاصلة من
 ضرباربعة لكن المنتج في هذا الشكل بحسب الشرطين المذكورين اربعة
 اما بطريق الاسقاط فلان ايجاب الصغرى اسقط ثمانية حاصلة من ضرب
 الصغرى بالسالبة الكلية او الجزئية في الكبريات الاربع وكلية الكبرى

اسقطت اربعة حاصلة من ضرب الكبيرين الجزئيين في الصغرى
 من الموجبتين واما بطريق التحصيل فلان الصغرى الموجبة اما كلية
 او جزئية والكبرى الكلية اما موجبة او سالبة والحاصل من ضرب
 الاثنين اربعة ووجه ترتيب الضروب على الوجه المذكور في الكتاب
 ان الايجاب الوجودي اشرف من السلب العدمي والكلية التي هي انفع
 واضبط واشمل اشرف من الجزئية وشرف كلية لكونه من هذه الجهات
 المتعددة ازيد من شرف الايجاب فان اشرف المحصورات الموجبة الكلية
 ثم السالبة الكلية ثم الموجبة الجزئية فروعى من ترتيب الضروب
 تقديم الاشرف فالاشرف من جهة المقدمات والنسائج (قال واما
الشكل الثاني) اقول شرط الشكل الثاني بحسب الكيفية اختلاف
 مقدمته بالايجاب والسلب وبحسب الكمية كلية الكبرى او لوافقا
 والايجاب والسلب وكانت الكبرى جزئية لزم الاختلاف الموجب لعدم
 الانتاج وذلك الاختلاف هو صمد والقياس الوارد على صورة تارة مع
 ايجاب النتيجة واخرى مع سلبها وهو يدل على ان النتيجة ليست لازمة
 لذاته لاسيما له اختلاف مقتضى الذات اما بآثار الاختلاف عند اتفاق
 المقدمتين ايجابا فقولنا كل انسان حيوان وكل ناطق او كل فرس حيوان
 وسلبا فقولنا لا شئ من الانسان يحجر ولا شئ من الفرس ولا شئ من
 الناطق يحجر واما عند جزئية الكبرى ففي موجبتها فقولنا لا شئ من
 الانسان بفرس وبعض الحيوان وبعض الصاهل فرس وفي سالبها
 فقولنا كل انسان حيوان وبعض الجسم وبعض الحجر ليس بحيوان (قال
 وضروبه) اقول الضروب المنتجة للشكل الثاني ايضا اربعة اما بطريق
 الحذف فلان اختلاف المقدمتين بالكيف اسقط ثمانية اعني الموجبتين

كليتين كانتا اوجزئيتين او الصغرى كلية والكبرى جزئية او بالعكس
 والسالبتين كذلك وكلية الكبرى اسقطت اربعة اعني الكبرى
 الجزئية السالبة مع الموجبتين والموجبة مع السالبتين واما بطريق
 التحصيل فلان الكبرى الكلية ان كانت سالبة فمع الصغرى مع الموجبتين
 وان كانت موجبة فمع السالبتين الاول من موجبة كلية صغرى سالبة
 كلية كبرى ينتج سالبة كلية كقولنا كل ج ب ولا شيء من ا ب فلا شيء
 من ج ا بالخلف والعكس اما الخلف فبان يؤلف قياس من الشكل الاول
 صفراء وكبراء كبرى الاصل فاذا النتيجة سالبة فقيضها موجبة وكبرى الاصل
 كلية فيحصل ايجابا للصغرى فكلية الكبرى مثلا لو لم يصدق لا شيء
 من ج المصدق وبعض ج انضم الى لا شيء من ا ب ينتج بعض ج ليس ب
 وقد كانت الصغرى كل ج ب هـ فصورة القياس بديهية الانتاج فالخلف
 من المادة وليست من الكبرى لانها مفروضة الصدق فيكون من الصغرى
 اعني نقيض النتيجة فيكون النتيجة حقيقة ضرورة استناع كذا القفيض
 واما العكس فبان يعكس الكبرى ليرجع الى الضرب الثاني من الشكل الاول
 فان هذا الشكل انما يخالف الاول في الكبرى الضرب الثاني من سالبة
 كلية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة كلية ولا شيء من ج ب
 وكل ا ب فلا شيء من ج ا بالخلف كما مر وبالعكس الصغرى وجعله كبرى
 ثم عكس النتيجة هكذا كل ا ب ولا شيء من ج ب ينتج لا شيء من ا ج وبالعكس
 الى لا شيء من ج ا دائما لا يعكس الكبرى لانها موجبة فعكسها يكون جزئية
 فلا يصلح كبرى في الشكل الاول الضرب الثالث من موجبة جزئية
 صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية بعض ج ب ولا شيء

من اب فبعض ج ليس ا بالخلف وبعكس الكبرى كما مر في الاول
وبالافراض وهوان نفر من موضوع الصغرى بج فيحصل مقدمات
احدها كل ج ب ولا شئ من ا ينتج من اول هذا الشكل لا شئ من
ج ا ثم يعكس المقدمة الثانية الى بعض ج ب ونضه الى نتيجة القياس الاول
هكذا بعض ج ب ولا شئ من ج ا ينتج من الشكل الاول بعض ج ليس ا
وهو المظا الضرب الرابع من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى
ينتج سالبة جزئية بعض ج ليس ب وكل ا ب فبعض ج ليس ا بالخلف
وهو ظ ولا يمكن بيانه بعكس الكبرى لانه جزئي لا يصلح كبروية الشكل
الاول ولا بعكس الصغرى لان السالبة الجزئية لا يعكس على الاطلاق
وبتقدير الانكاس لا يقع في كبرى الشكل الاول فاما الافراض فتحتاج
الى وجود الموضوع ليصح فرضه شيئا ويحل عليه بالايجاب فلا يصح في هذا
الضرب الا اذا كانت السالبة الجزئية مركبة ووجه ترتيب الضرورة
الاربعة اذ لاولين ينتجان التالى فقدما على الاخيرين والاشتمال
الاول والثالث على صغرى الشكل الاول قدما على الثاني والرابع (قال
واما الشكل الثالث) اقول شرطا الشكل الثاني بحسب الكيفية ايجابا
الصغرى لان الحكم على تقدير سلبها انما يكون لمباينة الكلية
او الجزئية بين الاصغر والاوسط المحكوم به بالاكبر ايجابا
او سلبا والحكم على احد المتباينين لا يوجب الحكم على الآخر فلهذا حصر
الاختلاف الموجب للعمق كقولنا عند ايجاب ا ببرى لا شئ من الاثنان
بفرض وكل انسان حيوان او ناطق وعند سلبها لا شئ من الانسان
بفرض ولا شئ من الانسان بصها او جاد والحق في الاولين الايجابا

والاخيرين السلب وتجب الكلية كلية احد المقدمتين والالجازان
 يكون من الاوسط البعض المحكوم عليه بالاصغر غير البعض المحكوم عليه
 بالاكبر فلا يلزم تعدية الحكم الى الاصغر وهذا يتحقق الاختلاف
 كقولنا في ايجاب الكبرى بعض الحيوان ضاحك وبعض الحيوان ناطق
 او فرس وفي سلبها بعض الحيوان ضاحك وبعض الحيوان ليس بناطق
 او صهايل فضرورية النتيجة بمقتضى الشرطين سنة اما بطريق الخلف
 فلان ايجاب الصغرى اسقط ثمانية كما مر في الاول وكلية احدها
 اسقطت الصغرى الموجبة الجزئية مع الجزئيتين. واما بطريق التصدير
 فلان الصغرى الموجبة اما كلية او جزئية والكلية يتبعها المحصورات
 الاربعة والجزئية مع الكليتين ونتيجة هذا الشكل لا يكون كلية
 لان احد الضروب النتيجة لا ايجاب هو المركب من موجبتين كلتاهما
 واحضر الضروب النتيجة للسلب هو المركبة من مرجبة كلية وسالبة
 كلية وهما لا يتجان الكلية لجواز ان يكون الاصغر اعظم من الاكبر فلا يلزم
 حمل الاكبر عليه كليا لا ايجابا ولا سلبا كقولنا كل انسان حيوان وكل
 انسان ناطق ولا شئ من الانسان بفرس وطرق بيان اشراج هذا الشكل
 ثلثة احدها الخلف ويجرى في الضروب كلها وطريقه ان يجعل
 نقيض النتيجة الكلية كبرى وصغرى القياس لا ايجابها صغرى ليحصل
 قياس من الشكل الاول ينتج لما ينافيه كبرى القياس المفروضة الصدق
 وهذا ناشئ من كذب نقيض النتيجة فيلزم صدق النتيجة الثاني
 انعكس اما عكس الصغرى فجري في الاربعة المتقدمة ليرجع الى الشكل
 الاول فان هذا الشكل انما خالف الاول بكون الاوسط في صغره

موضوعا والاصغر محجولا والاوّل بعكس ذلك فبعكس الصغرى يصير
الشكل الاول وينتج النتيجة المطلوبة ولا يجري في الخامس والسادس
لان كبرها جزئية فلا يصلح كبروية الشكل الاول واما عكس الكبرى
فيجري في الخامس والاوّل ايضا بان يجعل عكس الكبرى صغرى
وصغرى الاصل كبرى ثم بعكس النتيجة مثلا اذا صدق كل ج ب
وبعض با فنقول بعض ا ب وكل ب ج فبعض ا ج وينعكس الى بعض
ج ا وهو المطلب وكذا في الاول ولا يجري في الاربعة الباقية
اما في الثاني والرابع والسادس فان عكس الكبرى فيها سالبة
فلا يصلح لصغرية الشكل الاول واما في الثالث فلان صغرها جزئية
فلا يصلح كبروية الشكل الاول واما في الثالث فلان صغرها جزئية
فلا يصلح كبروية الشكل الاول الثالث افتراض وقل ما يستعملونه
في الكليات فلهذا بينوا الاربعة الاخيرة دون الاولين واما في الثالث
والرابع ففي الصغرى مثلا اذا صدق بعض ب ج وكل ب ا فترض
موضوع الصغرى الاولى صغرى ج ج وكل ج ب وكل ج ج يجعل
المقدمة الاولى صغرى فكبرى القياس هكذا كل ج ب وكل ب ا فكل
ج ج يجعلها كبرى للمقدمة الثانية هكذا كل ج ج وكل ج ج وكل ج ج
ينتج من اول هذا الشكل ليس ج ا ب وهو المطلب وهكذا في الرابع واما
في الخامس والسادس ففي الكبرى مثلا اذا صدق كل ب ج وبعض ب ا فترض
موضوع الكبرى ج ج وكل ج ب وكل ج ج يجعل المقدمة الاولى صغرى
وصغرى القياس كبرى لينتج ج ج يجعل صغرى للمقدمة الثانية هكذا
كل ج ج وكل ج ج ا ينتج من اول هذا الشكل بعض ج ا وهو المطلب

وهكذا في السادس الا انه يشترط ان يكون التسالبة فيه مركبة ليمتقن
وجود الموضوع فيصح فرضه شيئا معينا مثلا اذا صدق كل ب ج وبعض
ب ليس ا لارائنا اننا نفرض موضوع الكبرى ب ج كل ب ج ولا شيء من ج
بضم الاولى الى كل ب ج لينتج كل ب ج بجعله صغرى للثانية هكذا كل
ب ج ج ولا شيء من ب ج ا لينتج من ثا في هذا الشكل بعض ج ليس ا وهو
المطلوب ووجه ترتيبه الصواب ان الاول اخضر منتجات الایجاب والثلة
اخضر منتجات السلب والاخضر اشرف ثم قدم الثالث والرابع على
الاخيرين لاستعمالها على كبرى الشكل الاول والثالث على الرابع للايجاب
كلنا ماس على السادس وترتيب الرابع والخامس ههنا عكس ما في
الكشف لانه جعل الموجبة الكلية مع الموجبة الجزئية رابعا والثوية
والموجبة الجزئية مع التسالبة الكلية خامسا نظرا الى تقديم الموجبات
الخاصة (قال واما الشكل الرابع) اقول يشترط في انتاج الشكل
الرابع بحسب الكمية والكيفية اما ايجاب المقدمتين مع كلية الصغرى
واما اختلافهما بالكيف مع كلية احديهما اذ لم يتمتقا احدا من
بل انقيا جميعا الزمر احدا لأمور الثلاثة اما سلب المقدمتين واما
ايجابهما مع جزئية الصغرى واما اختلافهما بالكيف مع كونهما جزئيتين
والكل عقيم اما الاول فكقولنا لا شيء من الانسان بفرس ولا شيء
من الحمار او من الصاهل بانسان واما الثاني فكقولنا بعض الحيوان
انسان وكل ناطق او كل فرس حيوان واما الثالث فكقولنا في ايجاب
الصغرى بعض الناطق انسان وبعض الحيوان او بعض الفرس ليس ناطق
وفي ايجاب الكبرى بعض الانثى ليس بفرس وبعض الحيوان او بعض

الناطق انسان فضرورة النتيجة باعتبار هذا الاشتراط ثمانية اما بطريق
 الحذف فلسقوط اربعة بعقم السالبتين واثنين بعقم الموجبتين
 مع جزئية الصغرى واثنين بعقم المختلفتين الجزئيتين واما بطريق
 التحصيل فلان الصغرى الموجبة الكلية مع المحصورات الاربع والصغرى
 السالبة الكلية مع الموجبتين والصغرى الموجبة الجزئية مع السالبة
 الكلية والصغرى السالبة الجزئية مع الموجبة الكلية تكون ثمانية
 الموجبتان الكليتان لكونه اشرف الجمع ثم الموجبتان مع جزئية الكبرى
 لا شراكه الاولى في ايجاب المقدمتين الكليتان مع سلب الصغرى لا تزداد
 الى الشكل الثاني بعكس الصغرى الكليتان مع ايجاب الصغرى
 لكونه اخص من الخامس اعني الموجبة الجزئية الصغرى والسالبة الكلية
 مع سالبة جزئية لاشتماله على صغرى الشكل الاول وارتداده الى الشكل
 الثاني موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى لا تزداده الى
 الشكل الاول في الجملة لاشتماله على الايجاب الكلي بخلاف الثامن اعني
 سالبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى وطرق البيان ستة الاول
 التبديل ويسمى القلب ايضا وهو ان يعكس الترتيب اى يجعل الصغرى
 كبرى والكبرى صغرى ليرجع هذا الشكل الى الشكل الاول لتخالفهما في
 كلتا المقدمتين ثم عكس النتيجة وهذا يجري في الاول والثاني و
 الثالث والثامن دون الباقية لان صغرها جزئية فلا يصح لكبروتها
 الشكل الاول الثاني عكس المقدمتين ليرجع الى الشكل الاول ويجرى في
 الرابع والخامس كقولنا كل ب ج ولا شئ من ا ب فبعض ج ب ولا شئ من ب ا
 فبعض ج ليس ا وكذا الخامس ولا يجري في غيرها لانفاء شرائط انتاج

الشكل الاول ٢ عكس الصغرى ليرتد الى الشكل الثاني وذلك في الضرب
 السادس كقولنا في بعض ب ليس ج وكل ا ب بعض ج ليس ب وكل ا ب
 ينتج من الثاني بعض ج ليس ا ويجري في الرابع والخامس ايضا لكنه لما
 امكنهم البيان بالشكل الاول تركوا ذلك ولا يجري في الاولين لعدم الاختلاف
 في الكيف ولا في التاك لان الشكل الثاني لا ينتج الجزئية ولا في السابع
 والثامن لانهما جزئية لا يصلح لكبروية الشكل الثاني ٣ عكس الكبرى
 ليرتد الى الشكل الثالث وذلك في السابع كقولنا كل ب ج وبعض ا ليس ب
 كل ب ج وبعض ب ليس ا ينتج من الثالث بعض ج ليس ا ويجري في الاولين والرابع
 والخامس ايضا لكنهم لم يلتفتوا اليه لمثل ما مر ولا يجري في الثالث والسادس
 والثامن لامتناع سلب الصغرى في الشكل الثالث الخامس للتحلف بان نضم نقيض
 النتيجة الى احدى مقدمتي القياس لينتج نتيجة ينعكس الى ما ياتي في المقدمة
 الاخرى اما في الضربين الاولين فيجعل نقيض النتيجة الكلية كبرى
 وصغرى القياس لا يجابها صغرى لينتج ما ينعكس الى منا في الكبرى مثلا
 اذا صدق كل ب ج وكل ا ب صدق بعض ج ا والا فلا شئ من ج ا يجعلها
 كبرى كقولنا كل ب ج ينتج لا شئ من ب ا وينعكس الى لا شئ من ا ب وقد كان
 الكبرى كل ا ب هدف واما في الثالث والرابع والخامس والسادس فيجبر
 نقيض النتيجة لا يجابها صغرى وكبرى القياس لكليتها كبرى لينتج ما
 ينعكس الى منا في الصغرى مثلا اذا صدق لا شئ من ب ج وكل ا ب فلا شئ
 من ج ا والا فبعض ج ا نضبه الى كل ا ب ينتج بعض ب وينعكس الى بعض
 ب ج وقد كانت الصغرى لا شئ من ب ج هدف ولا يجري في الاخيرين لصعوبة
 كبرى الشكل الاول جزئية السادس الافتراض وهو يجري في الثاني والثالث

اما في الثاني عني قولنا كل ب ج وبعض اب ففرض موضوع الكبرى ب ج وكل
 ب ج او كل ب ج ينتج من اول هذا الشكل بعض ب ج وكل ب ج ينتج من الشكل
 الاول بعض ب ج وهو المطر وان شئت ضمت الثانية الى الصغرى هكذا
 كل ب ج وكل ب ج ينتج كل ب ج ونجعله صغرى والمقدمة الاولى كبرى
 هكذا كل ب ج وكل ب ج ينتج من اول الشكل الثاني بعض ب ج او اما في
 الخامس عني قولنا بعض ب ج ولا شيء من اب فنجعل موضوع الصغرى
 ب ج فكل ب ج وكل ب ج نجعل الاولى صغرى كبرى القياس هكذا كل ب ج
 ب ولا شيء من اب ينتج من الشكل الثاني لا شيء من ب ج انجعله كبرى الثانية
 هكذا كل ب ج ولا شيء من ب ج ا ينتج من ثاني الشكل الثالث بعض ب ج وهو
 المطر فظهر ان ما ذكره من ان الافتراض ايد يكون من قياسين ا ج من الشكل
 المفروض فيه لكن من ضرب ا جلى والآخر من الشكل الاول ليد يصحح لانا الافتراض
 في الضرب الثاني من هذا الشكل امكن ان يكون بقياسين ا ج من الشكل
 الاول والآخر من الشكل الثالث الذي هو اولى من الرابع كما قررناه وفي
 الضرب الخامس لم يكن الا ان يكون احدهما من الشكل الثاني والآخر من الشكل
 الثالث كما مراد لولا افتراضوا في الكبرى حتى يكون هكذا بعض ب ج ولا شيء
 من ب ج كان من هذا الضرب بعينه فلا يصلح بيان ا فيه والتحقيق على
 ما ذكر في شرح الاشارات ان الافتراض ليس بقياس فضلا عن ان يكون
 شكلا من الاشكال لانه ليس الانصرفا تاما في الموضوع والمحمول بان تعين المعبر
 الذي هو موضوع الجزئية ويسمى ب ج مثلا ويجرى عليه اسم الموضوع
 والمحمول واجزاء احد المرادفين على الآخر ليس من قبيل الوضع والحمل حتى
 يتحقق قضية ويتركب منها قياس شتملا على حد ود متغايرة محمول بعضها

على بعض وهو انما اوردته على صورة القياس لازالة اشتباه يعرض له
 الاذهان من جهة تعيين الموضوع في الجزئيات ولهذا لم يستعمل في
 الحليات الا عند الضرورة (قال المتقدمون حصروا...) اقول لما كان
 بيان الثلاثة الاخيرة مبني على انعكاس السالبة من الشكل الرابع في الخمسة
 المتقدمة الجزئية والتقدمون اعتبروا عدم انعكاسها لما عرفت
 حصروا الضروب المنتجة وبنيوا على اعمق الثلاثة الاخيرة بالاختلاف كقولنا
 في السادس ليس بعض الحيوان بانسان وكل فرس وكل ناطق حيوان وفي السابع
 كل انسان ناطق وبعض الفرس والحيوان ليس بانسان وفي الثامن لا شيء
 من الانسان بفرس وبعض الناطق والحيوان انسان والمتأخرون
 يشترطون في هذه الثلاثة كون السالبة احدى الخاصتين حتى يتعكس
 ليرتد السادس الى الشكل الثاني والسابع الى الشكل الثالث وينتج في الثامن
 بعد التبديل سالبة خاصة منعكسة الى المط ولا ينقض المقوض المذكور
 في بيان الاختلاف لكون السالبة فيها بسيطة (قال الفاضل الثاني)
 اقول اراد بالخطا تا لا فليسة الحاصلة من خلط الوجهات وعقد الفصل
 بشرائط الاشكال بحسب جهة المقدمات وبيان جهات النتائج فالشكل
 الاول شوطه ان يكون الصفري فعلية اى غير الممكنة العامة او الخاصة
 لانا الكبرى يدل على ان كل ما ثبت له الاوسط بالفعل فهو محتمل عليه بالاكبر
 والصفري الممكنة انما يدل على ان الاصفرا انما ثبت له الاوسط بالامكان
 فيجوز ان لا يخرج الى الفعل فلا يتعدى الحكم اليه ولهذا يصدق في
 الفرض المذكور كل حار مركوب زيد بالامكان وكل مركوب زيد فرس انفراد
 مع كذب النتيجة وهذا اذا اعتبر في الموضوع انصاف الذات بالوضع

في نفس الامر وأما اذا اعتبر الانحصاف بالفعل في الذهن كما هو رأي
 الشيخ فقل الصغرى المكنية منتج كما اذا اعتبر مجرد الامكان كما هو رأي
 الفساراني اذ لا فرق بينهما بحسب الواقع بل مجرد الاعتبار والنقض لا يرد
 لكذب الكبرى وفيه نظر عرفته في القضايا (قال والنتيجة) ان
 اذا اعتبر اختلاط الموجبات بعضها ببعض حصل مائة وتسعة وستون
 اختلاطات حاصلة من ضرب ثلاثة عشر ثلاثة عشر لكن اشتراط فعلية
 الصغرى اسقط ستة وعشرون حاصلة من ضرب الممكنين في ثلاثة عشر
 فبقيت الاختلاطات المنتجة مائة وثلاثة واربعون والفاون في جهة
 النتيجة ان الكبرى اما ان يكون غير الوصفيات الاربع وذلك اربع واربعون
 اختلاطا حاصلة من ضرب احد عشر في اربعة بان كان الاول فالنتيجة كالكبرى
 بعينها فان كان الثاني فكالصغرى لكن ان كان فيها فعل الوجود اعني
 اللا ضرورة او اللادوام او كان فيها ضرورة مخصوصة ذاتية او وضعية
 او وقية بان لا يكون في الكبرى ضرورة كما اذا كان احدي الوقتين دون
 المشروطتين مجذف من الصغرى قبل الوجود وتلك الضرورة المحصورة ونحفظ
 الباقي ثم ننظر الى الكبرى فان كان قيدا للادوام بان يكون احدي الخاصيتين
 ضمنا للادوام الى المحفوظ فهو مع قيد اللادوام جهة النتيجة فان لم يكن
 فيها قيد الادوام فالمحفوظ بعينه فهو النتيجة والمحفوظ بعد حذف
 من الضرورية دائمة من الوقتية مطلقة ووقية ومن المنتشرة منتشرة
 مطلقا ثم لا بد هنا من بيان امور خمسة ١ ان النتيجة في القسم الاول
 كالكبرى وذلك لان دراج المعين فان الكبرى دلت على ما ثبت له الاوسط
 بالفعل فهو محكوم عليه في الكبرى بتلك الجهة ٢ ان النتيجة في القسم

الثاني كالتصغري وذلك لان الكبرى يدل على دوام الاكبر وان الاوسط
 لما كان مستدعيا للاكبر كان ثبوت الاكبر للأصغر بحسب ثبوت الاوسط
 من الدوام والتوقيت والضرورة لان الدوام للشيء دائماً لذلك الشيء
 وكذا الضروري للضرورة للشيء ضروري له دائماً او وقتاً ٣ حذف
 قيد الوجود من التصغري وذلك لان جزء الاكبر عن الاوسط مقيداً بما دام
 الوصف لكن لا يلزم منه ان يكون دائماً لكل ما ثبت له الاوسط فلا يصدق
 لا دوام الاصغر كقولنا كل انسان ضاحك لا دائماً وكل ضاحك حيوان مادام
 ضاحك مع كذب كل انسان حيوان لا دائماً ولا يخفى ان هذا التمايم على تقدير
 ان يفسر الوصفية بمادام الوصف لا لاجل ولا بشرط الوصف وقيل لما
 كانت التصغري في هذا الشكل موجبة كانت لا دوامها سالبة فلم يكن لها
 لها مدخل في الاشاج ٤ حذف الضرورة المحضوة وذلك لان الكبرى
 اذا لم يكن فيها ضرورة امكن انفكائها الاكبر عن كل ما ثبت له الاوسط فيجوز
 انفكاكه عن الاصغر فلا يصدق الضرورة في ضم لا دوام الكبرى وذلك
 للاندراج البين فان قيل الاندراج البين على كون النتيجة مانعة لكبرى في
 جميع اختلاطات هذا الشكل قلنا نعم لكن لا بد من حذف الاوسط في النتيجة
 ولما كان له في القسم الثاني مدخل في حكم الكبرى لكونه مادام الاوسط لم يكن
 يدل من القول لكونها تابعة للكبرى بعد حذف الاوسط وما ذكرنا من كونه تابعة
 للتصغري بالشرائط المذكورة فهو هذا ولا يخفى عليك ان القياس الصادق
 المقدمات لا يتكبد من الضرورية مع المشروطة الخاصة ومع العرفية الخاصة
 لان النتيجة اللازمة اعني الضرورية الدائمة او الدائمة الدائمة
 مح والحوال لا يكون لازماً للمصادق واعلم ان ما ذكره في تفصيل نتائج

الاختلاطات انما يتم على سبيل التحقيق اذ بينوا بالبعض ان الاخضر من النتائج المذكورة
 غير لازم للاختلاطات المذكورة حتى يكون الزور بالذات قال واما اه
 اقول شرط الشكل الثاني بحسب الجهة امران احدهما كون الصغرى
 احدى الدائمتين او كون الكبرى احدى المستنكسة السوالب
 اعني الدائمتين والمشروطتين والعرفيتين اذ لو انقضى لكان الصغرى
 غير الضرورية والدائمة وهي احدى عشر واخصها المشروطة الخاصة
 والوقية وكانت الكبرى احدى السبع الغير المنكسة السوالب اعني الوقتيتين
 والوجوديتين والممكنين والمطلقة العامة واخصها الوقية واخصها القوية
 بين المشروطة الخاصة وقية مع الكبرى الوقية غير منتج في الضربين
 الاولين اللذين هما اخضر الضروب للاختلاف الموجب للعمم اما في الضرب
 الثاني لاشي من المخفض بمعنى بالضرورة ما دام مخففا او في وقت التبرع
 لادائما وكل قمر مضى بالضرورة في وقت معين لادائما مع ان الحق لا يحجب
 ولو جعلنا الكبرى قولنا وكل شمس مضية في وقت معين لادائما كان الحق
 السلب واما في الضرب الاول فكما اذا جعلنا المحمول في المثالين معدولا قلنا
 كل مخفف فهو لا مضى بالضرورة ما دام مخففا او في وقت معين لادائما
 ولا شئ من القمر او من الشمس بلا مضى في وقت معين لادائما ومتى لم
 ينتج هذا الاختلاطان في هذين الضربين لم ينتج سائر الاختلاطات في
 سائر الضروب لان عدم انتاج الاخضر يجب عدم انتاج الاغم وتاينهما
 عدم استعمال الممكنة الا مع الضرورة المطلقة والمشروطتين والتفسير
 ان الممكنة ان كانت صغرى لم يستعمل الا مع الضرورة المطلقة والمشروطتين
 اذ قد علم من الشرط الاول ان الممكنة الصغرى لعدم صدق الزورام عليها

لم ينتج مع غير الدائميتين والشروطيتين والعرفيتين فلو انتجت مع
 غير الضرورية والشروطيتين لكان انتاجها مع الدائمة محال للاختلاف
 اما في الضرب الاول فكقولنا كل رومي فهو اسود بالامكان ولا شيء من الرومي
 باسود دائما مع ان الحق الايجاب ولوقلنا ولا شيء من التركي باسود دائما
 كان الحق السلب ويلزم من هذا عدم انتاج الممكنة مع العرفية العامة
 لكونها اعم وهذا مستلزم عدم الانتاج مع العرفية الخاصة اذ لا مدخل
 للادوامها في انتاج هذا الشكل لكونها موافقة للصغرى في الكيف
 فيرجع الاختلاط الى ممكنة صغرى مع عرفية عامة فقد تبين عقمها
 وفيه نظر لجواز ان لا ينتج كل من جزئي القضية وينتج المجموع اللهم الا ان
 يقال المراد بانتاج القضية المركبة ان ينتج احد جزئيه وبعد انتاج
 ان لا ينتج شيء من جزئيهما هذا اذا كانت صغرى وان كانت كبرى لم يستعمل
 الا مع الضرورية المطلقة لانه قد علم من الشرط الاول ان الممكنة الكبرى
 لا ينتج مع غير الدائميتين لانتفاء الامرين اعني دوام الصغرى وكون الكبرى
 من القضايا المستلكن انتاجها مع الدائمة محال للاختلاف كقولنا
 كل رومي ابيض دائما ولا شيء من الرومي بابيض بالامكان مع حقيقة
 الايجاب وقولنا ولا شيء من الهندي بابيض مع حقيقة السلب والاختلاف
 عليك في الصورتين بيان عقم ضرب الثاني بجعل المجموع معدولا (قال
 مثلا يصدق لا شيء من الرومي بلا اسود بالامكان وكل رومي فهو لا اسود
 دائما مع حقيقة الايجاب ولوقلنا وكل تركي فهو لا اسود دائما كان الحق
 السلب وكذا كل رومي لا اسود دائما ولا شيء من الرومي والتركى بلا اسود
 بالامكان قال والنتيجة اقول فقد سقط من الاختلاط المائة والنسبة

والستين بمقتضى الشرط الثاني ثمانية ومن الممكنات الصغرى ان مع الدائمة
والعرفيتين في الكبرى ان مع الدائمة فبقي المنجحات اربعة وثمانون والقانون
في جهة النتيجة انه ان كان احدى المقدمتين ضرورية او دائمة والا فنتيجة
كالصغرى لكن يشترط ان يحذف منها قيد الوجود اعني اللا ضرورة واللازم
وقيد الضرورة وقتية كانت او وصفية ولا بد ههنا من بيان امور الاول
ان النتيجة دائمة او كان الصغرى بالشرط المذكور وذلك بالبراهين
المذكورة في المطلقات من الخلف والعكس والافراض لا يقال ان كانا لا وسط
ضروري البتة لاحد الطرفين ضروري تحت السلب عن الطرف الآخر كان بين
الطرفين منافاة ضرورية فيكون نتيجة الضرورتين ضرورية لا ما نقول
لا يلزم الا المناقاة بين ذاتي الطرفين والمطلوب المناقاة بين ذات الاصغر
ووصف الاكبر فالمطلوب غير لازم واللازم غير المطلوب وهذا بصدد
في الفرض المشهور لاشي من الحار بفرض بالضرورة وكل مركوب زيد
فرض بالضرورة مع كذب ليس بعض الحار بمركوب زيد بالضرورة الثانية
اذا لم يتحقق دوام احدى المقدمتين يحذف قيد الوجود من الصغرى ان اشتملتا
عليه لانه ما لا يتعدى الى النتيجة اصلا لانه ان كان في احدى المقدمتين
فقط يكون موافقا للمقدمة الاخرى فلا ينتج وان كان في كل المقدمتين فوجود
كل منهما لا ينتج مع الاخرى للاتفاق بالكيف ولا مع قيداتها اذ لا انتاج
هذا الشكل عن مطلقتين ولا عن ممكنتين ولا عن مطلقة وممكنة الثالث
على نقد يرد عدم دوام احدى المقدمتين واصغر الاختلاطات من الضرورية
والوصفية او الوقتية من مقدمة اخرى وهو الاختلاط من الشرطيتين
او من وقتية ومشروطة وشيئ منهما لا ينتج الضرورة اما الاول فلان الاصل

ضروري للثبوت لمجموع ذات احد الطرفين ووصفه ضروري السلب لمجموع
 الطرفين الاخر ووصفه وهذا لا يوجب منافاة وصف احد الطرفين
 لمجموع ذات الاخر ووصفه بل منافاة المجموعين وهو غير المثلث واما الثاني فلا
 الاوسط ضروري للثبوت للاصغر وفي وصف اوقات ذاته ضروري السلب
 عكس الاكبر بشرط الوصف وهذا لا يوجب منافاة وصف الاكبر للاصغر
 بل منافاة ذات الاكبر مع وصفه للاصغر وهو غير المثلث والمذكورة في الكشف
 غيره لان الضرورة انا اختصت بالصغرى حذفت والا فلا حتى اذا خلا
 المشروطة مع المشروطة ينبغي مشروطة ومع الوقفية ينبغي وقفية مطلقة
 ومع المنتشرة ينبغي منتشرة مطلقة اما في الشرطين فلا لان الاوسط اذا كان
 منافيا لاحد الوصفين لازما للوصف الاخر لزم ان يكون منافيا للوصفين ضرورية
 واما في المشروطة واجبة الوقفين فلا لان الاوسط اذا كان منافيا لوصف
 ولا زما للذات في وقت كان ذلك الوصف كان منافيا للذات في ذلك
 الوقت ولا يخفى عليك ان هذا القامح اذ افسر المشروطة بالضرورة لاجل الوصف
 قال واما الشكل الثالث اقول شرط الشكل الثالث بحسب الجهة فعليه الصغرى
 لا تاخضرا اختلاطات امكان الصغرى اعني اختلاط الصغرى المبككة الخاصة
 مع الكبرى الضرورية المشروطة الخاصة في اخضر الضروري اعني الاولين عقيم ^{خلاف}
 كما اذا فرضنا ان زيد اركب الفرس دون الحمار وعمر اركب الحمار دون الفرس
 صدق كل ما هو مركوب زيد فهو مركوب عمرو وبلا مكان وكل ما هو مركوب زيد
 فهو فرس بالضرورة مع امتناع الاحتياج ولو قلنا ببدل الكبرى ولا شيء ما هو مركوب
 زيد بحمار بالضرورة كان القياس على هيئة الضرب الثاني مع امتناع السلب
 وقد جرت العادة بان يقتصر وفي بيان القسم على اراد ما هو خلاف المطلوب

مثلا كما كان نتيجة الضرب الاول من هذا الشكل موجبة والضرب الثاني سلبا
 اقصر و اعلى مثال من الضرب الاول منتج من السلب مثال من الضرب الثاني منتج
 للايجاب لان ايجاب الاول وسلب الثاني واضح كثير كقولنا كل انسان كاتب
 بالامكان ولا شئ من الانسان بفرس بالضرورة مع حقيقة السلب وفر
 على ما ذكرنا اختلاط الممكنة مع المشروطة فسقط بمقتضى هذا الشرط
 ستة وعشرون اختلاطا حاصلة من ضرب الممكنين في ثلث عشر و بقيت
 المنتجات مائة وثلاثة واربعون والفاثون في جهة النتيجة ان الكبرى ان
 كانت عن الوصفيات الاربعة اعنى المشروطتين والعرفيتين فالنتيجة كالكبرى
 وان كانت احدى الوصفيات فالنتيجة كعكس الصغرى بقيد اللادوام ان
 اشتمل عليه لانه بالبراهين المذكورة في المطلقات لكن بشرط ان يحدق
 من عكس الصغرى قيد اللادوام ان اشتمل عليه لانه سالبة ولا دخل للسنة
 في صغرى هذا الشكل وان يضم الى عكس الصغرى لادوام الكبرى ان
 اشتمل عليه كما اذا كانت احدى الخاصتين لانه مع الصغرى منتج لادوام
 النتيجة مثلا قولنا كل ب ج دائما وكل ب اما دوام ب لادائما منتج بعض ج ا
 حين هو ب لادائما اما الاصل فهما مرفى المطلقات واما اللادوام فلهذا
 نضم الصغرى الى دوام الكبرى هكذا كل ب ج دائما ولا شئ من ب بالاطلاق
 منتج ليس بعض ج ا بالاطلاق وهو معنى لادوام النتيجة قال
 واما الشكل الرابع اقول شرط الشكل الرابع محجب الجملة الخمسة
 ان لا يستعمل فيه الممكنة اصلا سواء كانت موجبة او سالبة اما اذا كانت
 سالبة فلما سيأتي من وجوب انفكاس السالبة المستعملة في هذا الشكل
 واما اذا كانت موجبة فلانها اما ان يكون سفرها موجبة فهو خمسة الاول

بمنتهج اما المقصود فلان الضروب التي صغر بها موجبة خمسة الاول
 والثاني والرابع والخامس والسادس وامكان الصغرى عقيم في الاول
 الذي هو اخص من الثاني وفي الرابع الذي هو اخص من الخامس والثاني
 مع اخص الكبريات اعنى الضرورية التي هي اخص البسائط والمشرطة
 التي هي اخص المركبات اما في الاول فلصديق قولنا في الفرض المشهور كل ما هو
 مركوب زيد بالامكان وكل حمارنا هو بالضرورة وقولنا كل مركوب زيد
 مركوب عمر وبالامكان وكل فرس مركوب زيد هو مركوب زيد مادام
 فرسا مركوب زيد لا دائما مع حقيقة السلب الضروري وهذا الاختلاف
 مع حقيقة الايجاب ظاهر واما في الرابع فلانا اذا قلنا بدل الكبرى في المثال
 الاول لاشئ من الفرس بنا هو بالضرورة وفي المثال الثاني ولاشئ مما
 هو لا فرس مركوب لزيد بمركوب زيد مادام لا فرسا غير مركوب زيد
 لا دائما بما كان الايجاب الضروري حقا وصديق الاختلافين مع حقيقة
 السلب ظ واما الكبرى فلان الضروب التي كبرها موجبة ايضا خمسة
 الاول والثاني والثالث والسادس والثامن وامكان الكبرى عقيم في
 الاول الذي هو اخص من الثاني وفي الثالث الذي هو اخص من السادس
 والثامن مع اخص الصغريات اعنى الضرورية والمشرطة اما في الاول
 فلصديق قولنا كل مركوب زيد فرس بالضرورة او كل مركوب زيد فرس
 هو مركوب زيد مادام مركوب زيد لا دائما وكل حمار مركوب زيد بالامكان
 مع حقيقة السلب الضروري وصديق الاختلافين مع حقيقة الايجاب
 واما في الثالث فلانا اذا قلنا بدل الصغرى لاشئ من مركوب زيد بنا هو
 هو مركوب زيد مادام مركوب زيد لا دائما كان الحق الايجاب الضروري و

صدقها مع حقيقة السلب كثير وههنا نظير والثاني رجون قد اقتصر وفي أمثال
 هذه المواضع على بيان العقم في ضرب واحد وهو بمنزلة عن اتحاد المطاوي لأن
 المطاوي هو أن الممكنة لا تستعمل في شيء من ضروب هذا الشكل الشرط
 الثاني أن يكون السالبة المستعملة في هذا الشكل ما ينعكس لأن الضروب
 المشتملة على السالبة هي الست الأخيرة وأخصر السوالب الغير المنعكسة اعني
 الوقفية لا ينتج في الثالث الذي هو أخصر من السادس والثامن وفي الرابع الذي
 هو أخصر البسائط اعني الضرورية وأخصر المركبات اعني المشروطة الخاصة
 والوقفية فلا بد من بيان ستة أمور (١) عقم السالبة الوقفية
 مع الضرورية في الضرب الثالث وذلك يصدق قولنا لا شيء من القمر
 بمنخفض بالتوقيت لا دائماً وكل فصل القمر قريب بالضرورة مع امتناع
 فصل القمر عن المنخفض (٢) عقمها مع المشروطة الخاصة فيه وذلك
 لعقمها مع المشروطة العامة وعدم دخول اللادوام في الإنتاج لكونه سالبة
 فلا ينتج مع اصل الصغرى ولا مع لادوامها وهذا أولى من قولهم أنه لا دليل
 في الإنتاج إذ لا قياس عن سالتين لأنه لا يدل على عدم إنتاجه مع لادوام الصغرى
 وبيان عقمها مع المشروطة أنه يصدق لا شيء من القمر بمنخفض بالتوقيت
 وكل فصل القمر بمنخفض ما دام فصل القمر مع امتناع السلب (٣) عقمها
 مع الوقفية في الثالث أيضاً وذلك أنه يصدق لا شيء من القمر المنخفض
 بالتوقيت لا دائماً مع امتناع السلب (٤) عقم اختلاطات السالبة الوقفية
 والضرورة في الضرب الرابع وذلك لصدق قولنا كل منخفض فهو فصل القمر
 بالضرورة ولا شيء من القمر بمنخفض بالتوقيت لا دائماً مع امتناع السلب
 (٥) عقم اختلاطاتها مع المشروطة الخاصة فيه وذلك لصدق قولنا كل لا شيء

الاضائة القرية مخفف بلخسوف القرى بالضرورة مادام مضيقا لادائما
 ولا شيء من القرى لا مضى بالتوقيت لادائما مع امتناع السلب عقم اختلاطها
 مع الوقفية فيه وذلك بان يجعل صفري الحال الخامس قولنا كل لا مضى
 بالاضائة القرية مخفف لادائما الشرط الثالث ان يصدق قالدوم على صفري
 الضرب الثالث بان يكون ضرورية او قائمة او يصدق والعرف العام على كبراه
 بان يكون من القضا يا الست المنعكسة اذ لو انشئ الامر ان كانت الصفري
 احد الوصفيات الاربع اعني الشرطين والعرفيتين ضرورية وجوب
 انعكاس السالبة المستعملة في هذا الشكل والكبرى احدى السبع النبة
 المنعكسة السوالب وخص هذه الاختلاطات واختلاط الصفري
 الشروط الخاصة مع الوقفية عقم لانه يصدق لا شيء من المخفف بالشرط
 الصفري بمضى بالاضائة القرية مادام مخففا لادائما وكل قر فهو
 مخفف بلخسوف والقرى بالتوقيت لادائما مع امتناع سلب القر عن المضى
 بالاضائة القرية ولا يخفى عليك انا القر انما يتم اورد صورة ممنوع فيها الايجاب
 واخرى يتبع فيها السلب وفي الشرط الثاني والثالث لم اظهر بصورة ممنوع
 فيها الايجاب والقوم اعتمدوا على ان كل ضربا شمل على سلب نتيجة سالبة
 فاذا اتى بصورة امتناع السلب فقد تم المطم وللخصم ان يقول لم لا يجوز ان يكون
 النتيجة موجبة او ممكنة والشيخ كثيرا ما يستنتج الموجبة من السوالب
 وبالعكس والاستدلال بان النتيجة تتبع اخرا المقدمين بط لانه هذه
 القاعدة انما ثبت باستقراء الجزئيات فلما ثبت شيء من الجزئيات بها كما
 دورا التوقف بثبوت القاعدة على ثبوت ذلك الجزئي وبالعكس الشرط الرابع
 ان يكون كبرى الضرب السادس من الست المنعكسة السوالب لانه انما سبق

انتاجه بعكس الصفري ليرتد الى الشكل الثاني فلا بد من ان يكون صفرا
 سالبة خاصة ليقبل الانعكاس كما عرفت في فصل القياس وح لا بد من ان يكون
 الكبرى احد الست كما عرفت في الشكل الثاني من انه اذا لم يصدق للدوام على
 صفرا يجبان يكون كبراه من الست المنعكسة الشرط للقاس كون صفري
 الضرب الثاني من احدى الخاصتين وكبراه ما يصدق عليه العرف العام اي
 يكون احد الست المنعكسة السوالب لان انتاجه انما يتبين بعكس الترتيب
 ليرجع الى الشكل الاول ثم عكس النتيجة والسوالب الجزئية انما تنعكس اذا كانت
 احد الخاصتين فلا بد من مقدمتي الضرب الثامن من ان يكونا بحيث اذ بد لنا
 انتاج الشكل الاول سالبة خاصة والشكل الاول انما ينتج السالبة الخاصة
 اذا كان كبراهما احد الخاصتين و صفراهما احدى الست فلا بد ههنا من
 ان يكون الصفري احدى الخاصتين لانهما كبرى الشكل الاول وان يكون الكبرى
 احدى الست لانهما صفري الشكل الاول لا يقال نتيجة الشكل الاول
 انما يكون سالبة خاصة اذا كانت الصفري احد الوصفيات الاربع واما اذا كانت
 احدى الدائمتين فالنتيجة ضرورية لادامة او دامة لادامة لاننا نقولها اخضر
 العرفية الخاصة فيصدق في النتيجة السالبة الجزئية العرفية الخاصة وهي يعكس
 الى النتيجة المطم هذا الضرب وكان الاول ان يترك كون صفري الثامن من احد
 الخاصتين لانه قد ذكر ذلك في فصل القياس ولهذا لم يتقرب لاشتراط ذلك
 وسالبة الضرب السادس والسابع مع انه لا بد منهما في السادس فلما متي
 واما في السابع فلان انتاجه انما يظهر بعكس الكبرى ليرتد الى الشكل الثاني
 فلا بد ان يكون كبراهما احدى الخاصتين و صفراهما فبيلة لان الممكنة حقيقة
 في صفري الشكل الثالث لكن قد علم ذلك من اشتراط كون القياس من الفعل

في جميع ضروب الشكل الرابع قال والنتيجة اقول الاختلاطات المنتجة
 باعتبار الشروط المذكورة في كل واحد من الضربين الاولين مائة واحد
 وعشرون حاصلة من ضربا الموجهات الفعلية الاحدى عشر في نفسها
 وفي الضرب الثالث ستة واربعون حاصلة من الضربين الدائميتين مع
 الفعليات الاحدى عشر ومن الصغريات المشروطتين والعرفيتين مع
 القضايا الست المنعكسة السوالب وفي الرابع والخامس ستة وستون
 حاصلة من الصغريات الفعلية الاحدى عشر مع الست المنعكسة وفي
 السادس والثامن اثني عشر حاصلة من الصغريين الخاصتين مع الست
 وفي السابع اثنان وعشرون حاصلة من الكبيرين الخاصتين مع الفعليات
 الاحدى عشر والقانون في جهة النتيجة انها في الضربين الاولين عكس
 الصغري وان كانت الصغري احداي الدائميتين او كان القياس من السلب
 المنعكسة السوالب والافطلة وفي الضرب الثالث دائمة ان صدق الدوام
 على احدي مقدميه والافعكس الصغري وفي الرابع والخامس دائمة ان كانت
 الكبرى احدي الدائميتين والافعكس الصغري محذوف فاعنه قيد الدوام
 بيان الكل بالبراهين المذكورة في المطلقات وبيان عدم لزوم الزائد
 بالنقض والنتيجة في السادس كما في الشكل الثاني بعد عكس الصغري
 الرجوع اليه بذلك وفي الثاني بعكس النتيجة الحاصلة من الشكل الاول الحاصر
 من عكس الترتيب ويمكن بيان الخمس الاول باعتبار رجوعها الى الشكل
 الاول بعكس الترتيب في الثلاثة الاول وبعكس المقدمتين في الرابع والخامس
 ثم تفصيل نتائج الاختلاطات مما يعتبر استخراجها وضبطها فالاولى ان ثبت
 منها الجدول الستة التي وضعها المصنف في شرح المحقق ثلثة الاشكال الثلاثة

وثلاثة للشكل الرابع أحدها للضربين الأولين وثانيها للضرب الثالث وثالثها
 للرابع والخامس وأصغرها إليها ثلاثة أخرى للضرب المثلثة الأخيرة فالصغرى
 في طول الجدول والكبرى في عرضه والنتيجة بازائها والحال علامة العقم
 قال الفصل الثالث أقول المراد بالاقترانات الكائنة في الشرطيات الأربعة
 الاقترانية المشتملة على مقدمة شرطية سواء كانت فيها مع الشرطية حلية
 أو لا وهذا الباب مالا بدسه في المنطق لأن في المطالب التصديقية ما هي شرطية
 لا سيما في الهندسة المشتملة عليها كتابا فيلديس وبسيان ارستوطم يردها إلى
 في التعليل يزعم بعضهم أنه لا حاجة إليه لأن معرفة الاقترانات تغني عن ذكرها
 وهو ليس بشئ لما بين أحكامها من الاختلاف الواضح وقال الشيخ العلم الأول
 ذكرها ولم ينقل إلى العرفية وزعم الشيخ أنه انفرضا احترازا ووضع في الكتاب
 وقال أنا قد علمنا في هذا الباب كتابا في قريب من ثمانية عشر سنة فبعد استخراجه
 وقع البناء كتاب ينسب إلى الفاضل القاربي وكانه منقول عليه لقلة وضوحه
 وكثرة خطائه وضعف بدايته ومع ذلك فالشيخ قد اقل بكثير منها وهو
 ادعى عقم كثير ما هو منتج واشترط أمور لا يتوقف الانساج عليها نعم قد استقصي
 الكلام فيها صاحب الكشف ومن شبهه وأفضل المصنف منها في هذا الكتاب على شئ
 يليق بالمختصرات وترك أكثرها وبعدها عن الطبع ونحن نقفواثره فيقول
 اقسام الناس الشرطية خمسة لأن تركيبه اما من المتصلين او منفصلين
 او حلية ومنفصلة او حلية ومتصلة او منفصلة ومتصلة القسم الأول
 ما يترك من متصلين واقسامه ثلاثة لأن اشتراك المتصلين اما في جزء تام منها
 اعني تمام المقدم وتام التالي كقولنا كلما كان اب فـج وكلما كان جـ د فـد
 واما في جزء غير تام منها اعني أحد طرفي المقدم والتالي كقولنا كلما كان جـ د

كان اب وكلما كان ده فوز واما في جزء تام من احد هما غير تام من الآخر كقولنا
 كان دج فكما كان اب فـ ط وكلما كان هـ ط فوز والمطبوع في هذا الاقسام
 هو الاول فقط وحكمه خاص بالمتن الا انه مختص بما اذا كانت المتصلتان لزوميتين
 او اتفاقيتين على تقدير جواز بآلف القياس من الاتفاقيتين واما اذا كانتا متحدتين
 لزومية والاخرى اتفاقية ففيه تفصيل لا يليق بهذا الكتاب واورد على
 اللزوميتين انه يصدق قولنا كلما كان الانسان فردا كان عددا وكلما كان
 عددا كان زوجا مع كذب النتيجة اعني قولنا كلما كان الانسان فردا
 كان زوجا واجب بانه ان اعتبر في اللزومية الصدق بحسب نفس الامر
 فلا تخلف صدق الصغرى وان اعتبر بحسب الالتزام فلا تخلف كذب النتيجة فان
 عن نويمان الاثنين فرد فلا بد ان يربحانه زوج قال القسم الثاني اقول
 القسم الثاني من اقسام الاقترايات الشرطية ما يتركب من منفصلتين و
 اقسام ايضا ثلاثة كما مر الاول كقولنا دائما اما ان يكون اب اوج د
 دائما اما ان يكون ج د او هـ ز والثاني كقولنا دائما اما كل اب واما كل
 اج ودائما اما كل ج د واما كل ز هـ والثالث كقولنا دائما اما كلما كان اب
 فـ د واما كلما كان اب فـ ز ودائما اما كل ز هـ واما كل ج ط والمطبوع من
 هذه الاقسام هو الثاني اعني ما يكون الشرط في جزء غير تام من المقدمتين
 وشرط انتاجه ايجاب المقدمتين وكلية احديهما وصدق منع التحلو عليها كقولنا
 دائما اما كل اب وكل ج د واما كل ده ا وكل و ز نتج دائما اما كل اب او كل ده
 وكل و ز لانه لا بد في كل واحد من المنفصلتين من وقوع احد خبريهما فضرورة منع الحذف
 فالواقع من المنفصلة الاولى ان كان الجزء الاول اعني كل اب فهو اول اجزاء
 النتيجة وان كان الجزء الثاني اعني كل ج د فالواقع معه من المنفصلة الثانية اما الجزء

الاول اعنى كل دة فيننظم فيها قياس هكذا كل ج د وكل دة فينتج لقولنا كل ج د
 وهذا ثانی اجزاء النتيجة ولما اجزاء الثاني اعنى كل وز وهو آخر اجزاء النتيجة فعلى
 كل تقدير لابد من صدق واحد الاجزاء الثلاثة من المتصلة المذكورة فيكون نتيجة
 وينعقد الاشكال الاربعة مثال الشكل الاول ما سبق مثال الشكل الثاني
 قولنا دائما اما كل اب او كل ج د ودائما اما لا شيء من د او كل وز ينتج دائما
 اما كل اب او لا شيء من ج د او كل وز مثال الشكل الثالث قولنا دائما اما
 كل اب او كل ج د ودائما اما كل ج د او كل وز ينتج دائما اما كل اب او بعض
 د د او كل وز مثال الشكل الرابع قولنا دائما اما كل اب او كل ج د ودائما
 اما كل ج د او كل وز ينتج قولنا دائما اما كل اب او بعض د د او كل وز على
 قياس ما سبق قال القسم الثالث اقول القسم الثالث من اقسام الافتراضات
 الشرطية ما يتركب من الحلية والمتصلة واقسامه اربعة لان الحلية اما
 ان يكون صغرى وكبرى واياها مكان فالشارك لها اما مقدم والمتصلة وانما لها
 فالاول كقولنا كل اب وكلما كان كل ب ج وكل دة والثاني كقولنا كل اب
 وكلما كان كل ج د فكل ب والثالث كقولنا كلما كان اب في ج وكل ب د
 والرابع وهو الطبع من بين الاقسام ما يكون الحلية كبرى واشركه مع تالى المتصلة
 كقولنا كلما كان اب في ج د وكل دة ينتج كلما كان اب في ج د لانه كلما صدق المقدم
 صدق التالى بالضرورة والحلية صادقة في نفس الامر وتأليف التالى مع الحلية
 ينتج كقولنا ج د وكلما صدق المقدم صدق ج د وهو مفهوم النتيجة المتصلة
 وينعقد فيه الاشكال الاربعة باعتبار تأليف التالى مع الحلية فالاول كما مر
 والثاني كقولنا كلما كان اب في ج د ولا شيء من د د والثالث كقولنا كلما كان اب فب
 ولا شيء من د د والرابع كقولنا كلما كان اب فب ج وكل د قال القسم الرابع اقول

القسم الرابع من اقسام الاقترانات الشرطية ما يتركب من الحلية والمفصلة وهو
 يعني المطبوع منه على قسمين الاول ان يكونا الحليات بعدد اجزاء الانفصال وكان كل
 واحد من الحليات مشاركة لواحد من اجزاء الانفصال وذلك على ضربين
 الاول ان يكون التاليفات بين الحليات وجواز الانفصال نتيجة كقولنا
 كل ج اما ب واما د واما هـ وكل ب ط وكل د ط وكل هـ ط فينتج كل ج ط لان
 جميع الحليات صادقة ولا بد من احد اجزاء الانفصال ايضا واي جزء يفرض صدقة
 فهو مع الحلية المشاركة لم ينتج النتيجة المطلوبة اعني كل ج ط وهذا معنى اتحاد
 النتيجة وينعقد الاشكال الاربعة باعتبار تاليف جزء الانفصال مع الجملة
 له الثاني ان يكون التاليفات بين الحليات وجزاء الانفصال مختلفة وح يكون
 النتيجة منفصلة مركبة من نتائج التاليف كقولنا كل ج اما ب واما د واما هـ
 وكل ب ج وكل د ط وكل هـ ز ينتج كل ج اما ب واما ط واما ز اما من وجوب صدقة
 الحليات مع واحد من اجزاء الانفصال وانها يفرض صدقة ينتج مع الحلية المشاركة
 لواحد اجزاء النتيجة وينعقد الاشكال الاربعة فيه ايضا القسم الثاني ان يكون
 الحليات اقل من اجزاء الانفصال ويقع على وجوه اقربها ان يكونا الحلية واحدة
 والمفصلة مانعة الخلو ذات جزئين مشاركتها الحلية في احد الجزئين كقولنا اما
 كل ا او كل ب او كل ج د ينتج اما كل ا ط او كل ج د لانا الواقع من جزئي المقصود
 اما الجزء الاول اعني كل ا ط وهو احد جزئي النتيجة واما الجزء الثاني اعني كل ج ب
 وهو مع الحلية الصادقة ينتج كل ج د ولا بد في الواقع من صدق كل ا ط او كل
 ج د وهو مفهوم المنفصلة النتيجة وانعقاد الاشكال هنا ايضا ط واما
 ان يكون الجملة اكثر من عدد اجزاء الانفصال او يكون بعدده لكن لا يكون كل
 واحد من الحليات مشاركة لجزء من اجزاء الانفصال فقد اهلله الله ليعبر عن المطبوع

قال القسم الخامس اقول القسم الخامس من اقسام الاقترانات المشترطية ما
 يتركب من المفصلة والمنفصلة واقسامه ثلاثة لان الاشتراك بينهما اما في جزء تام عنها
 او جزء غير تام منها او جزء تام من احدهما غير تام من الاخرى والقسم الاخير ما اهل
 المحص ومثاله قولنا دائما اما كلها كان اب فجد واما كلها كان ه فخرج وطرد
 والقسم الاول لان كل منهما على ضربين لانه اما ان يكون المتصلة صغرى والمنفصلة
 كبرى او بالعكس والطبوع منهما ما يكون المتصلة صغرى والمنفصلة موجبة كبرى
 اما الاول وهو ما يكونا الشتركة بينهما في جزء تام من المقدمتين فكقولنا كلها كان اب
 فجد ودائما او قد يكون اما ج د او ه ز مانعة للجمع ينتج دائما او قد يكون اما اساو
 لان ج د لازم لـ اب وه ز يمتنع اجتماعه مع ج د كلها او جزئيا فيكون ه ز يمتنع
 الاجتماع مع اب كذلك لان امتناع الاجتماع مع اللازم دائما او في الجملة يستلزم
 امتناع الاجتماع مع الملزوم كذلك هذا اذا كانت المتصلة مانعة للجمع وان كانت
 مانعة للخلو كما في المثال المذكور به ينتج قد يكون اذا لم يكن اب فه ز لان نقيض
 الاوسط اعني نقيض ج د يستلزم طرفي النتيجة اعني نقيض اب وعين ه ز اما الاول
 فلان نقيض اللازم يستلزم نقيض الملزوم واما الثاني فليمنع الخلو بين ج د وه ز
 وكل امرين بينهما منع الخلو كان نقيض كل منهما مستلزما لعين الآخر واذا كان نقيض
 الاوسط مستلزما للطرفين انتج ان الطرفين الاول اعني نقيض اب قد يستلزم عين
 ه ز فقياس من الشكل الثالث هكذا كلما تحقق نقيض الاوسط بتحقيق الطرفين الآخر
 اعني بان ينتج قد يكون اذا لم يكن اب فه ز وهو المثلط ويعلم من ذلك ان المنفصلة
 اذا كانت حقيقية كان القياس مستلزما للنتيجتين جميعا واما الثاني وهو ما يكون
 الشتركة في جزء غير تام من المقدمتين فكقولنا كلها كان فكل ج د ودائما اما كل د ه
 او د مانعة للخلو ينتج كلها كان اب فاما كل ج د او و ز لان كل د ج ثابت على بقية

ا ب د ج فالواقع من المفصلة ان كان الجزء الاول اعنى كل د ه فما اعنى كل ج د
 وكل د ه ينتجان كل ج ه فيكون كل ج ه ثابتا على تقدير ا ب فان كان الجزء الثاني
 اعنى قد يكون الواقع على تقدير ا ب ود فعلى تقدير ا ب يلزم احد الامرين اما كل
 د ه واما و ز وهذا معنى النتيجة والا والاستقصاء في هذه الاقسام وتحقيق
 مثالها من الاحكام مما لا يلبق بهذا الخطاب فرأى المص تركه اقرب الى الصواب
 قال واما الفصل الرابع اقول قد عرفت ان القياس الاستثنائي ما يشتمل على النتيجة
 او نقيضها بالفعل فظ ان النتيجة والنقيض لا يجوز ان يكون نفسا احدي مقدمتيه
 بل جزء منها والمقدمة التي يكون القضية جزأ منها شرطية منفصلة لاحالة فاقية
 الاستثنائي يكون مركبا من مقدمتين احدهما شرطية متصلة او منفصلة والاخرى
 احد جزئي الشرطية او نقيضه دالة على الوضع والرفع ويكون حلية وشرطية باعتبار
 تركيب الشرطية من حلتين او شرطيتين او حلية وشرطية فان كان مقدمها وتاليها
 حلتين كانت المقدمة الاستثنائية حلية وان كانا شرطيتين كانت شرطية وان كانت
 مقدمها حلية وتاليها شرطية فان كان الاستثناء عين المقدم كانت المقدمة الاستثنائية
 حلية وان كان الاستثناء عين المقدم كانت المقدمة الاستثنائية حلية وان كان
 الاستثناء نقيض التالى كانت شرطية وان كان بالعكس فبالعكس ويشترط في
 انتاجه امور الاول ان يكون الشرطية موجبة لان السالبة عقيمة لانه اذا لم يكن
 بين امرين اتصال وانفصال لم يلزم وجود احدهما او نقيضه وجود الآخر وعدمه
 والثاني ان يكون الشرطية لزومية ان كانت متصلة وعنادية ان كانت منفصلة
 لان العلم يصدق الاتفاقية موقوف على العلم بمصدق احد طرفيها وكذبه والواقعية
 العلم يصدق احد الطرفين او يكذبه من الاتفاقية يلزم الدور هذا تقدير المشرح
 وهو في غاية الفساد لانه جعل كلاما موقوفا والموقوف عليه العلم بمصدق احد

الطرفين وكذب وجاز ان يكونا الطرفان الموقوف غير الطرف الموقوف عليه لا يلزم
الدور بل الصواب ان يقال الشرطية ان كانت اتفاقية فان كانت متصلة فاما
ان يراد وضع المقدم لنظم صدق التالى وهو مح لان العلم يصدق للتالى حاصل
قبل الوضع ضرورة توقف الاتفاقية على صدق كلا طرفيها وايضا العلم بالاتفاقية
يتوقف على العلم بصدق التالى فلو استفيد العلم به من العلم بها لزم الدور واما
ان يراد استثناء نقيض التالى ليعلم به رفع المقدم به وهو ايضا لان الاتصال
بين نقيض طرفي الاتفاقية لا بطريق اللزوم ولا بطريق الاتفاق اما في الاتفاقية
الخاصة فقط لصدق طرفيها ولا يكون بين نقيضيها اتفاق لكذبها ولا لزوم لعدم
العلاقة واما في الاتفاقية العامة فليجوز صدق طرفيها فلا يلزم من كذب
تاليها كذب مقدمها فهذا مع ان كذب التالى ينافى صدق الاتفاقية وهو
وان كانت منفصلة فصدق واحد طرفيها او كذب معلوم قبل الاستثناء فلا استفاد
منه وتوقف في ذلك بان العلوم قبل الاستثناء هو صدق احد الطرفين لا على التعيين
والمستفاد من الاستثناء هو العلم بصدق احدهما الاعلى التعيين ويمكن دفعها بمنع
المقدمة الاولى الثالث ان يكون الشرطية كلية وقد عرفت معناها او يكون الاستثناء
كلها اى متحققا في جميع الازمان وعلى جميع الاوضاع التى لا ينافى وضع المقدم
ازلوا تنفى الامران جاز ان يكون اللزوم والعناد على بعض الاوضاع والاستثناء
على وضع آخر فلا يلزم من وضع احد جزئى الشرطية ارفعه وضع الاخر ارفعه
اللهم الا ان يكون وضع اللزوم او العناد بعينه وضع الاستثناء فانه ينتج القبح
بالضرورة كقولنا ان قدم زيد الان فهو كرم لكنه قدم الان ثم الشرطية التى هي جزء
القياس الاستثنائى اما متصلة او منفصلة فان كانت متصلة واستثناء عين مقدمها
ينسخ عين تاليها الاستدزام وجود اللزوم وجود اللازم واستثناء نقيض تاليها

ينبغي نقيض مقدمها لاستلزام عدم اللازم عدم المزور والباطل الزور ولا ينعكس
شيء منها اى استثناء وعين التالى لا يمتنع عين المقدم واستثناء نقيض المقدم لا يمتنع نقيض
التالى لجواز ان يكون اللازم اعم ووجود الاعم لا يستلزم وجود الاخص وعدم الاخص
لا يستلزم عدم الاعم فان قلت جاز ان يكون اللازم مساويا قلت لا نتائج
ان يكون بالنظر الى صورة القياس بل الى افادته المخصوصة والمعتبر هو الاول
الآثر كما هم يقولون بان من اللوجيات ما ينعكس كلية مع تحقق ذلك فيما يكون
المجمل مساويا للموضوع لا يقال يصح قولنا كلما كان هذا انسانا فهو ضاحك
بالاطلاق العام لكنه ليس بضاحك مع كذب النتيجة اعني انه ليس با انسان لا نقول
يجب في اخذ النقيض رعاية الامور المعبرة في القياس حتى يكون نقيض الضاحك
بالاطلاق ما ليس بضاحك دائما وان كانت الشرطية منفصلة فان كانت
حقيقة انج وضع اى جزء كان نقيض الآخر لامتناع الاجتماع ورفع ايهما كان
عين الآخر لامتناع الارتفاع وان كانت مانعة للجمع انج وضع ايهما كان نقيض
الآخر لامتناع الاجتماع دون العكس لجواز الارتفاع دون العكس لجواز الاجتماع
فالنتائج من المفصل والمفصل الغير الحقيقي اثنان ومن الحقيقي اربعة قال الفصل
للقامس اقول القياس المنج المطلوب واحد يكون مؤلفا بحكم الاستقراء الصحيح
من مقدمتين لا ازيد ولا انقص لان ذلك القياس قد يقتصر مقدما او احدهما
الى الكسب بقياس وكذلك الى ان ينتهي الكسب الى المبادئ البديهية او المسلمة
فيكون هناك قياسات مرتبة محصلة للقياس المنج المطلوب ههنا ذلك القياس
مركبا وعدوه من لولحق القياس والكلام فيه غنى عن الشرح (قالا التالى قياس الخلف
اقول يسمى بذلك لانه يورد الى الخلف اى المحال على تقدير عدم حقيقة المطلوب
وقيل لانه باتى المطلوب من خلفه اى من وراءه الذى يقيضه ولما كان القياس محصرا

في الاقتراني والاستثنائي باقسامهما المذكورة وتحليله الى ذلك وقد وقع
 اختلاف عظيم والذي استقر عليه رأي الشيخ انه مركب من قياسين احدهما اقتراني
 والاخر استثنائي اما الاقتراني فمركب من متصلتين احدهما الملازمة بين المط
 الموضوع على انه ليس بحق وبين نقيض المط وهذه الملازمة بينه وبينها والاخرى
 الملازمة بين نقيض المط على انه حق وبين امر محال وهذا الملازمة وبما يحتاج الى
 البيان فانه هو الاقتراني نتيجة مقصلة مركبة من المقصلة على انه ليس بحق من الامر المحال
 واما الاستثنائي فمركب من مقصلة لزومية هي نتيجة ذلك الاقتراني ومن استثناء
 نقيض التالي لينتج نقيض المقدم فيلزم تحقق المط ليقضي ولو لم يتحقق المط لتحقيق
 نقيضه ولو تحقق نقيضه لتحقيق المحال لكن المحال ليس المتحقق بنقيض المط ليس متحقق
 فالمط متحقق قال الثالث الاستقراء اقول فسر والاستقراء بالحكم على كل لوجوده
 في اكثر جزئياته وقولوا اكثر جزئياته لان الحكم لو كان موجودا في جميع جزئياته لم يكن
 استقراء بل قياسا مقسما له كذا في الشرح وفيه نظر لان الحكم اذا وجد في جميع
 الجزئيات فقد وجد في اكثرها ضرورة وقد مرح القول بان الاستقراء ينقسم الى عام
 وهو القياس المقسم والى ناقص وهو الاستقراء المتعارف المفهوم من اطلاق
 لفظ الاستقراء المفيد للظن دون العلم وفي تفسيرهم تسامح ظ لان الاستقراء
 حجة موصلة الى التصديق لا الى العلم هو الحكم الكلي فاثبات الحكم الكلي هو المط من الاستقراء
 لان نفسه فكانهم راد وان اثبات المط بالاستقراء هو اثبات حكم كل لوجوده في
 اكثر جزئياته والصحيح في تفسيره ما ذكره الامام رحمه الله وهو انه عبارة عن تفصي
 سور جزئية ليحكم بحكمها على امر يشمل تلك الجزئيات وهو موافق الكلام الى نص
 الفارابي حيث قال الاستقراء هو تصنيغ شيء من الجزئيات الداخلة تحت امر كل صحيح
 حكم ما يحكم به على ذلك الامر بايجابا وسلب فتصفيحنا جزئيات ذلك الكلي بلفظ

ان الحكم في واحد واحد وهو الاستقراء وانجبا بالحكم بذلك الامر الكلي او سلبه عنه
وهو نتيجة الاستقراء سمي بذلك لان المستقراء يتبع جزئيا فجزئيا ليتمهل المظ
تقول استقريتا للبلا اذا تتبعها قوة فقدية وتخرج من ارض
الى ارض قال الرابع التمثيل اقول فسر والتمثيل باثبات
الحكم في جزئي لثبوت في جزئي آخر لعنى مشترك بينهما وفيه تسامح مثل ما ترى في تفسير
الاستقراء والاصوب ان تشبه جزئي بجزئي في معنى مشترك بينهما ليثبت
في المشتبه الحكم الثابت في المشتبه به المعلن بذلك المعنى كقولنا السماء
حادث لانه كالبيت في الثاليف الذي هو علة الحدوث واذا رد الى مصدر
القياس صار هكذا السماء مؤلف وكل مؤلف حادث فيكون الخلل
فيه من جهة الكبرى بخلاف الاستقراء فان الخلل فيه من جهة الصغرى
فالجزئي الاول اصغر والثاني تنميه والحكم اكبر والمعنى المشترك اوسط
والشكليون يسمون التمثيل استدلالا بالشاهد على الغائب والاصغر
غائبا والتشبيه والفقهاء يسمونه قياسا لما فيه من حدو جزئي بجزئي
والحاق به يقال فاسه الشيء بالشيء اذا قدره على امثاله ويسمون الاصغر فرعا
والتشبيه اصلا لا ابتداء الاصغر عليه في ثبوت الحكم والاكبر حكما والاوسط
جامعا وعلة ولهم في بيان علة الجامع للحكم طريقان احدهما الدوران الخارج
اعني ترتيب الحكم على الشيء الذي له صلوح عليه ذلك الحكم وجودا وعدمه
بمعنى ان الحكم ثبت عند ثبوت ذلك الشيء وينفي عند انقائه وبهذا الاعتبار
يسمى الحكم دائرا وذلك مدارا والدوران علامة كون المسألة علة للدار وهو
لا ينفيد اليقين اما اولا فلون الترتيب وجودا وعدمه في بعض الصور لا ينفيد
العلية في جميعها انما يكون باستقراء تام وهو متعذر ومتعسر ولو بين

بطريق آخر يرجع الى صورة قياسية اوسطه للجامع هكذا السماء ومولف
 وكل مؤلف حادث فيستغنى عن اصل التمثيل وعن بقية مقدمات الدور
 واما ثانيا فلان المدار قد لا يكون علة للمدار كما يحجز الاول حينئذ العلة
 والشرط المساوي لها فان نازعوا في صلوحها للعلية نازعنا في صلوح
 ما جعلوه مدارا لذلك الطريق الثاني التقسيم الغير المراد بين اتقنى ولا يتقنى
 وابطل العلية ما عدا الجامع كما يقال علة حد وثا لبيت اما الوجود واما
 كونه قائما بنفسه واما التاليف والاوان باطلا في ضرورة الانتقاض بالواجب
 فتعين الثالث وهو ايضا لا يفيد اليقين لان التقسيم غير حاصر فيجوز ان يكون
 العلة غير ما ذكر هذا بيان ضعفا الوجهين وقوله ويتقدر تسليم علية
 المشتركة في القيس عليه ولو سلمنا تمام الوجهين وثبوت كون الجامع علة لكم
 فالاصل فلا تخم لزوم كونه علة الحكم في الفرع لجواز ان يكون خصوصية اهل
 سوطا للعلية او خصوصية الفرع مانعا فينتفى العلية في الفرع لانقضاء
 الشرط او لوجود المانع هذا اذا اريد بالعلة المؤثر في الحكم في الجملة
 وان اريد المؤثر التام بحيث لا يتوقف على قيد اصلا فلي تقدر بثبوت
 العلة بصير الاصل حشوا ويكون التمثيل قياسا اوسطه للجامع
 واعلم انه لا نزاع لاحد في ان الاستقراء والتمثيل انما يفيدان الظن دون
 اليقين (قال واما الخاتمة ففيها محتان) اقول القياس كما ينقسم باعتبار
 الصورة الى الاقتراني والاستثنائي والاقتراني الى الحمل والشرطي والحمل
 الى الاشكال الاربعة كما سبق ذلك ينقسم باعتبار المارة الى الصناعة
 للمختر اعني البرهان والجدول والخطابة والمغالطة والشعر لانه يفيد امانتها
 او تأثيرا في غيره كالتمثيل والتصديق اما بازم او غير بازم والجامع اما ان يقدر

حقيقته اولا وللعبر اما ان يكون حقا في الواقع اولا والمفيد للتصديق الجازم
 الحق هو البرهان والتصديق الجازم الغير الحق هو التسفسفة والتصديق الذي
 لا يعتبر فيه كونه حقا او غير حق بل يعتبر فيه عيبر الاعتراف هو الجدل ان
 تحقق عموم الاعتراف والا فهو الشك وهو مع السفسطة تحت قسم واحد
 هو المغالطة والمفيد للتخييل دون التصديق هو التسفسف والمفيد
 المان كل مادة كل من الصناعات اى صنف من اصناف القضايا
 فقال مواد الاقضية اما يقينيات واما غير يقينيات وازاد باليقين
 الادراك الجازم المطابق الثابت اعنى الذى لا يمكن الحكم به ان يحكم
 بخلافه فللجازم خرج الظن وبالمطابق للجهل المركب والثالث
 التقليد فاليقينيات ست ويسمى القضايا الواجب قبولها فان قلت
 اليقينيات قد تكون مكتسبة بالبرهان فكيف حصرها في التسفسفة
 قلت المقصود ان المواد الاول اليقينية تنحصر في الست والمكتسبات
 لا يكون اول بل ثوان او ما فوقها وانما انحصرت في الست لان
 العقل اما ان لا يحتاج في الحكم الى شئ غير تصور الطرفين وهو الاول
 او يحتاج الى ما ينضم الى العقل فيعينه على الحكم او الى المحكوم به واليها
 جميعا والاول هو المباشرات والثاني ان كان يحصل ذلك الشئ
 بالاكتساب بسهولة في الحدسيات وان كان لا بسهولة في الكسبيات
 وليس من المواد الاول المبحوث عنها وان لم يكن بالاكتساب في
 القضايا التي قياساتها معها والثالث وهو ما يحتاج اليه كلما
 ان كان من شأنه ان يحصل بالاحساس فهو المتواترات والافنى المجربا
 اما الاوليات في قضايا يحكم العقل بها بمجرد تصور طرفيها كقولنا
 الكل اعظم من الجزء والنفي والاثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان والجم

فالوجودان واحد لا يكون في مكانين فان كانت الاطراف جلية المصور
 والارتباط فالحكم واضح مطلقا والا فهو واضح لمن كانت الاطراف
 والارتباط جلية عنده غير واضح لغيره وقد يتوقف العقل في الحكم الا
 بعد تصور الاطراف وذلك اما نقصان الغزيرة كما للصبيان والبله
 واما انديس الفطرة بالعقائد المضادة للاوليات كما لبعض العوام
 والجهال واما المشاهدات فهي قضاي يحكم بها بواسطة الحواس
 الظاهرة وسمي حسيات كالحكم بان الشمس مضيئة والحواس الباطنة
 وسمي وجدانيات والحكم بان لنا خوفا وغضبا ثم انا الاحكام الحسية
 كلها جزئية لان الحسن لا يفيد الا ان هذه النار حارة واما الحكم
 بان كل نار حارة فحكم عقلي استفاده العقل من احساس المجزئات كالحكم
 والوقوف على علته وبهذا يظهر ان الحكم بالمشاهدات مركب من الحس
 والعقل لا حس مجرد كانهما الشارح واما المجزئات فهي قضاي يحكم بها
 بمشاهدات متكررة مفيدة لليقين بواسطة قياس خفي وهوان
 يعلم ان الوقوع المتكرر على نتيج واحد لا يدل من سبب وان لم يعرف
 ماهية ذلك السبب وكلما علم وجود السبب قطعاً ^{على وجه اليقين} وثبت من الاستقراء
 بان الاستقراء لا يقاين هذا القياس الخفي وذلك كالحكم بان السموم
 مسهل للصغار واما الحدسيات فهي قضاي يحكم بها الحدس قوي من
 النفس مفيد للعلم كالحكم بان نور القمر مستفاد من الشمس لما ترى من اختلاف
 نوره بحسب اختلاف وضاعه من الشمس فهي كالمجزيات في تكرار المشاهد
 ومقارنة القياس الخفي الا ان السبب في المجزيات معلوم التسببية غير
 معلوم بالماهية وفي الحدسيات معلوم بالوجهين واما توقف علم

بالحدس لا بالفكر والا لكان من العلوم الكسبية وتفسير الحدس بسرعة
انتقالا للذهن من المبادئ الى المطالب يعني بحث يتمثل المطالب في الذهن
مع المبادئ دفعة ففي العبارة تسامح وفسره المحققون بأنه عبارة عن النظر
عند الالتفات الى المطالب بالحدود والوسطى دفعة ويمثل المطالب في الذهن
مع الحدود والوسطى كذلك عن غير حركة سواء كان مع سرعة او لم يكن
بخلاف الفكر فانه حركة في المعاني من المطالب الى مبادئها فربما ينقطع
وربما يتأدى واذا نادت فانما يتم بحركة اخرى من المبادئ الى المطالب
ففي الفكر امكن انقطاع وجود الحركة بخلاف الحدس فان الانتقال فيه
دفعي لا تدريجي واطلاق السرعة يتجوز وذكر في شرح الاشارات
ان الفكر والحدس مراتب في السابعة الى المطالب كيف والكم اما محسب كيف
فلسرعة التادية والبطؤ واما محسب الكم فلكثرة عدد التادية الى العدم
وقلته والاول في الفكر اكثر لاشتماله على الحركة وفيه بحث لان
الاختلاف بالسرعة والبطؤ وان كان قليلا لا بد فيه من الحركة والزمان
فكان الحركة المنغية عن الحدس انما هي الحركة المثبتة في الفكر لا مطلق الحركة
واما التواترات فهي قضيا يا يحكم بها لكثرة الشهادات بعد امكن الحكمة
والوثوق بعدم اتفاق الشاهدين على الكذب كالحكم بوجود مكة وبغداد
وبشرط الاستناد الى المسحوق لا يعتبر التواتر الا فيما يستند الى المساهدة
اما العدد الذي لا يحصل التواتر باقل منه فانصا بطفيه حصول اليقين
في الحكم وزوال الاحتمال وما ذهب اليه بعضهم من اشتراط الخمسة والاثني
عشر او العشرين او الاربعين او السبعين ما لا دليل عليه ونحن قاطعون
بانه يحصل لها العلم بالمقارنات من غير العلم بعد بخصوص وان يختلف

باختلاف الوقائع والخبرين والمستعنيين والعلم الحاصل من التواتر والظهور
 والتجربة لا يكون حجة على الغير لجواز ان لا يكون ذلك حاملا له واما القضاة
 قياما بها وبسبب القضاة القياس في قضاها بحكم بها بواسطة قياس لا يفتي بوسط
 عن الذهن عند حضور طرف القضية كقولنا الاربعة زوج لانفسها بما يتساوى في
 (قال والقياس المؤلف) اقول مقدمات البرهان لا يجب ان يكون من الضرورية
 الست بل قد يكون من الكسبيات التنتية اليها فراد المصان القياس الذي
 موادها الاول من الضروريات الست سواء كانت مقدماته ضرورية
 او مكتسبة او مختلفتين يسمى برهاننا وما يقال ان البرهان لا يتألف
 الا من الضروريات ففناء انه لا يتألف الا من قضاها يكون التصديق بها
 ضروريا سواء كانت ضرورية في انفسها او ممكنة او وجودية وسواء كانت
 بديهية او مكتسبة فهو ان قياس مؤلف من اليقينيات لا فائدة اليقين
 واللاوسط لا بد ان يكون علة لحصول التصديق بالحكم المطلوب والآن يكون
 البرهان برهاننا عليه ثم لا يخلو اما ان يكون مع ذلك علة لوجود ذلك الحكم
 في الخارج ايضا ويسمى برهاننا تأليا لا فائدة التلية اعني علة الحكم على الاطلاق
 واما ان لا يكون كذلك ويسمى برهاننا آليا لا فائدة الانية اعني الثبوت
 في العقل دون العلية في الوجود ثم لا وسط في برهاننا لكم مع انه علة لوجود
 الاكبر للاصغر قد يكون ايضا علة لوجود الاكبر كما في قولنا زيد متعفن الاغلاط
 وكل متعفن الاغلاط فهو محمور فان تعفن الاغلاط كما انه علة لثبوت
 المحمور لزيد كذلك هو علة للمحمور في نفسها وقد لا يكون كذلك بل يجوز
 ان يكون معلولا للاكبر كما في قولنا هذه الحشرة يحرك اليها النار
 وكل خشية يحرك اليها النار فقد وصلت فان تحرك النار علة لوصول

مع انه معلول للنار وفي المثالين تسامح والاوسط في برهاننا لان
 كان معلولا لوجود الحكم في الخارج يسمى دليلا كما في قولنا زيد مجرم وكل مجرم
 متعفن الاغلاط والالم بسم باسم خاص كما في قولنا هذه الحمى يشتد غيا
 وكل حمى يشتد غيا فهي محرقة فان الاشتداد غيا ليس معلولا للاحراق
 بل كلاهما معلولان للصفر المتعقبة خارج والعروق (قال واما
 غير اليقنيات) اقول اما المشهورات فهي قضايا يعتبر تطابقا لآراء الكل
 عليها كحسن الاحسان الى الاباء او آراء الاكثر كوحدة الاله
 او آراء طائفة مخصوصة كالتمسلس فان قلت المشهورات قد يكون
 يقينية بل اولية فكيف يجعل من غير اليقنيات قلنا المراد ان المشهورات
 لا يعتبر فيها التيقن ومطابقة الواقع بل الشهرة وتطابق الآراء سواء كانت
 يقينية ام لا فبعض القضايا يكون اولها باعتبار ومشهورا باعتبار وقد
 يبلغ الشهرة بحيث يشبه بالاوليات من غير توقف دون المشهورات
 ولذلك قد يتطرق التغير اليها كما ستحس ان الكذب اذا اشتمل على مصلحة عظيمة
 بخلاف الاوليات فان الكل لا يستصغر بالقياس الى اجزاء اصلا واما التسلسل
 فهي قضايا ياخذها احد الخصمين مسلمة من صاحبها ليسني عليها الكلام او تكون مسلمة
 فيما بين اهل تلك الصناعة سواء كانت حقة او باطلة والقياس المؤلف من المشهورات
 والمسلطات سواء كانت مقدما من نوع واحد او من النوعين يسمى عبدا
 فهو قياس مؤلف من قضايا مشهورة او مسلمة لانتاج قول آخر والمراد ان
 ان قضاياها يؤخذ من حيث انها مشهورة او مسلمة وان كانت في الواقع
 يقينية بل اولية والحق انه اعم من البرهان باعتبار الصورة ايضا
 لان الغير فيه الانتاج بحسب التسليم والتسليم سواء كانت قياما او

استقراءاً وتمثيلاً بخلاف البرهان والزام الخصم فالجدلي قد يكون
 مجيباً حافظاً لرأيه وغاية سعيه ان لا يصير ملزماً وقد يكون سائداً معضماً
 هادماً للوضع ما وغاية سعيه ان يلزم الخصم وأما المقولات فهي قضايا
 تؤخذ من يعتقدها بسبب من الاسباب كالانبياء والاولياء والحكام
 والشعراء وقد يقبل من غير ان ينسب اليه كالا مثلاً السائرة وأما
 المقنونات فهي قضايا يحكم بها بسبب ترجيح جانب الحكم كقولنا كل من
 يطوف بالليل فهو سارق والمراد بالنظر الحكم بالطرفين الرجح من
 طرفي الحكم مع تجويز الطرف الآخر ان كان المستعمل اياها في الخطابة
 يصح بالجزم ولا يتعرض لتجويز الطرف الآخر ويدخل فيها التجريب
 الأكثرية والتواترات والحدسيات الغير اليقينية والقياس الذي
 يؤخذ مقدماتها من حيث انها مقبولة او مضمونة ليستي خطابة وظاهر
 مثل هذه العبارة ان الخطابة لا يكون الا قياساً ولحق انها قد يكون
 تمثيلاً وقد يكون على صورة قياس غير حقيقي الاستحاج كالوجهين في
 الشكل الثاني بشرط ان نظن الاستحاج وغايتها الاقتناع والتعجب
 فيما ينفع والتفسير عما يضر وأما المخيلات فهي قضايا اذا اوردت
 على النفس اثر فيها تأثراً عجيباً من قبض او بسط ونحوهما سواء كانت
 مسلمة وغير مسلمة صادقة او كاذبة واسباب التخيل كثيرة يتعلق بعضها
 باللفظ وبعضها بالمعنى وبعضها بغير ذلك والقياس المؤلف منها
 يسمى شعراً والغرض منه انفعال النفس بتبعض او بسط او نحوهما
 ليصير ذلك مبدأً قهراً او تركاً او رضاً او سخطاً او نوع من اللذات
 المطلوبة ولهذا نفيد الاشعار في الحروب وعند الاستراحة و

الاستقطاف ما لا يفيد غيرها وذلك لان الامسا يتجوز في الخارج منه
 للتصديق لانه اغرب والذ ويروجه الاوزان والانشاء باصول
 طبية والمراد بالوزن هيئة تابعة لتنظام ترتيب الحركات والسكنات
 وتناسبها في العدد والقتار بحيث يجد النفس من اذراكها المنة مضمومة
 يقال الذوق والقدماء كانوا لا يعتبرون في الشعر الوزن وبقية تصرون على
 الخيل والمحدثون اعتبروا معه الوزن ايضا والجمهور لا يمترون فيه الا الوزن
 وهو المشهور الآن واما الهيئات فهي قضايا كاذبة يحكم بها الوهم الانساني في امور
 غير محسوسة وانما قيد بذلك لان احكام الوهم في المحسوسات يصدر عنها العقل وتطابق
 العقل والوهم كانت فيما يجري مجرى الهندسية شديدة الموضوح لايجاد يقع فيها خداع
 اراء واما في المعقولة الضعيفة فكانت بدليل ان الوهم يساعد العقل في المقدمات البينة
 الانتاج وتنازع في النتيجة كما في قولنا الميت جماد وكل جماد لا يخاف منه واحكام الوهم
 مشهورة في الاكرال ان اقربا الى المحسوسات وواقع في الضمائر والقياس المؤلف منها
 يسمى مضطمة والعرض منها اسكات الخفيم وتقليطه واغوى منافع معرفتها
 الاحتراز عنها قال والمغالطة اقول المغالطة قياس فاسد مودة او مادة وآلف
 من القضايا المشبهة بالاوليات او بالمشهورات من جهة اللفظ والمعنى والوهميات
 مشبهة بالمشهورات معنى فإدانة المغالطة اعم منها والمغالطة لا يفيد بحسب الزمان
 بل بحسب المشابهة ولولا قصور التمييز لما اتمت المناظرة صانعة والمقدرون كانوا
 يستوفون مباحث الصناعات الحسنة ويبنون شرائعها واحكامها ومنافعها
 وما يتعلق بها والسبح اقتصروا في بعض هذه المسائل على البرهان والمغالطة لانها فيها
 شاملة لكل واحد من تعاطي النظر في العلوم بحسب الانفراد اما البرهان فالذات
 كمعرفة لا غشيرة المحتاج اليها واما المغالطة فياخر من كمعرفة المسمو بالمتجرز عنها بخلاف

بجلا للثلاث باقية فان سافعها انما هي بحسب الاشتراك في مصالح التمتع اعني اجتماع
الاشباع بغير نوعه للتعاون والاشراك في تحصيل ما يحتاج اليه في بقاء الشخص او
النوع من الغذاء واللباس وغير ذلك ثم المتأخرون اقتصروا على شئ من مباحات المعاملة
وجعلوا البرهان المطالب بالاشراك لم يكن شيئا مذكورا ولا في الكتاب بسطورا اذ اسبغ اللفظ
كثيرا منها ما يتعلق باللفظ ومنها ما يتعلق بالمعنى وللتعلق باللفظ اما ان يتعلق بالمراد
بحسب جوهره او بحسب حاله وهيئته في نفسه او بحسب حاله وهيئته الخاصة من خارج
واما ان يتعلق بالتركيب بحسب ما يقتضيه نفس التركيب او توهم وجود التركيب عند عدمه
او توهم عدم التركيب عند وجوده والمتعلق بالمعنى اما في نفس القضايا بحسب اطرافها
او هيئاتها واما في ثاليف القضايا ببعضها ببعض وفي تفصيل ذلك طائفة وما
في الكتاب ط فان قيل وضع الطبيعية مكان الكلية كقولنا الانسان حيوان والحيوان جنس
ليس من قبيل فساد المادة بل من قبيل فساد الصورة لفوات كلية الكبر احيانا اصل كبرى
هنا يصح طبيعيتها وح يفسد الصغر وكنى كلية وح يفسد المادة فجعل فساد القياس
هنا من جهة المادة نظر الى الفوات الصغر عند التعبير عنها بالكلية وفي الجامع من جهة
الصورة نظر الى فوات كلية الكبرى عند التعبير عنها بالطبيعية ومعنى كلامه انه اذا وقع
قضية لا يصح طبيعيتها فكان قضية هي ان يكون كلية كالمثال المذكور كان القياس فسادا
من جهة المادة اذ ابر عن تلك القضية بطريق الكلية والمذكور في شرح الاشراك ان مثل
هذا من فساد المادة قطعها لانه قال الفساد الرجوع الى المادة القياس هو ان يكون القياس
مستلزا على مقدمات لو وضعت بحيث يكون مسئلة لما كانت على هيئة قياس ولو وضعت
على هيئة قياس خرجت عن ان يكون مسئلة وقوله واخذ الامور الذهنية مكان العينية
مثل ان يقال لو كان شريك البار منساعا في الخارج لكان امتناعه حاصلا في الخارج فيكون
الموصوف بالامتناع متحققا في الخارج لان تحقق الصفة في الخارج يقتضي تحقق الموضوع

ضرورة والغلط فيه ان الامتناع من الامور الذهنية التي لا تحقق لها اصلا ولا هذا لا
 الحاجة مثلا الذهنية مثل ان يقال الجوهر موجود في الذهن وكل موجود في الذهن فهو
 قائم به فالجوهر عرض والغلط فيه ان الحكم بالعرضية انما هو على الصورة الحاصلة في العقل
 دون الموجود الخارجي والمستعمل للمغالطة ان لم يعرف ذلك فهو مغالطة لنفسه والا
 فان قلبها الفيلسوف يسمى سوفسطائيا وان قابلها الجدلي يسمى مشاغبيا والفيلسوف
 تقرب فيلاسوفا ومعناه محب الحكمة ومنه اشتقت الفلسفة وسوفسطا
 مأخوذ من سوف وهي الحكمة ومناسطا وهو النلبس ومعناه الحكمة الموهبة ومنه اشتقت
 الفلسفة قال الجنا الثاني اقول اجزاء العلوم ثلثة الموضوع والمبادئ والمسائل
 اما الموضوع فهو ما يبحث في العلم عن عوارضه الذاتية كما عرفت ومعنى كونه جزءا
 من العلم انه لا بد للعلم من تحقق الموضوع وكونه بين الوجود بنفسه او مبرهنا عليه علم اخر
 فوقه الى ان ينشئ الى العلم الاعلى الذي موضوعه الموجود من حيث هو موجود لان ما لا يعرف
 بثبوت كيف يطلب ثبوت شئ لغير وهذا المعنى مع شهرته ووضوحه قد خفي على السامع
 وبهذا يظهر الجواب عما يقال انه ان اريد بذلك التصديق بالموضوعية فهو ليس من اجزاء
 العلم لعدم توفقه عليه بل من مقدمات الشروع كما سبق وان اريد تصور الموضوع فهو
 من المبادئ وليس جزءا على حدة واعلم ان العلم الواحد قد يكون له موضوع واحد اما على
 الاطلاق كالعند الحيوان ومن جهة ما يعرض له عارضا ما ذاتي كالجسم الطبيعي من حيث يتغير
 للعلم الطبيعي او غريب كالكرة المتحركة لعلها وقد يكون له موضوعات بشرط ان يكون
 متناسبة ووجه التناسباتها اما في الذاتي كالخط والسطح والجسم اذا جعلت
 موضوعات الهندسة فانها تتشابه وفي المقدار واما في عرضي كمنه الانسان والجمادات
 والحوال والادوية والاعذية وما يشاكلها اذا جعلت جميعا امر موضوعات علم الطب فانها
 تتشابه في كونها منسوبة الى الله التي هي الغاية في ذلك العلم وبذلك ان العلوم
 تمايز الموضوعات كذلك تناسبها وتمايزها بحسب تناسب الموضوعات وتمايزها في ذلك

موضوعين علميين عمومي وخصوص فان كانا العالم جنسا للخاص فالعلم الذي موضوعه الخاص
 يكون تحت الآخر وجزأ منه كعلم الجسم الذي هو موضوع علم الجسم التعليمي فانه جزء من علم الهندسة
 الذي موضوعه المقدار وان لم يكن العالم جنسا للخاص بان يكون الموضوع شيئا واحدا مطلقا
 في احد العلمين ومقيدا في الآخر كالأخر المطلقة والمقيدة بالحركة عليهما ويكون الموضوع
 شيئين والعالم عارض للخاص كما لموجود للفلسفة الأولى والمقدار للهندسة فالعلم
 الذي موضوعه الخاص يكون تحت الآخر لكن لا يكون جزأ منه واذا لم يكن بين الموضوعين
 عموم وخصوص فاما ان يكون الموضوع شيئا واحدا يختلف بحسب قديري مختلفين
 كاجرام العالم للهية من حيث الشكل ولعلم السماء والعالم من حيث الطبيعة او
 يكون شيئين مختلفين يكون بينهما تشارك في البعض كوضوع الطب والاصطفا
 المتشاركين في البحث عن القوى الانسانية لكن من جهتين مختلفتين او لا يكون
 تشارك وحيث ان يكونا معا تحت ثالث فيكون العلمان متساويين في الرتبة
 كالهندسة والحساب ولا يكونا كذلك وحيث ان كان احد الموضوعين مقارنا لآخر
 ذاتي يخص بالآخر كان العلم الباحث عنه من حيث يبحث عن تلك الاعراض موضوعا تحت
 العلم الباحث عن الآخر كالموسيقى تحت الحساب من حيث ان البحث عن الموسيقى عن النغم
 من حيث يعرف لها نسب عددية مقتضية للتأليف وتلك النسب من حقيقتها اذ كانت مجردة
 لا يبحث عنها في علم الحساب وان لم يكن احد الموضوعين مقارنا لآخر فالبحث
 عنهما علمان متباينان مطلقا كالطبيعي والحساب وبالجملة فالعلم انما يصير علمي
 حدة لانه يعرف من موضوع عام عن الموضوعات ويبحث عن اعراضه الذاتية وان لم يكن
 كذلك تدخلت العلوم وصار النظر ليس في موضوع مخصوص بل في الموجود المطلق وكما
 العلم الجزئي علم اكليا ولم يكن العلوم متباينا مثلا علم الحساب جعل علمي حدة لانه جعل
 له موضوع على حدة هو العدد وصاحبه ينظر فيها ليرى في العدد من جهة ما هو عدد فلو كان
 الحساب ينظر في العدد من جهة ما هو كم او كان صاحبا للهندسة ينظر في المقدار من جهة ما هو

كم كان الموضوع لها العلم لا العدد والمقدار وكذا لو كان المحاسب ينظر في العدد
 من جهة ما هو موجود كان له ان ينظر فيها بمعنى الموجود من حيث هو موجود وكان الحساب
 لا يفارق الفلسفة الاولى وعلى هذا ففسر كنا في الشفاء واما المبادئ فهي الاشياء
 التي ينشأ اليه العلم وهي اما تصور او تصديقات فالتصورات هي حدودا شيئا يستعمل
 في ذلك العلم وهي اما موضوع العلم اي الذي يصدق عليه انه موضوع لذلك العلم
 لا مفهوم للموضوع فان حده ليس من اجزاء العلم وكقولنا في الطبيعي ان الموضوع
 الجسم الطبيعي ان الجسم الطبيعي هو الجوهر القابل للايمان بالثمة واما جزمه كقولنا
 الهيكل هو الجوهر الذي من شأنه القبول فقط واما جزمه كقولنا الجسم البسيط
 هو ان لا يتألف من اجسام مختلفة الصور واما عرضة في له كقولنا الحركة كمال
 اول لما هو بالحق من حيث هو بالحق والتصديق بوجود الموضوع واجزائه يكون
 متقدما على العلم والتصديق بوجود الاعراض الذاتية انما يحصل في العلم نفسه فحدود
 الاولى لا يكون حدودا كجيب الماهيات وحدود الثالث اذا صودر بها كجودا
 بجيب الاسماء ويمكن ان يصير بعد التصديق بوجودها حدودا كجيب الماهيات
 والتصديقات هي المقدمات التي منها يتألف قياسات العلم وينقسم الى مقدمة
 غير مبينة بحيث تسليم اليقين عليها ومن شأنها ان يبين في علم اخر اعلى وهو اكثر
 واشقل بشرط ان يكون مبينة على يبينها في العلم الاعلى لتلا بصير البيان دوبا
 وذلك كما شاع تألف الجسم من اجزاء لا يتجزى فانه مبني في الالهي لثبات الهيكلتين
 في الطبيعة فهي مبادي القياس الى العلم البني عليه ومساكن القياس الى الاخر وهذه ان
 كانت تسليمها مع مساهمة ما وحسن نظر بالعلم سميت اصولا موضوعية كقولنا الفيد
 في اول الهندسة اننا ان فصل بين كل نقطتين بخط مستقيم وان فعلنا بالبعد شيئا وعلى
 كل نقطة شيئا دائرة وان كان مع استكمال وتساكن سميت مساهدا وان كقول

اقليدس اذا وقع خط على خطين وكانت الزاويتان الداخلتان في جهة اقل من قاعدتين
 فان الخطين اذا خرجا في تلك الجهة يلقيان وقد يكون المقدرة الواحدة اصلا موضوعا
 عند شخص ومصادرة عند آخر والى مقدمات بينة يجب تسليمها وسمى التقضيا بالمقدرة
 وهي المبادى على الاطلاق وهي ما عام يستعمل في جميع العلوم كقولنا الشئ الواحد
 يكون اما ثابتا او منفيا ولا يحسن ذكرها في العلوم الا بالقوة واما خاص ببعضها كقولنا
 الاشياء المتساوية لشئ واحد متساوية واذا اورد المقدمات البينة في فروع العلم
 بحيث تخصبها بذلك العلم الحسن والتخصيص قد يكون بالجزئين كما يقال في المقدار اما
 مشارك واما مبين فخصص الموضوع الذي هو الشئ بالمقدار والمحمول الذي هو المبدأ
 والمنفى بالمشاركة والمباين وبهذا التخصيص صارت القضية خاصة بالهندسة
 وصالحة لان يبدى صدها وقد يكون بالموضوع وحده كما يقال المقادير المتساوية
 بمقدار واحد متساوية فخصص الموضوع الذي هو الاشياء بالمقادير ولزم تخصيص المحمول
 ايضا لان المتساوية للقدارية غير المتساوية العددية واما المسائل فهي القضايا التي يطلب في
 ذلك العلم نسبة محمولاتها الى موضوعاتها بالبرهان فهي لا يكون الا كسبية وهذا مما لا خلاف
 فيه لاحد والقول باحتمال كونه غير كسبية بعيد جدا وموضوعات المسائل قد يكون موضوع العلم
 اما مجردا كقولنا في الهندسة كل مقدار اما مشارك واما مبين والمقدار موضوع الهندسة
 ومعنى مشاركة المقادير ان يكون لها مقدار واحد تقدرها جميعا والمباينة بخلافها
 واما مع عرض ذاتي كقولنا كل مقدار وسط في النسبة فهو ضلع محيط بالطرفان فالمقدار
 هو الموضوع وقد اخذ مع عرض ذاتي له وهو كونه وسطا في النسبة التي تكون بين مقدارين فنسبة
 الواحد مماثل نسبة الاخر اليه كاربعة اذ ربع مثلا بين اثنين وغلاته فانها نصف الثانية
 كما ان الاربعة نصف لها ومعنى كونه ضلع محيط بالطرفان ان الحاصل من ضرب في نفسه
 مثل الحاصل من ضربها احد الطرفين في الاخر فان الحاصل في ضرب الاربعة في نفسها ستة عشر

كالحاصل من ضرب الاثنين في الثمانية وقد يكون نوع موضوع العلم اما مجردا كقولنا كل خط يمكن
 تنصيفه واللفظ نوع من المقدار واما مع عرض ذاتي له كقولنا كل خط قام على خط فان الزاوية
 الحادثتين على جنبتيه اما قائمتان او متساويتان لقائمتين فالخط اخذ مع كونه قائما على خط
 وهو عرض ذاتي له وقد يكون عرضا ذاتيا للموضوع كقولنا كل مثلث فان زواياه الثلثة مثل
 قائمتين فالمثلث عرض ذاتي للمقدار وقد يكون نوع العرض ذاتي كقولنا كل مثلث متساوي
 الساقين فان زاويتي قاعدته متساويتان فالمثلث الموضوع نوع من المثلث ولما عرفت
 المسائل اى الاعراض الذاتية للموضوع لا منشا ان يكون ذاتيات له واعراضا غريبة لما لا
 فلان ذات الشيء يجب ان يكون معلوما قبله ثابتا له فيمنع كونه مطلوبا بالبرهان
 فان قيل كون النفس والصورة جوهرًا احد المطالب العملية مع ان الجواهر خيالية
 اوجب بان النفس انما عرفت في اول الامر لا من حيث ماهيتها بل من حيث انها شئ ما
 يتصرف في الجسم ويصدر عنها اثر منه والجوهر المطالب لثبات لهذا المفهوم ليس يحسن له
 من حيث هو هذا المفهوم بل هو جنس لما هيته المسماة بالنفس التي لم يتحصل في العقل الا
 بعد العلم بجوهريتها وكذا القول في الصورة وما يجري مجراها ولما اثبتنا في فلان لكل صناعة
 موضوعا ينظر ما فيها فيما يمرض له من جهة ما هو ذلك الموضوع واعراضه الغريبة لا محالة
 يكون عارضة لشئ من جهة ذلك الشئ ويكون اعراضا ذاتية له فلو وقع نظر الصناعة
 فيها لكان موضوعها هو ذلك الشئ لا ما فرض موضوعا لها ويصير الصناعة
 صناعة اخرى مثلا لو كان الطبيب يطلب السواد العارض للانسان من جهة ما هو
 مركب تركيبا ما لكان له ان ينظر فيما يمرض للجسم المركب من حيث هو جسم مركب وكذا الطب
 عيننا تعلم الطبيعى كنهه في الشفاء فان قيل نحن نجد بعض الصناعة باخه عن الاعراض
 الغريبة للاحققة للموضوع من جهة امر اخر كالزوجة والغذية والاولية والمركبة في الحيا
 وكالاته واستقامته والاحتناء والمساواة والالسا واما في الهندسة فان كلام ذلك

انما يلحق العدد والقدر من جهة كونه عددًا مخصوصًا ومقدارًا مخصوصًا والقوى بعدد
من الاعراض الذاتية ويحسون عنها ونجد بعض الاعراض الذاتية بالتفسير السابق في صدر
الكتاب مما لا يرضون في مجاز الصناعة عنها ويعدونها من الاعراض الغريبة وذلك
كالاعراض الثلاثة للموضوع من جهة جزئية الاعم كالسواد والحركة للانسان وبالجملة
كل غرض لا يختص بموضع الصناعة فالجواب عن الاول ان العرض الذاتي قد يكون بحيث
لا يخلو عنه الموضوع لا مطلقا بل بحسب المقابلة الخارج عنه وعن مقابله كما في قولنا العدد
اما زوج واما فرد وقولنا الخط اما مستقيم او منحني وحيث يكون العرض الذاتي في الحق
هو كون الموضوع احدا لا من ككون العدد زوجا او فردا وكون الخط مستقيما او منحنيا
وعز البنا في انهم اختلفوا في تغير العرض الذاتي وفي ان الاعراض التي لا يختص بالموضوع
بل بجهة من جهة جزئية الاعم هل يسمى اعراضا ذاتية ام لا فنفس العرض الذاتي بوجه
لا يدخل فيه ما هو عم من موضوع الصناعة فلا اشكال عليه ومن فسره بما يدخل فيه
ذلك على ما سبق فقد اشتراط في الاعم عند الاستعمال والصناعة ان يختص
بالموضوع فان النسبة يختص في المقادير بالنسبة المقدارية وفي الاعداد بالعددية
واما على وجه العموم فلا يقرب في الصناعة ولا يجعل من الآثار المطلوبة بالانفاة
ويكفي بهذا القدر من مباحث الموضوع والاعراض

الذاتية فان الاستقصاء فيها لا يليق

بهذا الكتاب والله اعلم

بالصواب

طبع في مطبعه من حلي الرزوي في سنة اثني عشر

وبثلاثمائة وثلث

١٣١٢

LIBRARY
OF
PRINCETON UNIVERSITY

Princeton University Library



32101 076412798